

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان

إنعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على البنوك الإسلامية

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

- كعواش محمد

إعداد الطلبة:

- عريض عثمان

- بلعوية بلال

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	جامعة	رئيسا
الأستاذ: كعواش محمد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	جامعة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا العبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا

الدراسي

وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر

والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام

كما نتقدم بجميل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف " كعواش محمد" الذي لم يبخل علينا

بتوجيهاته وتشجيعاته العلمية القيمة رغم انشغالاته ووقته الثمين والذي تحملنا طيلة هذه

الفترة فنسأل من الله الكريم رب العرش العظيم أن يوصله إلى أسمى وأرقى المعالي

ولا تفوتنا أن نشكر كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير القسم

علوم إقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي وكل من ساهم من قريب ومن بعيد

في إنجاز هذا العمل المتواضع



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	المقدمة
الفصل الأول : الازمة المالية العالمية 2008	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التأسيس النظري للأزمات المالية
03	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية
04	المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية
06	المطلب الثالث: أنواع الازمات المالية
08	المطلب الرابع: آثار الأزمات المالية
09	المبحث الثاني: الإيطار العام للأزمة المالية العالمية 2008
09	المطلب الأول: تعريف الازمة المالية العالمية 2008
10	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008
14	المطلب الثالث: مراحل تطور ازمة المالية العالمية 2008
18	المبحث الثالث : انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 و الحلول المقترحة للخروج منها
18	المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية 2008
24	المطلب الثاني: الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2008
28	المطلب الثالث: خطط الانقباد المقترحة للخروج من الأزمة المالية العالمية 2008
32	المطلب الرابع: بعض الحلول المقترحة لحل الأزمة المالية العالمية 2008
34	خلاصة
الفصل الثاني: الإيطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية	

36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
37	المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية
38	المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية
40	المطلب الثالث: أهمية البنوك الإسلامية
40	المطلب الرابع: أسباب ظهور البنوك الإسلامية
41	المبحث الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية
41	المطلب الأول: أنواع البنوك الإسلامية
43	المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية
45	المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية
48	المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
52	المبحث الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وصيغ التمويل
52	المطلب الأول: المصادر الداخلية
53	المطلب الثاني: المصادر الخارجية
55	المطلب الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
60	خلاصة
الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على مجموعة من البنوك الإسلامية	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: بنك التمويل الكويتي
63	المطلب الأول: نشأة البنك التمويل الكويتي ونشاطاته
64	المطلب الثاني: أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك التمويل الكويتي
65	المطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي لبنك التمويل الكويتي
67	المطلب الرابع: تطور أعمال بنك التمويل الكويتي وتحليل نتائجه
71	المطلب الخامس: تحليل المركز المالي لبنك التمويل الكويتي
75	المبحث الثاني: البنك العربي الإسلامي الدولي

76	المطلب الأول: نشأة البنك العربي الإسلامي الدولي
76	المطلب الثاني: أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك العربي الإسلامي الدولي
78	المطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي للبنك العربي الإسلامي الدولي
80	المطلب الرابع: تطور أعمال البنك العربي الإسلامي الدولي وتحليل نتائجه
88	المطلب الخامس: تحليل المركز المالي للبنك العربي الإسلامي الدولي
91	المبحث الثالث: بنك قطر الإسلامي
91	المطلب الأول: نبذة تعريفية لبنك قطر الإسلامي
92	المطلب الثاني: أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرف قطر الإسلامي
93	المطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي لبنك قطر الإسلامي
95	المطلب الرابع: تطور أعمال مصرف قطر الإسلامي
101	المطلب الخامس: تحليل المركز المالي لبنك قطر الإسلامي
104	خلاصة
106	خاتمة
111	قائمة المراجع
116	الملخص

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
21	معدلات النمو قبل وبعد الازمة المالية العالمية 2008	1-1
30	تغيرات أسعار الفائدة خلال الازمة المالية العالمية 2008 في الاقتصاد الامريكي	2-1
49	أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	1-2
51	أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	2-2
67	تطور أعمال بنك التمويل الكويتي خلال الفترة 2006-2010	1-3
73	تغير نسب ربحية بنك التمويل الكويتي بين الفترة 2006-2010	2-3
74	تغير نسب ملائمة رأس مال بنك التمويل الكويتي خلال الفترة 2006-2010	3-3
81	تطور اعمال البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	4-3
83	التطور الإيجابي لودائع العملاء البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2010-2010	5-3
89	تغير نسب ربحية البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	6-3
91	تغير نسب ملائمة رأس مال البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	7-3
96	تطور أعمال بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2006-2010	8-3
102	تغير نسب ربحية بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2006-2010	9-3
103	تغير نسب ملائمة رأس مال بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2006-2010	10-3

فهرس الأَشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
68	تطور حجم الموجودات في بيت التمويل الكويتي في الفترة 2006-2010	1-3
69	تطور حجم حسابات المودعين في بيت التمويل الكويتي في الفترة 2006-2010	2-3
82	تطور موجودات البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	3-3
83	تطور ودائع عملاء بنك التمويل العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	4-3
85	تطور حقوق المساهمين للبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	5-3
86	تطور محفظة التمويل للبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	6-3
87	تطور أرباح العمليات للبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010	7-3
96	تطور موجودات لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2006-2010	8-3
97	تطور حجم الودائع لبنك قطر الإسلامي في الفترة 2006-2010	9-3
98	تطور حجم حقوق المساهمين لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2006-2010	10-3
100	تطور صافي الأرباح لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2006-2010.	11-3

مقدمة

مقدمة:

لقد شكل تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام منذ الثلاثينات من القرن الماضي خاصة أزمة 1929، وأزمة 1933 المسماة بأزمة الكساد وما تابعها من الازمات الاقتصادية والمالية العالمية كأزمة الاثنين الأسود 1987 أزمة المكسيك 1994، وأزمة جنوب شرق آسيا 1997، 1998 أزمة البرازيل 1999، أزمة الأرجنتين 2001 وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية 2008 (أزمة الرهن العقاري) التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف والمؤسسات المالية العالمية وإعلان إفلاسها، وامتدت أثارها على كافة اقتصاديات العالم.

ولقد كشفت هذه الازمات المالية خاصة أزمة الرهن العقاري الأمريكي عن هشاشة بنسبة النظام الرأسمالي العالمي التي تحتوي على تناقضات واختلالات تساعد على خلق الأزمات المالية، مما أدى بالكثير من المصارف العالمية على فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية واعتمد على صيغ التمويل الإسلامي، لقناعتهم بأضرار التعاملات الربوية على الفرد والمجتمع، ولعبت الأزمة المالية العالمية دوراً كبيراً في توجيه الانظار نحو الاهتمام بالمصارف الإسلامية ومنتجاتها، كهيكل رئيسي مؤسسة وحديث وأوعية اقتصادية جديدة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وكنموذج بديل للمصارف التقليدية فالمصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورية اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي ورفض التعامل بالربى.

في المقابل تعتبر البنوك الإسلامية جزء من النظام المالي والمصرفي إلا أنها تتسم ببعض الخصوصية في عملها عن باقي البنوك الأخرى فهي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال المشاركة في الأرباح والمخاطر وعدم التعامل بالفائدة، ولقد شهدت البنوك الإسلامية تطور هام في الدول الإسلامية، وبعض الدول الغربية، وذلك من خلال توسيع نشاطها وكبر حجم أصولها والذي ساعدها على تحقيق أرباح بعيدة وعلى أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 تزايد الاهتمام بالبنوك الإسلامية، وأصبحت التساؤلات تطرح حول مدى صلاحية البنوك الإسلامية خلال الأزمة، وإمكانية حلولها محل البنوك التقليدية كبديل، لكن على الرغم من ذلك تظل البنوك الإسلامية جزء لا يتجزأ من المنظومة العالمية تنشط الأسواق المالية العالمية، ولها علاقات مع مختلف المؤسسات المالية والإنتاجية والبنوك، وبالتالي تأثر هذه الأخيرة جراء الأزمة المالية العالمية 2008 قد يؤدي إلى تأثر البنوك الإسلامية ولو بطريقة غير مباشرة.

1-التساؤل الرئيسي:

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

-ما مدى انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على البنوك الإسلامية؟

2-التساؤلات الفرعية:

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-هل تأثرت المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية؟ وهل تأثيرها كان محدودا بالقياس إلى تأثير المصارف التقليدية؟.

2-هل تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية كان مباشر أو غير مباشر؟.

3- هل حققت البنوك الإسلامية استقرارا ماليا و أرباح صافية و موجبة خلال الازمة المالية العالمية 2008 ؟

4_ هل حققت المصارف الإسلامية ارتفاعا في معدلات نمو أصولها في مرحلة الازمة المالية العالمية 2008 و بعدها ؟

فرضيات الدراسة:

1- ان تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية كان أقل بكثير من تأثر المصارف التقليدية بسبب تعاملاتها المالية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2-ان تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية كان بطريقة غير مباشرة نتيجة لـ:

• ارتباطها بالبنوك العالمية حيث تأثرت بالوضع العام الذي نجم عن الأزمة العالمية وبخاصة الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي.

3_تعد البنوك الإسلامية اكثر استقرارا ماليا في مواجهة الازمة المالية العالمية 2008 و بعدها

4- استطاعت المصارف الإسلامية ان تحقق ارتفاعا في معدلات نمو أصولها في مرحلة الازمة المالية العالمية 2008

4-أسباب اختيار موضوع الدراسة: ومن اهم هذه الأسباب ما يلي؟

-تلائم موضوع الدراسة مع الاختصاص الدراسي "اقتصاد نقدي وبنكي"

-الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية.

-انتمائنا إلى الدين الإسلامي بشكل أو باخر يقودنا إلى النظم والميكانيزمات التي تأسست على الدين الإسلام

5-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال:

-تبيان خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية التي تمنع كل أنواع المعاملات الربوية التي تعتبر من الأسباب الرئيسية في اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي وتفاقم الازمة المالية العالمية 2008.

-تبيان مدى قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية.

-إظهار دور المصارف الإسلامية والمنافع التي يمكن الحصول عليها من خلال التعامل معها، تظهر لعدم توافر ثقافة لدى غالبية المجتمعات الإسلامية تشجيعهم على التعامل معها.

6-أهداف الدراسة:

- يهدف إلى تحليل انعكاسات الأزمة المالية على المصارف الإسلامية وإبراز اهم تحدياتها.

- التعرف على الأزمة المالية العالمية 2008 والأسباب المؤدية إلى حدوثها والحلول المقترحة للخروج منها.

- تسليط الضوء على البنوك الإسلامية.

7-مناهج الدراسة:

من اجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي وبغية نفي او إثبات الفرضيات تم الاعتماد على المناهج التالية:

-**المنهج التاريخي:** ثم الاعتماد على هذا المنهج من خلال التطرق لتطور الازمة المالية العالمية 2008 ونشأة البنوك الإسلامية.

-**المنهج الوصفي:** تم الاعتماد على هذا المنهج لعرض اهم المعلومات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة.

-**المنهج التحليلي:** الاعتماد على هذا المنهج من اجل تحليل انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على البنوك الإسلامية.

8- حدود الدراسة:

-تقتصر حدود الدراسة على مجموعة من البنوك الإسلامية من حول مختلفة.

-الحدود الزمانية: قبل الأزمة (2006-2007) أثناء الأزمة (2008) وبعد الأزمة (2009-2010).

9- صعوبات الدراسة:

-صعوبة الحصول على التقارير السنوية التي تنشرها البنوك الإسلامية محل الدراسة في موقعها على الانترنت.

-الإفصاح عن النسب والمؤشرات.

-تضارب في الأرقام والمعطيات المنشورة عن البنوك الإسلامية من تقرير لآخر مع نقص في بعض المعلومات.

10- الدراسات السابقة:

1- أعمال الباحثان « Jemma Dridi » و « maher Hasan » التي نشرها صندوق النقد الدولي سنة

2010، حيث اهتمت هذه الدراسة بتقييم أداء البنوك الإسلامي والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية

الأخيرة من سنة 2007 إلى 2009، حيث ركز الباحثان على تأثير الأزمة على الائتمان، الربحية، نمو

الأصول البنكية والتقييم الخارجي في الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، تركيا وماليزيا.

-توصل الباحثان من خلال الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية كانت أفضل من البنوك التقليدية خلال فترة

الأزمة وأن الأزمة لم تؤثر سلبا على ربحيتها في عام 2008 كما هو الحال في البنوك التقليدية.

2-مداخلة بعنوان "النموذج البنكي الإسلامي في ظل الازمة المالية، حالة البنوك الخليجية 2009-

2007 اعدھا الباحثان: زاوي الحبيب ورديف مصطفى، قدمت في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد

والتمويل الإسلامي المنعقد بالدوحة دولة قطر من 18 إلى 20 ديسمبر 2011 حيث تضمنت عينة

البحث أربعة بنوك إسلامية مدرجة في البورصات الخليجية، وتتم تناول تطور ربحية الأصول والعوائد

الشهرية لأسهم هذه الشركات للفترة ما بين 2007 إلى غاية 2009.

-توصلا الباحثان من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج على رأسها ارتفاع الربحية المالية للأصول أثناء

مرحلة انتعاش الأزمة إضافة لنمو معتبر في حجم القروض الممنوحة قبل وبعد الأزمة.

3-دراسة حسن بلقاسم غضان وعبد الكريم احمد قندوز سنة 2011، حول "قياس الاستقرار المالي للبنوك

الإسلامية والتقليدية في السعودية" ويهدف هذا البحث إلى قياس مدى استقرار البنوك السعودية بما فيها

البنوك الإسلامية والتقليدية وذلك من خلال معطيات ربع السنوية التي تمتد فيه سنة 2005 إلى 2009، وتناولت العينة المستخدمة سنة بنوك منها أربعة تقليدية وبنكية الإسلامية.

-وتوصل الباحثان إلى ان القطاع البنكي السعودي يشكو نسبيا من ضعف المنافسة والتي تتعكس سلبا على الاستقرار المالي كما يتجلى لهما ان التواجد المتواضع للبنوك الإسلامية في القطاع البنكي السعودي لا يرشحه للتحسين الفعال لمؤشر الاستقرار المالي.

11- هيكل الدراسة:

من اجل الإجابة على التساؤل الرئيسي واختيار صحة الفرضيات، تناولنا موضوع الدراسة بداية بصفة هذه تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول وأخيرا خاتمة عامة كما يلي:

-**الفصل الأول:** دراسة نظرية للأزمات المالية حيث تم التركيز على الازمة المالية العالمية 2008 من خلال إلقاء نظرة على المفهوم، التأسيس النظري للأزمة المالية وأسبابها وآثارها بالإضافة إلى الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2008.

الفصل الثاني: تم تخصيص هذا الفصل من اجل التعريف بالبنوك الإسلامية واهم مواردها واستخداماتها وتوضيح اهم الفروقات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الفصل الثالث: سيتم من خلاله تحليل انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على بعض البنوك الإسلامية في الفترة من 2006 إلى 2010 ومقارنة النتائج قبل واثناء وبعد الأزمة المالية العالمية

2008

الفصل الأول

الأزمة المالية العالمية 2008

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

تمهيد:

شهد العالم منذ تطبيقه للنظام الرأسمالي عدة أزمات مالية اقتصادية خصوصا في القرن العشرين و شكل تكرار الازمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق و الاهتمام لدى مختلف الاقتصاديين بسبب الاثار الحادة و الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي و السياسي للدول ، و رغم اشتراك الازمات المالية من حيث المبدئ في العديد من الخصائص و المسببات ، الا انه يبقى لكل ازمة مالية مميزاتها الخاصة و اثارها السلبية على الاقتصاد و النظام المالي ، و من اهم الازمات التي تعرض لها العالم هي الازمة المالية العالمية 2008 التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية و التي نتجت عن مشكلة الرهن العقاري و القروض العقارية الهجينة و الرديئة لتتفاقم الازمة و تتوسع لقطاعات أخرى مثل البنوك و المؤسسات المالية و بقية دول العالم عبر عدة قنوات وهذا ما برز من خلال المؤشرات الاقتصادية والمعطيات التي تشير الى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي وخاصة المتعلقة بالارتفاع المستمر في اسعار البترول وتكرار الازمات الائتمانية في الاسواق العالمية وارتفاع معدلات البطالة

حيث و برغم من الجهود و الحلول المقترحة للتقليل من حدتها و احتوائها ، اد تعتبر هذه الازمة مختلفة عن سابقتها من الازمات التي مر بها الاقتصاد العالمي ، و من خلال هذا الفصل سوف نحاول القاء نظرة عامة على الازمات بالإضافة الى التركيز على الازمة المالية العالمية 2008 لذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول التأسيس النظري للأزمات المالية

- المبحث الثاني : الإطار العام للأزمة المالية العالمية 2008

- المبحث الثالث : انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 و الحلول المقترحة للخروج منها

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

المبحث الأول: التأسيس النظري للأزمات المالية

تعد الازمات من الاحداث المهمة والمؤثرة في المنظمات إذ اصبحت جزءا مرتبطا ببيئة اليوم كما وتشكل مصدرا قلعا لقادة المنظمات والمسؤولين فيها على حد سواء لصعوبة السيطرة عليها إذ تختلف مفهوم الازمة بغيره من المفاهيم المرتبطة به ويرجع ذلك الى تداخل بعض المفاهيم وقد تعدد مصدرها وهي ليست من طبيعة واحدة وأن تأثيراتها متباينة ويحتاج الى مواجهتها وتدارك أثارها ردود فعل سريعة لتجنب تقادم نتائجها واثارها و سوف نبين في هذا المبحث الى ماهية الازمة والاثار المترتبة عليها

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

يقصد بالأزمة المالية ذلك الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الإقتصاد، ويحدث هذا الإنهيار في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سريعة¹.

الأزمة المالية هي تلك التغيرات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية من حجم الإصدار، وأسعار الأسهم والسندات، إجمالي القروض والودائع المصرفية، معدل الصرف². تعرف الأزمة بأنها حالة من عدم التوازن اتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من احداث أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس ومنظمات الأعمال او تلوث البيئة والحياة الطبيعية³.

ويمكن استخلاص تعريف شامل للأزمة المالية :

هي حالة من الاضطراب أو التوتر المالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية إلى مشكلات سيولة وتعسر، مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع وقد تأخذ الأزمة شكل أزمة مديونية، مصرفية، عملة⁴.

¹ أمينة بوغابة، اثر الأزمة المالية لسنة 2008 على الأسواق المالية العربية، دراسة حالة بورصة قطر للأوراق المالية خلال الفترة (2005- 2014)،

منكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحي (2015-2016) ص 45.

² علي فلاح المناصير وآخرون، الأزمة المالية العالمية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 2009 ، ص 07.

³ عيد السلام أبو قحف ، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات الدار الجامعية الجديد للنشر الإسكندرية 2003، ص 246.

⁴ صلاح الدين فهمي محمود وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار هبة النيل للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 115.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

خصائص الأزمات المالية¹:

- عنيفة ومفاجأة أي عدم القدرة على التنبؤ بالأزمة
- التعقد والتشابك والتداخل في عوامها وأسبابها
- نقص المعلومات الكافية حول هذه الازمات وصعوبة اتخاذ القرار لعدم وضوح الرؤية والمعرفة الحقيقية لمسببات الأزمة
- حالة الهلع بالنسبة لملاك الأوراق المالية و العملات الأجنبية.
- وهناك عدة خصائص أخرى تتمثل في²:
- مربكة : فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام وتخلق حالة من حالات القل والتوتر وعدم اليقين من البدائل المتاحة، خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار.
- غياب الحل الجذري والسريع : بالطبع لا يستطيع صاحب القرار في المؤسسة أو أي كان بإيجاد الحل جذري وسريع للأزمة لكن يجب أن يختار من البدائل ما يخفف من حدة تلك الازمة وبأقل تكلفة.
- فقدان السيطرة : عند ما تقع الأحداث خارج توقعات صاحب القرار وتكون هناك فجوة كبيرة بين استعداداته وحجم خطورة الأزمة فإنه يفقد السيطرة عليها.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية

سنتناول في هذا المطلب أسباب الأزمات المالية حيث توجد عدة أسباب متعددة للأزمات المالية نوجز منها:

1- عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي:

من تقلبات في شروط التبادل التجاري، أسعار الفائدة العالمية، لأسعار الصرف الحقيقية، معدل التضخم ومستويات النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي، فالتقلبات في أسعار الفائدة العالمية لا تؤثر فقط في تكلفة الإقراض بل تؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي، كما يؤثر التضخم على القطاع المصرفي في أداء دور الوساطة³.

¹ هيثم يوسف عويضة، الأزمات المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 40.

² حممود جادالله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، (عمان)، 2007، ص 21.

³ أمينة بوغاية، مرجع سابق ذكره، ص 45.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

2- اضطرابات القطاع المالي:

حيث يشكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الاوراق المالية فقد أدى التوسع في الائتمان إلى تركزه على نوع قطاع واحد أدى التوسع في القروض إلى حالة من عدم التلائم بين خصوم وأصول البنوك¹.

3- تشوه نظام الحوافز:

لقد اكدت التجارب العالمية أن الإيرادات العليا في المصاريف مع قلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمة المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم ينجح في تقادي حدوث الأزمات المالية أو الحد من آثارها. وأيضا ربط مكافآت مدراء المنظمات الاقتصادية بالمرودية أي إلى البحث عن المشاريع التي تدر أكبر عائد دون مقارنة ذلك بحجم المخاطرة خاصة أن هؤلاء المدراء لا يتأثرون ماليا بهذه الأزمات التي ساهموا في حدوثها.

4- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية:

مما أدى إلى تصاعد الشكوك السياسية حول الأزمات وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

5- نقص الشفافية:

يقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي لاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

6- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي:

مثل الاستغلال والكذب والإشاعات والغش والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه كلها تؤدي إلى الظلم أي ظلم من الأغنياء والدائنين للفقراء أو المدنيين وهذا سوق يقود إلى الظلم تدمير المظلومين عندما لا يتحملون الظلم وسوف يقود إلى تدمير المدنيين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم.

7- نظام المشتقات المالية:

هي أوراق مالية جديدة واخترع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول بناء على أصل واحد، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية (توريق الدين) وعندما تنخفض قيمة الأصل فإن الأصول

¹ نفس المرجع ص 46.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

المتولدة من هذا الأصل سيحدث لها الانهيار، إذ يمكن القول انها معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ولا يترتب عليها أي معاملات للسلع والخدمات فهي بعينها مقامرة.

8- عدم تماثل المعلومات:

من أحد وأهم العوامل الأساسية التي تساهم في حدوث الأزمات المالية ومصرفية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات وهي تعبر عن موقف يكون أحد الاطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المحافظة بشكل سليم، وينتج عنه اتخاذهم قرارات خاطئة كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منح الآخرين من الاستفادة منها، كل ذلك يمكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وانتشار ما يسمى بسلوك القطيع.

9- سياسة سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت اكثر عرضة للصدمات الخارجية، فمثلا في ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية القيام بدور مصرف الميلاذ الأخير للإقراض بالعملات الأجنبية، حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات، ومن تم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الازمة المالية على القطاع المصرفي وفي المقابل وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فإن حدوث أزمة العملة سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وإلى زيادة في الاسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات الأمان المصرفي.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات

تختلف أنواع الازمات وفقا لمسبباتها، وطبيعة القطاع الذي حدثت فيه ومدى حدتها وتتمثل في:

1- الأزمة المصرفية: تنجم الازمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاع مفاجئ وتزايد كبير في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض، ويحتفظ بنسب محددة من هذه الودائع لتلبية متطلبات السحب اليومية المعتادة ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع التي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة، وعندما تتفاقم هذه الازمة وتمتد إلى المصارف الأخرى فإن هذه

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

الأزمة تصبح أزمة مصرفية، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة ائتمان وتحدث هذه الأزمة عندما تمتع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب¹.

2- أزمة سعر الصرف:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض أسعار العملة نتيجة هبوط حاد في قيمتها بسبب المضاربة مرغمة بذلك البنك المركزي بل التدخل للدفاع عن العملة ببيع حصص ضخمة من احتياطاته، أو رفع أسعار الفائدة وعلى الرفع من ان قرار تقويم أو خفض سعر الصف العملة قد يبدو قرار تطوعيا من السلطة النقدية إلا أنه في بعض الأحيان يكون ضروريا كحالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الاجنبي أو في حالة تزايد في التدفقات الخارجية².

3- أزمة الديون الخارجية (المديونية الخارجية):

تعني عدم قدرة بلد ما أو مجموعة من البلدان عن السداد أو عندما يحقق المقترضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن يتوقفون على تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو سيادي (عام) كما ان المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد الالتزامات قد يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة الصرف الأجنبي³.

4- أزمة أسواق المال (حالة الفقاعة):

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة لما يعرف اقتصادي بظاهرة الفقاعة، حيث تكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية، على نحو ارتفاع غير مبرر حيث يكون الطلب على الأصول (الأوراق المالية) بشكل كبير وبعد مدة ينخفض الطلب عليها وهذا ما ينتج حالة الفقاعة⁴.

5- الأزمة المنظومية:

تعني أن الأزمة لا تقتصر على قطاع واحد أو مظهر واحد، ولكنها تمتد إلى المنظومة ككل وتمس الجهاز المصرفي ككل وتمتاز بـ:

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة (أحداثها، أسبابها، تداعياتها)، الطبعة الأولى، دار الناظوري للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 36، 37.

² ديش فاطمة الزهرة، الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على البلدان النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 56.

³ يوسف أبو فارة، قراءة في الازمة المالية العالمية 2008، المؤتمر العلمي الرابع حول التداعيات الأزمة المالية على منظمات الاعمال (التحديات ، الفرص، الآفاق)، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10، 11 نوفمبر 2001، ص 06.

⁴ محمد حامدي، الالاسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20، 21 أكتوبر 2009، ص 04.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

- تتولد الازمة المنظومية، أو يتم تضخيمها في الأسواق المالية وبصورة أكبر فإن هذه المخاطر تتولد في عملية التحويل.

- تنطوي الازمة المنظومية على عنصر العدوى وعلى فقدان ثقة المستثمر ين

- تكمن خطورة الازمة المنظومية في أنها تحمل خطرا كليا غير قابل للتحويل أو التنوع، لأن المؤسسات المالية لا تستطيع في هذه الظروف اعتماد استراتيجية تنويع الاستثمارات أو استعمال المشتقات المالية¹.

6- الازمة المالية التوام:

تظهر هذه الازمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة على العملة الوطنية وموجبة من حالات الإفلاس والضعف في البنوك تجتمع مع شك وحادر بخصوص استقرار أسعار الصرف وبالتالي نظام الصرف لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة على الأخرى، وهذا النوع من الازمات لم يسجل الكثير منها خلال فترة نظام بروتن وودز، غير أنها كانت الشكل السائد للازمات خلال (1977 - 1998) فمثلا عرفت أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين تزامنا بين أزمات الصرف والازمات المصرفية².

المطلب الرابع: آثار الازمة المالية

تترتب على الازمات المالية سلسلة من الانهيارات ويمكن حصر نتائجها فيمايلي³:

- ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم وضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيط بين المدخرين والمستثمرين.

- توقف الكثير من المشاريع التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات لن تجد التسهيلات الاقتصادية للحصول على متطلباتها التشغيلية، ويرتفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.

- عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني وإذا كانت لديهم استثمارات مباشرة، أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سوف يهرعون إلى سحب هذه الاستثمارات إلى خارج الدولة مما يشكل ضغطا على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية.

¹ منال بوكريش و لعورنبيلة، مرجع سابق ص 16.

² نفس المرجع ص 17.

³ بلال خلف السكارنة، إدارة الازمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2015، ص50.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

- تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة.
- انخفاض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج.
- تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، و انخفاض في أسعار الأسهم وخاصة للشركات متعددة الجنسيات.
- حدوث انخفاض في الدخل الوطني وانكماش في التجارة الخارجية للدول المعنية بالأزمة.

المبحث الثاني: الإطار العام للأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر الأزمة المالية العالمية مشكلة عظة بظلالها على الاقتصاديات العالمية المختلفة حيث قامت جميع الحكومات الاقتصادية العالمية المختلفة حيث قامت جميع الحكومات ببذل الكثير من الجهود لمواجهة تداعياتها عالميا، وقد كان لها انعكاسات سلبية على مختلف البلدان سواء في أوروبا أو إفريقيا وفي العالم ككل وهذا ما أدى إلى حدوث ركود وإكماش في الاقتصاد العالمي وهذا ما دفع إلى الكثير من الباحثين لمعرفة الأسباب الحقيقية والقيام بدراسة ساهلة لمدى فاعليتها.

وسنحاول من خلال هذا البحث إلى تعريف الأزمة المالية وأسبابها والمراحل التي تدرجت فيها

المطلب الاول: تعريف الأزمة المالية 2008 :

أولا: مفهوم الأزمة المالية

" هي عبارة عن تغير حاد يؤدي إلى تدهور المؤشرات المالية كلها تقريبا خلال المدى القصير سواء من خلال حدوث تطور في أسعار الفائدة أو الأصول (الأسهم والعقارات والاراضي) ويكون ذلك مصحوبا بتزايد حالات الإعسار التجاري وانهيار المؤسسات المالية"

ونجد ان الازمات المالية تحدث عندما تكون العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي (إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات)، والاقتصاد المالي (النقود بالمعنى الأوسع) تخرج عن التوازن حيث أنه في هذه الحالة يصبح الإقتصاد المالي لا يعتمد في المقام الاول على الاقتصاد الحقيقي، ولكن يأخذ شكل مستقل خاص به مما يؤثر سلبا على الإقتصاد الحقيقي.

ثانيا: تعريف الازمة المالية العالمية 2008

إن الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها في سنة 2007 وانفجرت في صيف 2008 هي أزمة مالية في المقام الاول، لأن مركزها هو السوق الالي وهي تتضمن كل عناصر الأزمة المالية النظامية، وقد توفرت فيها مختلف أشكال الازمات المالية منها الازمة المصرفية والتي تعد أبرز الأشكال ظهورا، لأن هذه الازمة

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

اقتترنت بعدم قدرة البنوك على القيام بوظائفها الائتمانية بسبب أزمة السيولة التي أصابتها مع توقف المقترضين عن سداد ديونهم بدءا بالديون العقارية¹.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

مع كثرة الكتابات التي وضعت أكثر من تفسير لبدايات الأزمة المالية العالمية إلا أنه يمكن جمع اسباب حدوث هذه الازمات في ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الاولى: أسباب اقتصادية
- المجموعة الثانية: أسباب قانونية.
- المجموعة الثالثة : أسباب محاسبية.

الفرع الأول أسباب اقتصادية : تعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل لقيام الازمة المالية ومن بينها²:

1- الرهن العقاري الغير جيد:

قد يكون هناك تشابه في الأزمة التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا في عام 1979 في الجزء الخاص بنمو جانب المضاربات ونمو ظاهرة الرهون العقارية الرديئة في هذه الدول والأزمة المالية العالمية حيث أن أسعار المساكن في هونج كونج قد هبطت إلى أكثر من 50% في اقل من عام واحد، ولذلك ربما نجد له شبه لما حدث في الوم.إ فمع التركيز على الحالة الأمريكية نجد أن المواطن الأمريكي يجب أن يشتري المنزل الذي يسكن فيه بدلا من القيام باستجاره ولذلك قام العديد من المواطنين الأمريكيين بالاقتراض لتملك منازل بدلا من استئجار هذه المنازل التي تزيد قيمتها عن قدرات هؤلاء المواطنين ومع وجود نظام الرهن العقاري زاد الطلب على شراء هذه البيوت السكنية مع مرور الزمن ومع انخفاض الجدارة الائتمانية لهؤلاء المقترضين تعثرت الكثير من الأسر في السداد، ومع تعثر الأسر ماليا وتوقفها عن الدفع أدى ذلك إلى قيام الشركات العقارية بسحب المنازل من أصحابها، ولقد زادت عدد المنازل المستردة المحجوز عليها (Fore closures) حيث أصبح عددها 1.3 مليون منزل عام 2007 بزيادة مقدارها 79% من عام 2006 ولقد أخذت أسعار هذه المنازل في الهبوط

¹ باسمه بونقيب، أثر الازمة المالية العالمية 2008 على معدل كفاية رأس المال، دراسة تحليلية لمجموعة من البنوك الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية وت وعلوم تسيير، جامعة جيجل ، سنة 2017/2018 ص 12.

² مرتضى محمد صلاح الدين عبد اللطيف، أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، الطبعة الاولى، المكتب العربي للمعارف، مصر 2014، ص، 10، 13.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

بعد ما كانت تعاني من وجود " فقاعة " في أسعارها كل ذلك أثر سلبا من خلال إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم قدرتها الحصول على أموالها.

2- التوريق:

يقصد بالتوريق هو تحويل أصول تمويلية غير سائلة إلى أدوات سوق رأس المال القابلة للتسوق، بمعنى إصدار سندات بضمن أوراق أخرى وليس أصولا عينية ثم إصدار سندات إلى هذه السندات.... وهكذا (mishkin 1992). فإذا منح بنك ما قرضا لشخص ما أو شركة عليه أن يسدد هذا القرض بعد فترة زمنية معينة على شكل أقساط فإنه يجمعها في محفظة ويصدر عنها سندا بعائد وقد تصدر جهة أخرى (شركة توريق) سندات على ما تملك من سندات هي أصلا مورقة وهكذا وبالتالي تستند هذه الأوراق المالية إلى أوراق أخرى، ونجد أن مشكلة التوريق تكمن في أنه في حالة توقف أو فشل إحدى الحلقات عند السداد يؤدي ذلك إلى انهيار باقي الحلقات وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- التفريط في أسس الائتمان:

مع بداية الثمانينات انهالت على البنوك الأمريكية أموال ضخمة وذلك بسبب كبر حجم الاقتصاد الأمريكي، مما أدى إلى زيادة حجم السيولة لدى الجهاز المصرفي الأمريكي ولقد تم توظيف هذه السيولة الكبيرة في النشاط الائتماني إلا أن منح الائتمان كان بدون أسس ائتمانية دقيقة وسليمة في من يحصل على هذه القروض حيث تم منح هذه القروض إلى مقترضين يكاد يكون ليست لهم جدارة ائتمانية وذلك مما زاد من القدرة على عدم السداد وانخفاض السيولة في الجهاز المصرفي وذلك أدى إلى دفع هذه البنوك إلى إعلان إفلاسها.

4- الرأسمالية والعولمة:

يمكن تشبيه عملية ترك السوق بدون رقابة من الدولة "بالغابة" حيث يأكل فيها القوي الضعيف ولا يجد من ذلك إلا وجود ملك الغابة الذي يقوم بفرض النظام ويحمي الضعفاء، فمع انهيار الإتحاد السوفياتي زادت الأصوات التي تقول بأن " النظام الرأسمالي هو النظام الابدي السائد في العالم" كما ذكر فرانسيس فوكوياما في كتابه الشهير " نهاية التاريخ ورجل الأخير (FukuYama 1993) وقد واكب هذه الرأسمالية المتوحشة ظهور العولمة، فمع انفلات الأسواق المالية وانخفاض الرقابة عليها كانت هناك الآثار السلبية التي كانت تنتقل كالمرض والعدوى من دولة إلى دولة أخرى نتيجة العولمة والمناداة بزيادة فتح أسواق دول العالم على بعضها البعض.

أيضا نجد أن جذور الأزمة ممتدة إلى عمق النظام رأسمالي الغربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث حدث انتقال من الاعتماد على الاسواق المحلية إلى الشكل المتعولم الحالي من خلال تحرير أسواق المال

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

ونزع كل العقود المنظمة لها، بالإضافة إلى ذلك سمح لأنواع مختلفة من البنوك بالاندماج والدخول في مجالات تجارية جديدة، أيضا أدى استعمال ماكنات الصرف الآلية (ATM) والبرمجيات الخاصة بالإتجار بالأسهم إلى خلق شبكة مالية إلكترونية تعمل على مدار الساعة وقد أدت هذه التطورات المالية إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال إلى الدول الآسيوية، وأيضا إلى تقسيم عمل دولي جدد فنجد أن الصناعات التكنولوجية المتطورة والبحث والتطوير (R et D) والخدمات المالية في المراكز الرأسمالية، والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف، ونجد أن هذه التطورات أدت إلى توسع هائل للأسواق المالية التي سرعان ما تعولمت نتيجة التطور المذهل في الشبكات المالية الإليكترونية فعلى سبيل المثال أصبح القطاع المالي في بريطانيا مسئولا عن نصف النمو الاقتصادي، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع المالي- العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2006 وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربات وليس الاقتصاد الحقيقي.

عوامل أخرى:

شهد العالم من أحداث 11 سبتمبر 2001 جملة من التداعيات الهامة والتي تم على إثرها إقرار ما يسمى بالحرب على الإرهاب فلقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حربين متعاقبين ضد كل من أفغانستان والعراق وبغض النظر عن الكلفة المالية المرتفعة للمجهود الحربي الاستخباراتي الأمريكي فلقد كانت لكل تلك الأحداث تأثيرات اقتصادية مباشرة من بينها إقرار البنك المركزي الأمريكي التقليل من سقف الالتزام، كما شهد العالم منذ بدايات الألفية الثالثة ارتفاعا غير مسبوق شمل أسعار المواد الأولية، المواد الغذائية وكذلك أسعار الطاقة، ولقد تداخلت حملة ضد الأسباب في خلق مثل تلك الظواهر منها ارتفاع الطلب ومعدلات الإستهلاك بالنسبة للقوى الاقتصادية الآسيوية الصاعدة وبشكل خاص الصين والهند.

الفرع الثاني: أسباب قانونية: من بين الاسباب القانونية لحدوث الأزمة نجد¹ :

1- تشجيع الحكومة لقطاع الإقراض العقاري:

أدى التوسع في عمل شركات الإقراض العقاري إلى تسهيل إجراءات منح القروض العقارية من جانب البنوك ومؤسسات الإقراض العقاري الأخرى، حيث قامت هذه المؤسسات بالتوسع في عملية الإقراض دون النظر إلى قدرة المقترض على السداد، ونجد انه منذ عام 2000 كان هناك انخفاض في أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1% كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن في ذلك الوقت ثم أخذت قيمة المساكن في الارتفاع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات

¹ مرتضى محمد صلاح الدين عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره ص14،13.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاع التكنولوجيا والاتصالات الحديثة الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف استثمار طويل الاجل وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد.

2- بيع شركات الإقراض العقاري للديون:

مع بداية عام 2008، ظهرت بوادر الأزمة وهو عجز عدد كبير من المقترضين عن السداد، وفي أغسطس 2008، أصبح عدد العاجزين عن السداد بالملايين، مما أدى إلى عجز شركات كبرى عن السداد AIG الضامنة لأغلب السندات المغطاة بقروض الرهن العقاري، وبسبب عجز الأخيرة عند سداد الالتزامات المترتبة عليها اضطرت إلى طلب المساعدة من الحكومة ومن شركات زميلة ومنافسة أخرى والتي أدى في النهاية إلى إعلان إفلاس بعضها وتهديد الآخر بالإفلاس والتصفية.

الفرع الثالث: أسباب محاسبية: نجد منها¹:

1- تأثير أصحاب المصالح على المؤسسة الواضحة للمعايير المحاسبية:

إدارة الشركة في سبيل تحسين صورة أدائها وأداء الشركة أمام مستخدمي المعلومات المالية « Window Dressing » وما يتضمنه ذلك من تسجيل إنجازات لها، وتقوم بالتأثير في جودة المعلومات المالية من خلال تدخلها في اختيار ادوات قياس وعرض مالي تحسن من صورة الشركة، وفي نفس الوقت لا تتعارض مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، فالمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP تركت هامش اختيار كبير لإدارة الشركة للإختيار، مما قلل من الجودة والفائدة من استخدام المعلومات المالية التي تقدمها الإدارة بسبب تحيزها في اختيار الإجراءات والطرق والتقديرات المحاسبية ومن أوده تدخل الغدارة للتأثير على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين :

- اختيار الطرق المحاسبية

- تحديد التقديرات المحاسبية

- تقدير حجم الإفصاح المالي GAAP

- انخفاض حجم ضوابط والمعالجات المحاسبية للأدوات المالية المبتكرة والجديدة: نذكر منها هنا المشتقات المالية Derivatives Financial مثل العقود المستقبلية، العقود الآجلة، عقود المبادلة.

¹ نفس المرجع ص 14،15.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

ويرجع السبب في ذلك أنه لا تتوفر فيها شروط الإثبات حسب " مبدأ تحقيق الإيراد"، فلا يوجد تحديد دقيق لمتى يتحقق الإيراد وبالتالي يجب أن يثبت فهل عند التعاقد؟ أم عند التسليم؟ أم عند التحصيل؟

2- الفساد المالي والإداري في المؤسسات المالية:

الظاهرة الحديثة التي ظهرت في معظم المؤسسات المالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية هي ارتفاع مكافآت ومرتببات وحوافز القائمين على الغدارة وذلك على حساب حقوق المساهمين، فقد حصل هؤلاء المديرون خلال السنوات السابقة على وقوع الأزمة المالية منذ بداية الثمانينات على مبالغ في شكل مرتببات وبدلات وحوافز ومزايا، تراوحت بين 32-38% من أرباح تلك الشركات، ومعنى ذلك أن أكثر من ثلثي الأرباح المحققة في هذه الشركات ذهب إلى جيوب المديرين وحرّم منها المساهمون في أسهم الشركة، وعندما استقال ستانلي أونيل O'neal رئيس شركة هيريل لنش نتيجة تعرض الشركة لخطر الإفلاس في 2009 حصل على مكافآت نهاية خدمة بلغت 58 مليون دولار، كذلك فإن ريتشارد فولد Fuld رئيس بنك ليمان براذرز، والذي أعلن إفلاسه في سبتمبر 2009 حصل على حوافز في شهر مارس في نفس السنة بلغت 22 مليون دولار.

المطلب الثالث: مراحل تطور أزمة الرهن العقاري الأمريكية

لقد مرت الأزمة المالية العالمية 2008 بعدة مراحل نذكر منها:¹

1- مراحل تطور أزمة الرهن العقاري:

انطلقت بداية الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي " ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مدبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية التي تأسست في القرن 19، وهذا ما أكد تنبؤات النغرسبيان، رئيس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كبرى جديدة ستسير على درب " ليمان براذرز"

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الاسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، ابتدأت الازمة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالإقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، إدلة أزمات العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، مصر 2014 ص 218، 214.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

أ. المراحل الكبرى في الازمة المالية منذ اندلاعها

التطور التاريخي للأزمة المالية العالمية: مرت الأزمة المالية بالعديد من المراحل التاريخية لتطور الأزمة في عام 2007 حتى انتقلت إلى أوروبا وهي:¹

• فبراير 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة للمدنيين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولي لعمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

• أغسطس 2007: البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الازمة والمصاريف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.

• أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

• يناير 2008: الإحتياطي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5% كإجراء استثنائي ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.

• 17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية أسست بنك (نورذرن روك).

• مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

• مارس 2008: " جي بي مرجان تشيز " أعلن شراء بنك الاعمال الامريكي " بير ستيرنز " بسعر متدن ومع المساعدة المالية للإحتياطي الإتحادي.

• 07 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الامريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري " فريدي ماك " و "فاني ماي" تحت الوصايا طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

• 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال " ليمان برادرز " بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو " بنك أوفي امريكا " شراء بنك آخر للأعمال في برصة وول سترتي هو بنك " ميريل لينش "

• عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأس مال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع البورصات العالمية.

• 16 سبتمبر 2008: الإحتياطي الإتحادي والحكومة الأمريكية توقعان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي أي جي " المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

¹ نفس المرجع، ص 214، 2016.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض بضعف في النظام المالي، والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
 - 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني " لويد تي أس بي " اشترى منافسه " أتش بي أو أس " المهدد بالإفلاس.
 - السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
 - 19 سبتمبر 2008: الرئيس الامريكى جورج بوش وجه نداء من اجل التحرك فوراً بشأن خطة إنقاذ المصارف لتقادي تقاوم الازمة في الولايات المتحدة.
 - 23 سبتمبر 2008: الازمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
 - الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.
 - 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية " فورتس " في البورصة بسبب سكون بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية اشترى بنك " جي بي مورغان " منافسه " واشنطن ميوتشوال " لمساعدة السلطات الفيدرالية.
 - 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، بينما أروبا جرى تعويم " فورتس " من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك " برادفورد " وبنغلبي".
 - 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الامريكى رفض الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بن المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
 - أعلن بنك " سيتي جوبوب الامريكى " أنه اشترى منافسه بنك " واكوفيا " لمساعدة السلطات الفيدرالية.
 - 01 نوفمبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة المالي الإنقاذ المعدلة.
- ب. جدور الازمة: ¹

بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الإئتمان في العالم، والتي ارجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم (ساب برايم) والتي تمنح للراغبين في السكن من دون الإشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 217، 218.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

قوي، شهرت القروض الموجهة لصحيفي الملاءة طفرت في أمريكا خلال الاعوام الأخيرة ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني.

فإذا كانت الجدارة الائتمانية لطالب القرض متدنية أو كان لديه تاريخ بالإفلاس، فهذا لا يهم، وإذا كان دخله متدنيا إلى حد لا يكفي للتأهل للحصول على قرض، فكل ما عليه أن يفعله هو محاولة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص " يصرح فيه عن دخله" (ويكتفي البنك بذلك وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل).

وإذا كان طالب القرض يشعر بالتوتر من أن الجهة المقرضة يمكن أن تستعلم عن (الدخل المصرح) كل ما عليه هو زيارة موقع شركة معينة على الأنترنت ومقابل رسوم مقدارها 55 دولار فإن المأمورين العاملون في هذه الشركة الصغيرة (مقرها ولاية كاليفورنيا) كانوا يساعده في الحصول على قرض بتوظيفه على أنه (مقال مستقل)، ويعطوه إشعارات بالرواتب لتكون " دليلا على الدخل"، وإذا دفعت رسما إضافيا مقداره 25 دولار فإنهم يضعون مأموري الهاتف الذين يردون على المكالمات ويجيبون أجوبة تعطي صورة براقية إذا احتاج البنك إلى الاستفسار عن وضع المقترض.

وأسفر التقييم بالنسبة لسوق القروض لضعيفي الملاءة في السنوات الأخيرة عن أن الجهات المقرضة بلغت من السخاء في تزويد القروض للمقترضين الفقراء حدا جعل القلة القليلة منها فقط هي التي تقوم بالإستفسارات إن فعلت ذلك أصلا.

ويلاحظ أن (الساب برايم) ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك يوبي أس، وإتش بي سي، وبار كلينز قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أن البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري.

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها، او عرضت للبيع منذ بداية عام 2006 وحتى تجر الازمة وذكرت شركة " كونتري فانيانشيال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري اصبحت تهدد أرباحا ووضعها المالي جديا، وأخيرا أعلنت شركة " طوم مورتجيج إنقسمنت" إفلاسها، وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة " ثول برودرز " العقارية، وأعلنت شركة هوم دييو العاملة في مجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤدي إلى منع انتشار الظاهرة عالميا والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلند وماليزيا وهونج كونج و إندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث اعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الامريكي، وفي أوروبا وصف المحللون المليون الازمة هناك بأنها ازمة خطيرة تهدد النظام المالي الاوروبي ولكنها ليست كارثة، وقد تراجعت أسواق السويد والدنمارك وفنلندا، وانخفض مؤشر (فانينشال تايمز) البريطاني، وداكس الالامني وكاك 40 الفرنسي، وفوستي البريطاني، وميبتل الإيطالي، وتويكس الاوسع نطاقا والذي سجل أدنى نقطة منذ نوفمبر 2006، ومؤشر نيكاي الياباني الذي أقل عند اقل معدل له منذ ثمانية أشهر، وذلك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داوجونز الصناعي الذي اهتز بعنف لينخفض إلى مستويات أدنى من حاجز الـ1300 نقطة، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 107 من قيمته.

المبحث الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دول العالم

لقد عرفت الازمة المالية العالمية 2008 انعكاسات في شتى المجالات على جميع الأصعدة سواء على اقتصاديات الدول او النظام المالي بصفة عامة و هذا ما سنوضحه في هذا المبحث

المطلب الاول: آثار الازمة المالية العالمية 2008

جلبت الازمة المالية العالمية العديد من الآثار السلبية على الإقتصاد الأمريكي بصورة خاصة وعلى المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدواية بصورة عامة، إذ بدأ العديد من الدول الرأسمالية الكبرى مثل ألمانيا، بريطانيا فرنسا، اليابان، يلقي باللائمة على الولايات المتحدة الامريكية في تلك الازمة نتيجة سوء الإدارة المالية ومن هذه الآثار مايلي:

أولاً: انعكاساتها على الإقتصاد الأمريكي: من بين هذه الآثار نجد:¹

• سعر الفائدة:

من المعروف أن سعر الفائدة يعد من اهم أدوات السياسة النقدية والسياسة النقدية هي من اختصاص السلطات النقدية الممثلة بالبنوك المركزية، حيث خلال الازمة المالية فقد استنفد البنك الفيدرالي الأمريكي هذه الأداة الاكثر اهمية من خلال خفض سعر الفائدة على الاقتراض خلال المدة من جويلية 2007 ولغاية كانون

¹ جواد كاظم البكري، فخ الغقتصاد الامريكي، الازمة المالية، الطبعة الاولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص 157،

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

الاول من العام نفسه لتسع مرات، إلى أن وصل إلى الفائدة السالبة، إذ كان سعر الفائدة الأمريكي في عام 2007 بمقدار 4.2% ونسبة التضخم إلى 3.2% أي أن السعر الحقيقي للفائدة (السعر الإسمي بعد طرح نسبة التضخم) إيجابي قدره 1% وفي منتصف عام 2008 وبسبب الازمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة الحقيقي سالبا وقدره (-1.1%).

• إعادة توطين الإستثمارات إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية:

من المتوقع أن تتغير نظرة وسلوك الإستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة لاسيما المرتبطة بصناديق الثروة السيادية اتجاه دخول الاسواق الغربية من جراء الازمة المالية التي تعصف بالإقتصاد الأمريكي، وسط آمال معلقة على إعادة توطين تلك الإستثمارات لتستفيد من الفرص المتاحة في الاسواق الناشئة التي تقدم للمستثمرين فرصا استثمارية أقل مخاطرة مقارنة بالفرص المتوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

• قطاع الإسكان:

زاد عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة الأمريكية 75% خلال عام 2008 مقارنة بعام 2007 بسبب أزمة قروض الرهن العقاري، إذ أن عدد المنازل التي عرضت للبيع العام الماضي بلغت 2.2 مليون وهو ما يمثل نحو 1% من عدد المساكن بالولايات المتحدة الأمريكية كلها، بالمقارنة بـ 0.6% في عام 2006 ويعود السبب في ذلك إلى عجز أصحاب تلك المنازل بسداد القروض، ومن المتوقع انخفاض قيمة العقارات بالولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.2% تريليون دولار في 2008 لأسباب من بينها بيع المنازل بالزاد بسبب إخفاق المالكين من تسديد القروض، مع احتمال انخفاض اسعار المنازل بمعدل 7% .

• قطاع صناعة السيارات:

أزمة صناعات السيارات الأمريكية هي أزمة ظهرت نتيجة الأزمة المالية العالمية في شهر نوفمبر 2008 حيث تكبدت أكبر ثلاث شركات لتصنيع السيارات هي (big Three) كما يسميها الامريكا وهي: جينيرال موتورز، فورد، كرايولو، خسائر كبيرة تجاوزت ستة مليارات دولار لكل واحدة، من جانب آخر أوقفت شركة فورد يوم 24 كانون الاول 2008 مصنعها في روسيا لمدة شهر واحد وذلك على خلفية تراجع مبيعات الشركة جراء الأزمة المالية العالمية، أما شركة كرايزلر لصناعة السيارات الأمريكية فقد اعلنت إغلاق جميع المصانع لمدة شهر بسبب النقص الحاد في الطلب على منتجاتها، سواء من قبل المستهلك المحلي أو الأجنبي.

• البطالة:

هذه الازمة ما لبثت أن ظهرت آثارها بان شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار عام 2008 ظهرت جليا في معدلات البطالة، حيث وصلت معدلات البطالة إلى 6.1% وهو المعدل الأعلى في

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

خمس سنوات، في سبتمبر 2008، حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقارب 605.000 وظيفة منذ بداية الشهر الاول من هذا العام، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الاوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في اسعار الاسهم والسندات.

• القطاع المصرفي:

كان القطاع المصرفي اكبر المتضررين جراء الازمة المالية كونه كان السبب والنتيجة في آن واحد معاً، وكانت من اكبر حالات التضرر تلك التي عانى منها مصرف ليان برادرز Lemam Brothers الذي يعد حتى في وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة الامريكية وتسبب إفلاس مصرف ليان برادرز بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، فأدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم حيث أعلن إفلاسه بتاريخ 15 أيلول 2008 عقي جهود بدلت من الغدرة لإنفاذه إضافة إلى أن توقف عدد كبير من المقرضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم بسبب الازمة المالية قد أدى إلى تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في امريكا وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة جعلت وزارة الخزانة الامريكية تضطر لإنقاذهما في بادرة هي الأولى من نوعها، بالإضافة إلى غلق مصرف فرست ناشيونال اوف نيفادا بفروعه الخمسة و العشرين، وأغلقت أيضاً مصرف فيرست هيرتيج بنك بفروعه الثلاثة.

• انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية في 2008 بنسبة 1.9% او ما يماثل 166 مليار دولار بسبب الازمة.

ثانياً: انعكاساتها على الاقتصاد العالمي: سوف نعرضها من خلال النقاط الرئيسية وذلك على النحو التالي:¹

أ. تطور مؤشرات الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية:

هبطت مختلف مؤشرات الاقتصاد العالمي (معدل النمو الاقتصادي، نمو الإنتاج الصناعي، التجارة الدولية، معدلات البطالة، أسواق المال...إلخ)، هبوطاً حاداً خلال الأشهر القليلة التي تلت وقوع الأزمة، فقد بدأ الاقتصاد العالمي في معاشة حالة أشبه بحالة الإقتصاد العالمي خلال أزمة الكساد العظيم، ويتوقع تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أن يسجل النمو العالمي تباطؤاً حاداً على أساس التقرير السنوي المقارن في ضوء معايير السنوات الماضية كما هو مبين في الجدول رقم 01:

¹ مريامة بن عزيزة، دور التحويل الإسلامي في تجنب آثار الأزمات المالية 2017-2018 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ص 58.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

الجدول رقم(1-1): معدلات النمو قبل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008

البيان	2007	2008	2009
العالم	%5	%3.9	%3
الولايات المتحدة الأمريكية	%2	%1.6	%0.1
الاقتصاديات المتقدمة	%2.6	%1.5	%0.5
الاقتصاديات النامية	%8	%6.9	%6.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس مرجع سابق ص 93، 94.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض في معدلات النمو بعد الأزمة المالية العالمية 2008. وقد شهد حجم صادرات السلع العالمية تراجعاً حاداً بنسبة 45% غي غضون ثلاثة أشهر فقط، أي حتى شهر نوفمبر 2008 م، وفي ضوء هذه المؤشرات السلبية، توقعت منظمة العمل الدولية دخول أكثر من 51 مليون شخص إلى طابور العاطلين عن العمل في 2009 م، وقد فقد أكثر من 20 مليون صيني وظائفهم خلال سبعة أشهر فقط من وقوع الأزمة.

على مستوى الشركات، وخاصة شركات تصنيع السيارات العالمية، فقد تعرضت لأزمة كبرى اضطرت لتسريح آلاف العاملين وإغلاق العديد من خطوط الإنتاج، كما تراجعت أسعار النفط بشكل حاد بعد أن وصلت دروتها قبل وقوع الأزمة مباشرة، حيث هبطت من حوالي 148 دولار للبرميل في يوليو 2008 م إلى ما دون 40 دولار للبرميل منذ ديسمبر في نفس العام.

كما انهارت معظم أسواق الأسهم الرئيسية في العالم خصوصاً تلك المتعلقة بالصناعة والإنتاج، وانتشر تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشرت الديون المعدومة، وانهار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم، وارتفعت معدلات التضخم، وأسعار الغذاء.

ب. إنعكاسات الأزمة حول مستقبل النظام التجاري الدولي:

ترتب على الأزمة وما تبعها من توجهات دفاعية وضع النظام التجاري الدولي، وتحديدًا منظمة التجارة العالمية في وضع حرج للغاية خاصة في ضوء الفشل، - حتى بعد وقوع الأزمة - في التوصل إلى اتفاق جماعي يوفر الضمانات للجميع (دول متقدمة ونامية)، ومن هذا المنطلق كثفت إدارة منظمة التجارة العالمية

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

جهودها طوال الأشهر التي تلت الأزمة للتخدير من خطر التوجهات الحماية بأنها ستطيل الأزمة بدلا من أن تخففها.

هناك شبه إجماع على أن النظام التجاري الدولي بالوضع الذي كان سائد في ذلك الوقت غير قادر على ضمان الخروج السريع من الأزمة، لأنه شكل أحد أسباب نشوئها، وأنه لن يتمكن من ضمان عدم تكرار أو مبادلات دولية أكثر عدالة.

قامت الدول المنتجة للنفط (أوبك) بتأجيل تنفيذ أربعين مشروعا من أصل مئة وخمسين، أو بإلغائها كليا، وذلك من شأنه الحد من استثمارات الطاقة في الدول العربية بنسبة 19%، كما أخضعت بقية المشاريع إلى مراجعة جدواها الإقتصادية لتخفيض النفقات بعد هبوط أسعار البترول إلى أقل من أربعين دولارا في عام 2009.

ثالثا: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض دول العالم:

- بصورة عامة، يمكن رصد أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية على بعض الدول في:¹
- أعلنت المفوضية الأوروبية وجود أعرق حالة كساد في الاقتصادات الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، ورأت أن معدلات النمو ستسجل مستويات إيجابية متواضعة في النصف الثاني من العام 2010 م.
 - أما معدلات البطالة فقد تجاوزت 11 في المئة خلال عام 2009، كما يوجد مشكلات اجتماعية وأمنية، وقد أعلن مكتب الاتحاد الأوروبي للإحصاء، أن عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو التي تضم 16 دولة، وصل إلى 14.579 مليون شخص في أيار/مايو 2009.
 - قامت الدول المنتجة للنفط (أوبك) بتأجيل تنفيذ أربعين مشروعا من أصل مئة وخمسين، أو بإلغائها كليا، وذلك من شأنه الحد من استثمارات الطاقة في الدول العربية بنسبة 19%.
 - كما أخضعت بقية المشاريع إلى مراجعة جدواها الإقتصادية لتخفيض النفقات بعد هبوط أسعار البترول إلى أقل من أربعين دولار عام 2009.
 - في الصين تراجع معدل نمو الإقتصاد من 9% سنة 2008 إلى أقل من 7% سنة 2009، على الرغم من تماسك الإقتصاد وقدرته على اتخاذ تدابير تنموية، فضلا عن تعافي المصارف إلى حد كبير، ولكن تجدر ملاحظة تراجع الصادرات الصينية مع هبوط الطلب عليها.
 - في روسيا، تراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة 44% خلال النصف الأول من عام 2009، مقارنة بما كان عليه في النصف الأول من عام 2008 .

¹ عدنان السيد حسين، قضايا دولية الازمة العالمية، الطبعة الأولى، مجد لبنان 2010 م ، ص، 33-42 .

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

- في اليابان، أعلن رئيس الحكومة تاروأسو أن الإقتصاد الوطني تدهور بشدة، ويمكن وصفه بأنه في أزمة، في المقابل تسعى الحكومة لتأمين مليوني وظيفة في ثلاث سنوات، وتخصيص 154 بليون دولار لإنعاش الإقتصاد. وكان الميزان التجاري سجل عجزا تجاوز 7 بليون دولار في مطلع عام 2009، هو الأول من نوعه منذ 28 سنة، حصل ذلك نتيجة ارتفاع اسعار السلع، وتباطؤ الصادرات إلى الولايات المتحدة الامريكية من الأسواق الكبرى.

- في الهند تراجع الإنتاج المحلي إلى 5.3% بعد ما كان 7.6% عام 2008، وتراجع معدل النمو.
- في البرازيل تراجعت أسعار السلع، بالتزامن مع تراجع العملة الوطنية، كما زاد معدل التضخم في الأرجنتين مع انخفاض عائدات الضرائب، وتراجع أسعار المنتجات الزراعية المصدرة إلى الأسواق العالمية.
- في أستراليا، تراجع إنتاج شركات المناجم، ولجأت الحكومة إلى ضخ أكثر من عشرين بليون دولار أمريكي في الاسواق لتحفيز الإقتصاد الوطني.
- في أندونيسيا، تراجعت الصادرات بسبب تخفيض الشركات الغربية العاملة هناك انتاجها، وانكماش الإقتصاد في جنوب إفريقيا، نتيجة الخشية من التدابير الحمائية التي تنفدها الدول الصناعية الغنية، ما حال دون وصول منتجات جنوب إفريقيا إليها.
- كما أصيب الإقتصاد الكوري الجنوبي بالإنكماش، وتراجعت القوة الشرائية لليرة التركية.
- في إفريقيا، ملايين العاطلين من العمل في مناجم النحاس في زامبيا، مزارعون عاطلون من العمل في تنزانيا، مع انخفاض أسعار القطن، وتدني مداخيل السياحة وتحويلات المهاجرين، وتراجعت الاستثمارات الاجنبية في إثيوبيا وليبيريا، ما يهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي.

رابعا: إنعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الدول العربية

إن مدى تأثير الدول العربية الممتد على حجم العلاقات الإقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي، فكان الأثر المباشر للأزمة المالية على الدول العربية قليلا جدا نتيجة محدودية انكشاف المنطقة للبنوك الأوروبية والأمريكية وشبه انغلاق النظم المالية باستثناء دول الخليج العربي خاصة الإمارات والسعودية وقطر، وهذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثيرها بالأزمة وهي:¹

- المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الإنفتاح الإقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان.

¹ جواد كاظم البكري، مرجع سابق ذكره، ص 173.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

• **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الإنفتاح المتوسط أو فوق المتوسط ومنها مصر، الأردن، العراق والمغرب العربي.

• **المجموعة الثالثة:** وهي الدول العربية ذات درجة الإنفتاح المنخفضة ومنها السودان.

ومن هذا التقييم يمكن تحديد تأثير الازمة المالية العالمية 2008 على الدول العربية بالشكل التالي:¹

أ. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع:

وتضم المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت و الإمارات العربية المتحدة، وتمثل صادرات هذه الدول نسبة كبيرة من الناتج المحلي ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل في 2008 إلى حوالي 77 دولار سنة 2009م أي بنسبة 50% وبالتالي انخفضت إيراداتها، والتي انعكست بشكل مباشر على موازاناتها العامة ومعدلات النمو الإقتصادي ومعدلات الإستثمار، هناك العديد من الإستثمارات التي توقفت وارتفعت بالتالي معدلات البطالة، حيث أن البطالة وصلت إلى 14% من حجم القوة العاملة.

ب. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسط:

وتضم مصر، الأردن و تونس، وتأثرها بالأزمة أقل بالنسبة للمجموعة الأولى باستثناء البورصات فسيكون تأثرها في المجموعة الثانية بنفس درجة تأثر المجموعة الأولى.

ج. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفض:

أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة التي تضم الجزائر، السودان، ليبيا، العراق، فيكون تأثيرها عليها محدودا لاستثناء النفط في الدول النفطية (ليبيا، السودان، الجزائر) سيكون في مستوى تأثر دول المجموعة الأولى.

■ **المطلب الثاني: الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2008**

تعددت الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، والتي اندلعت في أواخر عام 2008 وإن كان من أهم ما يمكن استخلاص من دروس، هو التأكيد من أهمية دور الدولة في النظامين المالي والاقتصادي ومن أهم هذه الدروس نجد²:

1. أهمية متابعة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات أداء القطاع المالي:

¹ مريامة بن عزيزة، مرجع سابق ذكره، ص 61.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 340 - 346.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

تعد متابعة المؤشرات الإقتصادية الكلية بصورة دقيقة ودراسة تأثير التغيير في أحد هذه المؤشرات على مؤشرات أداء القطاع المالي من الأمور الأساسية التي يجب القيام بها لمعرفة مدى إمكانية تأثر الدولة بالأزمات المالية، حيث يتضح من سلوك الأزمات المالية أنها تنفذ إلى الإقتصادات من خلال نافذة واحدة أو اثنتين على الأكثر، ونتيجة العلاقة إلى باقي القطاعات الإقتصادية، فقد تكون هذه النفاذة مثلا أسعار الفائدة، وقد تتمثل في شروط التبادل التجاري وقد ترتبط بمعدل التضخم وأسعار الصرف.

2. ضرورة مراجعة المعايير المحاسبية العالمية والرقابة على تنفيذها:

كشفت الأزمة التي نشأت من داخل القطاع المالي الأمريكي الكثير من أوجه القصور في المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها، حيث اقتصر دور المحاسبة في إطار هذه المعايير على إظهار الممارسات الإقتصادية للبنوك الأمريكية اعتمادا على مؤشرات تصدر من جهات خارجية مستقلة لا يتم الإفصاح عن كيفية إعدادها أو حيثيات إصدارها، وهو ما نتج عنه نشر قوائم بيانات مالية للعامه والمستثمرين، تفنقر إلى حد ما للمصداقية والشفافية، ومن جهة أخرى، فقد أدى ذلك إلى عدم قدرة الجهات الرقابية في ظل اتباعها لتلك المعايير على الكشف عن الممارسات الخاطئة من قبل الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية، حيث تم في ظل هذه المعايير التلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول والتي كانت من بين الأسباب الرئيسية لنشوء الأزمة.

3. ضرورة توحيد القواعد المنظمة للأنشطة المشابهة:

كانت الأنشطة المتشابهة التي يتم ممارستها من خلال أنواع مختلفة من المؤسسات تخضع بالتبعية للقواعد المعيارية التي تحكم الأنشطة، وهو ما أسفر عن عدم الوضوح والتعتيم على الرفع المالي المفرط بسبب زيادة تعقد الأمور، ومثال ذلك ما قامت به مؤسسات الرهن العقاري من بيع عقارات لعملاء مقابل الحصول على سندات عقارية مضمونة بهذه العقارات، والمتأمل لهذه المعاملة يجد أنها لا تحدد كونها عملية منح إئتمان مماثلة للقروض العقارية التي تمنحها البنوك.

ولكن ما حدث، هو أن مؤسسات الرهن العقاري في سبيلها لمنح هذه القروض قد امتصت للقواعد والإجراءات المنظمة لمثل هذه الكيانات الإقتصادية، والتي تختلف بطبيعة الحال عن الإجراءات والقواعد المنظمة لعمل البنوك، حيث تتميز الإجراءات المتبعة الأخيرة بأنها أكثر صرامة، وتتطابق مع معايير عالمية يتم تحديثها ومراقبة تنفيذها ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الدولي أيضا، وعندما قامت هذه المؤسسات بخضم الأوراق المالية التي في حوزتها لدى البنوك، فقد تم الإعتماد في قبول خصم هذه الأوراق لدى البنوك على أنها مضمونة بنسبة تزيد عن 100% بحكم كزنها تتعلق بعقارات، وفي حالة إخفاق مالكيها عن

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

الساد، فإن قيمة العقار بالإضافة للمدفوعات قبل تاريخ الإخفاق تعد ضامنة لهذه السندات وفوائد التأخر عن السداد.

ولم تتبع مؤسسات الرهن العقاري عند منح القروض العقارية الأساليب والمعايير الدولية المتعارف عليها في منح الإئتمان، والمتبعة بالبنوك. بل اعتمدت على الإجراءات المنظمة لنشاطاتها والتي لا تراعي في غالب الأمر الأولويات التي تستدعي بها المصارف فيما يتعلق بالضمانات المقبولة اتجاه الإئتمان الممنوح، والتي يأتي في مقدمتها قدرة العميل على السداد ورغبته في السداد، وطبيعة القطاع الاقتصادي التي يندرج تحته نشاط المقرض، ثم يأتي بعد هذه الأولويات الضمان العيني، وحساب هذه الضمانات وفق الأولويات المنوه عنها معقدة وكلفة، وهو ما يصعب على بيوت التمويل العقاري القيام بها، في حين تقوم بها البنوك.

4. بروز أهمية التنسيق بين السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاع المالي:

تركز السياسات المتعلقة باستقرار الإقتصاد الكلي على تحقيق معدلات قابلة للإستقرار للنمو والتضخم، في حين يركز صانعو السياسات المتعلقة بالقطاع المالي على توافر تعزيز دورها القطاع كوسيط بين العرض والطلب على الأموال، ونتيجة عدم التنسيق بين واضعي السياستين تتصاعد معدلات النمو الإئتماني والرفع المالي، وذلك بالتزامن مع التصاعد المتسارع في أسعار الأصول المالية والعينية على مستوى الإقتصاد، وبما قد يؤدي إلى مخاطر متصاعدة ومكلفة أيضا ليس على المستوى المحلي فقط بل وعلى المستوى العالمي أيضا، وبالتالي يجب عند وضع السياسات المتعلقة بالقطاع المالي مراعاة اتساقها مع السياسات الإقتصادية الكلية، وأن لا يقتصر التركيز عند وضع السياسات الإقتصادية الكلية على المستوى العام للأسعار دون مراعاة التطورات في أسعار الأصول سواء العينية أو المالية.

5. إلقاء الضوء بصورة أكبر على مخاطر غياب الانضباط السوقي: تميزت الفترة السابقة للأزمة بالثقة المفرطة في قدرة آليات السوق على تحديد أسعار الأصول المالية بصورة دقيقة، والإندفاع نحو حيازة هذه الأصول والأدوات المركبة بمجرد صدورهما من مؤسسات تحظى بتصنيف إئتماني مرتفع، ونبهت الأزمة أيضا إلى ضرورة الإعتماد على القدرات الذاتية للمستثمرين في التحقق من هوية عملاء البنوك أيضا.

6. ضرورة مراجعة موازين القوى في العالم، ومستقبل النظام رأسمالي:

سببت الأزمة انقلابا واضحا لموازين القوى في العالم بشكل ضمنى غير معلن، حيث أثبتت الأزمة أن النظام الرأسمالي يحتاج بشكل شامل إلى مراجعة من حيص الثوابت والمرتكزات والأساسيات، واهتز الإعتماد في النظام الرأسمالي كنموذج يمكن الإهتمام به لتحقيق النمو والرخاء بدول العالم، كما كشفت الأزمة عدم جدوى نظرية القطب الأوحده فلم تعد أمريكا القطب الوحيد في العالم المسيطر على الإقتصاد العالمي، وأصبح هناك

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

ضرورة دولية بأن يدار الإقتصاد العالمي من خلال المنظمات الدولية شرط أن لا يخضع للإدارة الأمريكية وهذا يمثل تراجعاً سياسياً كبيراً.

7. ظهور عيوب النظام النقدي الحالي:

يقوم النظام النقدي الحالي من الناحية الواقعية، على أساس الدولار الذي يعتبر عملة وطنية تصدر من دولة لها سياستها الوطنية، وقد أثار استخدام الدولار كأساس للعملة النقدية انتقادات كبيرة، منها أنه يحابي الدولة المصدرة لهذه العملة، بأن يوفر لها مزايا في الحصول على موارد اقتصادية من العالم بلا مقابل حقيقي بمجرد توفير أوراق نقدية للتعامل (الدولار) وبذلك تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العالم بما يشبه الحق في فرض ضرائب على العالم، مقابل استخدام الدولار في المعاملات الدولية، وهناك عيباً آخر، وهو أن إصدار هذه العملة للتعامل الدولي يأخذ في الاعتبار بالدرجة الأولى مصالح الإقتصاد الوطني الأمريكي، وليس بالضرورة مصالح العالم، فالسياسة النقدية الأمريكية هي بالدرجة الأولى سياسة أمريكية (وطنية) لا تأخذ بالاعتبارات الدولية إلا بالقدر الذي يناسبها.

كما أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار الدولار لاستخدامه في المعاملات الدولية يعني أن تصبح الولايات المتحدة (عملياً) بمثابة " البنك المركزي العالمي " الذي يصدر النقود (الدولار) للتعامل النقدي الدولي، ومعروف أن البنك المركزي في أية دولة سيصدر النقود في شكل مديونية عليه. كذلك فإنه رغم أن اتفاقية صندوق النقد الدولي تدعو للتأكيد على أهمية (التوازن) في العلاقات الدولية، فإن سياسات الصندوق لا تتضمن أية قيود أو عقوبات على دول الفائض، فهي تقتصر على فرض بعض القيود على دول (العجز) وحدها حين تحتاج إلى الاقتراض من الصندوق.

ومن هنا أصبحت الاختلالات في موازين المدفوعات هي السمة الغالبة بين الدول.

8. ضرورة البحث عن بديل للدولار:

ظهرت في أعقاب الأزمة شريحة من الخبراء، تطرح للمناقشة قضية العملة البديلة للدولار، وهل هي اليورو أو اللين الياباني أو اليوان الصيني وطالب البعض بعملة عالمية جديدة للإحتياطي، يمكن أن تكون حقوق السحب الخاصة، هذا بالإضافة إلى فكرة الإستفادة من قوة الذهب كأداة للتحوط وحفظ القيمة واستخدامه كجزء من تركيبة حقوق السحب الخاصة.

وتتمثل تركيبة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد حالياً من حصة 41% لليورو، و11.3% للأستيرليني وحوالي 9.4% للين الياباني، وقد تم طرح فكرة تغيير هذه التركيبة لتشمل الذهب بحصة 20% مع خفض حصة الدولار إلى 30% واليورو إلى 20% والين إلى 8% وإدخال عملة الصين اليوان بحصة 15%

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

بما يعكس التحول في نقل وزن الإقتصاد العالمي من الغرب إلى الشرق، وتضمن العقتراح أيضا أن تكون هناك حصة 7% لعملات أخرى وهي الإسترلين والروبية الهندية، ومن أوجه القصور التي تعترض استخدام اليورو كعملة للإحتياجات العالمية بديلا للدولار الأمريكي، أن اليورو يفقر إلى عمق السوق الكافي والذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بالنسبة لليوان الصيني، فإن عدم تمتع أسواق المال الصينية بالعمق الكافي، وافتقارها إلى السيولة اللازمة، و صعوبة دخول المستثمر الأجنبي لها يعوق إمكانية هذه العملة كعملة الإحتياجات العالمية.

9. أهمية دور الدولة في مجال التنظيم والرقابة والمتابعة:

أكدت الأزمة المالية العالمية بما لا يدع مجالا للشك أن الإقتصاد الحر لا يعني " غياب " دور الدولة خاصة أن هذا الغياب في الولايات المتحدة الأمريكية كان من الأسباب الرئيسية لتفجر الأزمة وأصبح من المقرر بصرف النظر عن الإيديولوجيات ، أن يكون للدولة دورها الواجب والرئيسي وعلى الأخص بالنسبة للتنظيم والرقابة والمتابعة، بل بالنسبة للتدخل المباشر في بعض الظروف.

10. تنسيق مواقف الدول النامية في مواجهة الأزمة:

على الدول النامية والفقيرة أن تدرك حجم وخطورة الآثار المترتبة على الأزمة على المدى العاجل والمتوسط والطويل، وأنها تمثل تحديات عليها مواجهتها نتيجة لما سيصيب الدول الغنية من آثار سلبية متتالية، الأمر الذي يتعين معه تنسيق وتركيز جهود هذه الدول منفردة ومجموعة لمواجهة تداعيات الأزمة.

11. دعم وجود نظام عالمي للرقابة المالية:

ما حدث هو صورة واضحة لبدأ تفعيل واستقرار نظام العولمة، وهو ما سوف يدفع دول العالم خاصة الثمانية الكبار إلى وضع نظام رقابة عالمي فعال دون الاعتماد فقط على الأنظمة المحلية لكل دولة على حدى، أي أن عولمة النظام المالي يجب أن تستند على عولمة النظام الرقابي أيضا.

المطلب الثالث: خطط الانقاذ المقترحة للخروج من الأزمة

إن عمق الازمة المالية لسنة 2008 وضخامة الخسائر التي تسبب فيها تطلب تدخل مباشر للدول من اجل انقاذ أنظمتها المالية التي كانت على وشك الانهيار، لتثبت عدم جرم الأساليب التقليدية للسياسة النقدية التي عجزت على تقديم ومعالجة ازمة السيولة التي أصبحت تعاني الأنظمة المالية العالمية.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

وكان هذا التدخل في شكل خطط انقاذ اتخذت عدة أشكال، تراوحت بين إمداد بعض البنوك بالسيولة عن طريق سياسات التسيير الكمي وإعادة وسملة البعض الآخر، وخفض معدلات الفائدة بغية تشجيع الاقتراض وتنشيط الاقتصاد وصولاً إلى انخفاض معدلات الضرائب، أو زيادة الانفاق العام ومن أهم هذه الخطط نجد:

أ- خطة الانقاذ الأمريكية:¹

هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون" بعد أن ظهرت الازمة المالية على السطح في عام 2008م وصادق عليها مجلس النواب والشيوخ، وتهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

ويمكن حصر تفاصيل الخطة فيما يلي:

- تخصيص مبلغ 2502 مليون دولار لتصرف فيه وزارة الخزانة، على ان تخطيط لشراء أصول عالية المخاطر كمرحلة أولى مع احتمال رغم المبلغ إلى 350 مليون دولار بطلب من الرئيس الأمريكي، على ان لا تتعدى عمليات الشراء هذه مبلغ 700 مليار دولار.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من مئة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

- إقرار الإدارة الأمريكية بكمية تخصيص نحو 150 مليار دولار من خلال خطة مالية تتضمن إعفاءات ضريبية مدتها سنتين منها 100 مليار دولار للأفراد و50 مليار دولار للشركات ويهدف هذا الإجراء إلى زيادة الاستهلاك وتنشيط الاقتصاد.

- تمنع الخطة أيضاً دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفزون من التخفيضات الضريبية مبلغ 500 ألف دولار.

- محاولة البنك المركزي الأمريكي استخدام أهم أدواته وهو تقليص سعر الفائدة بهدف تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها وتنشيط أداء البورصة والجدول التالي يبين تغيرات أسعار الفائدة بغية تحفيز الاقتصاد.

¹ فوزية العيفون ودليلة لعوير، مرجع سبق ذكره، ص 113، 114.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

الجدول رقم (1-2): تغيرات أسعار الفائدة خلال الازمة المالية العالمية 2008 في الاقتصاد الامريكي

Fed funds Rate	Fed funds	سعر الخصم ثانوي	سعر الخصم أولي	سعر الخصم	البيان
سعر الفائدة الجدية	معدل التغيير	سعر الفائدة	سعر الفائدة الجدية	معدل التغيير	التواريخ
%2.00	% 25-	%2.75	%2.25	%25	30 أبريل 2008
%2.25	%7.5-	%3.00	%2.50	%75	18 مارس 2008
-	-	%3.75	%3.25	%25-	16 مارس 2008
%3.00	%50-	%4.00	%3.50	%50-	30 جانفي 2008
%3.50	%75-	%4.50	%4.00	%75-	22 جانفي 2008

المصدر: احمد زغدارن فصول الأزمات المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعياتها الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال-التحديات، الغرض والأفاق-جامعة الزرقاء الخاصة الأردن، 10-11 مارس 2009، ص 17.

2- خطط الانقاذ الأوروبية¹

بعد وصول تداعيات الازمة المالية التي أصابت أمريكا، مع مصطلح عام 2008م إلى الدول الأوروبية سارعت بعض الدول لتبني خطط انقاذ أحادية الجانب لمواجهة وتحديات الأزمة.

- فرنسا: اعتمد البرلمان الفرنسي خطط اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو و 491 مليار دولار وتسعى هذه الخطة على إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال لتلك المصارف.

- ألمانيا: وافقت الحكومة الألمانية على خطة لانقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق فعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربعمئة مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار) وقال وزير المالية الألماني ان هذه الخطة تهدف على تحقيق ميزانية متوازنة ودعى إلى تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الانقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنها الخدمة.

¹ نفس المرجع، ص 114-115.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

- بريطانيا: أقرت بريطانيا خطة تضح بموجبها ما يصل 250 مليار جنيهة *** (نحو 540 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافة للنظام المصرفي من اجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الاجل، وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف.

3-خطط الإنقاذ الخاصة بالدول الصناعية الكبرى (مجموعة السبع)¹

لقد تبنت مجموعة الدول الصناعية الكبرى خطة تحرك موحدة في مواجهة الأزمة المالية لسنة 2008، حيث اتفق وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في هذه الدول وهي (أمريكا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، (اليونان) في واشنطن على خطة من خمسة نقاط تهدف فعادة الثقة في أسواق المال تمثلت في:

- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، واستخدام كل الأدوات المتوفرة لدعم المؤسسات المالية في النظام المحلي ومنع افلاسها.

- اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الأسواق النقدية والتأكد من وصول البنوك والمؤسسات المالية إلى السيولة الملائمة.

- العمل على تمكين المجموعة وغيرها من المؤسسات الوسيطة الكبرى عند الضرورة للمن جمع رؤوس الأموال من المصادر العامة والخاصة فعادة الثقة فيها، والسماح لها بمواصلة الاقتراض الاستهلاك والاستثمار على حد سواء.

- العمل على تكوين البرامج الوطنية في دول المجموعة لضمان ودافع مصرفية متبينة ومتجانسة، بما يسمح لصغار المودعين بمواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.

- اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب لإنعاش الأسواق الثانوية للرهن العقاري وغيرها من الأصول، مع ضرورة إجراء عمليات تقييم دقيقة، ونشر معلومات شفافة عن هذه الأصول وتطبيق معايير المحاسبة المناسبة لها.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

كل ذلك مصداقية دول الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2008م بالعاصمة البلجيكية "بروكسل" على الخطة الأوروبية المشتركة لمواجهة الازمة المالية، بموافقتها على منح ضمانات حكومية للقروض المصرفية المتبادلة بنوك دول الاتحاد الأوروبي والنظر إلى إمكانية التأمين الكامل أو الجزئي للبنوك التي وجدت نفسها على حافة الإفلاس.

المطلب الرابع: بعض الحلول المقترحة لحل الأزمة المالية العالمية 2008

من الحلول التي اقترحت لحل الأزمة المالية العالمية ما يلي:

- ضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية والتدقيق للحكومات حيث تعمل جاهدة على شديد المراقبة الدورية على سائر الوزارات والدوائر خصوصا في حالة تفعيلها تفعيلًا حقيقيا من قبل الأمناء لا ريب في أنها ستأتي بنتيجة إيجابية للحكومات والأفراد من خلال الكشف على المعاملات التي تتم بين الموظفين سرا.
- وقف التدخلات الخارجية في شؤون الدول وترك المشاكل التي تحدث في الدول للشأن الداخلي وعدم السماح للجهات الأخرى بعملية التدخل لأن معظمها تهدف إلى تحقيق مصالح سياسية أو دينية، ومن شأن هذا التدخل تأجيج الصراعات المختلفة بين الدول.
- ضرورة تفصيل دور وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وإعطائها مجالا واسعا للكشف عن كل جرائم الفساد والتي تحدث في الدول وبت كل المؤامرات التي تروج من اجل شن الحروب الاستباقية ولا أخلاقية في حق البشر.
- أخذ الحيطة والحذر وكذلك التمعن والتفحص في جميع الاخبار والأحداث التاريخية التي حدثت في الماضي وما يحدث في وقتنا وعدم الوقوع في فخ المصيدة مرة أخرى، ونعني من كل ذلك عدم الاستثمار الكامل او الاندفاع المباشر بالثروات العالمية الكبيرة في الدول صاحبة المنفعة الذاتية التي تضرب بكل القوانين الدولية عرض الحائط ولا تقدر الأعراف الإنسانية.
- السعي الجاد والحقيقي على تفعيل وتطبيق المصلحة العامة التي تحقق نظام العدالة والتوازن بين السلطة الدنيا والعليا في كل جوانب الحياة خاصة أسلوب دعم المصارف التي تهدف على تقديم الخدمات المعتمدة للمستهلكين وبرامج هذا النظام تختلف اختلافا كلي من البنوك التقليدية من حيث تقديم الخدمات والاهداف المختلفة التي تتبناها بقية المضاربة الأخلاقية الشرعية التي تقدم عملية الربح للجميع بصورة متوازنة في حالتي الربح والخسارة.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

- ضرورة شطب معدل الفائدة التي تفرضها البنوك التقليدية المعاصرة وذلك مع الفطرة البشرية التي تفرض اخذ المال بغير حق وتؤمن بتكريس الأموال بأيدي قليلة من البشر كل ذلك بهدف تشجيع عمليات الاستثمار المختلفة الجوانب وإنقاذ بعض الشركات العملاقة من الانهيار كالمصارف وتخطي العقوبات المالية ومنح المستهلكين المحتاجين قروض مسيرة.

- تمويل الأفراد والتخفيف عليهم من وطأة الديون وهذه الطريقة يمكن ان يوجد لها حل في قضية الحكومات الغنية ورجال الاعمال بطريقة التمويل الربحي ومن شان هذه العملية ان تسد حاجة الفقراء بطريقة التمويل المنازل وتلبية الحاجات الضرورية للأفراد خصوصا في حالة تطبيق المصلحة العامة.

- إنشاء الجمعيات التعاونية من خلال مشاركة مجموعة من الأفراد يكون لديهم القدرة على الاستغناء عن جزء بسيط من دخلهم الشهري، فيتفقون على إيداع مبلغ معين من المال لمدة زمنية معينة على أن يكون الاشتراك بن الأفراد في الإشراف وإدارة شؤون الجمعية، وتكون عملية تجميع المبالغ من قبل الأمناء الذين يستبعد ان يتصرفوا بطريقة لا أخلاقية فتفقد المصادقية في القول والعمل فمن شان هذه الطريقة ان تحل مشاكل التمويل التي تأخذها من المصارف المعاصرة.

- لا بد من إصلاح آليات العمل في مؤسسات صندوق النقد الدول والبنك الدولي بعد إصلاح أسس ومقومات انشائها للحد من الهيمنة الأمريكية.

- لا بد من معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة من خلال رفع مستوى الرقابة على الحركة المصرفية ووضع شروط جديدة على القروض الكبيرة وصلب ضمانات حقيقية.

- ضرورة تفعيل الحكم المؤسسي في المؤسسات المصرفية واعتماد قوى لمبدأ الشفافية في الإدارة.

- يجب ان تقتصر الدعوة على إصلاح المؤسسات المالية الدولية على مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد الدول والبنك الدولي).

- لا بد من التفتح على النظام الاقتصادي الإسلامي ومناقشة تفصيلية واخذ منه ما يفيد للحل.

الفصل الاول: الازمة المالية العالمية 2008

خلاصة :

تعتبر الازمة المالية العالمية 2008 من أضخم الازمات المالية والاقتصادية التي عرفها العالم على مر الزمان سواء من حيث تشابك و تعاقد أسبابها المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و منها ما هو مرتبط بالمستوى الداخلي و الخارجي للدولة، كما ارتبطت أسبابها بالنظام الرأسمالي و مبادئه الظالمة، حيث جاءت اثارها و نتائجها متنوعة و مؤثرة على مستوى جميع المجالات الحياتية و في جميع الدول و المجتمعات خاصة النامية منها التي تحملت العبء الاكبر من هذه الازمة نتيجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي الذي تأثر برمته نتيجة اصابته بالركود و الشلل هذا من جهة و بسبب هشاشة النظام الاقتصادي و المالي من جهة أخرى ان من بين اهم اسباب الازمة المالية العالمية 2008 التي كانت بدايتها في الولايات المتحدة الامريكية هو التمادي في منح القروض العقارية كذاك التعامل بالمشتقات المالية (التوريق) اضافة الى ذلك نقص الرقابة و الدور السلبي لوكالات التصنيف العالمية ، كل هذه الأسباب أدت الى ظهور الازمة المالية العالمية 2008 بداية في الولايات المتحدة الامريكية لتتوسع لبقية دول العالم حيث برزة تداعياتها و انعكاساتها من خلال الانهيار في الأسواق المالية العالمية و افلاس للبنوك و المؤسسات المالية و حدوث ركود اقتصادي للدول و تراجع في معدلات نموها و التجارة الخارجية و من اجل هذا تدخلت الحكومات و الاتحاد الأوروبي و على راسهم الولايات المتحدة الامريكية و التي اعتمدت على خطة الانقاذ المالي لتقليل من تداعيات الازمة و اثارها السلبية

الفصل الثاني:

الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

تمهيد:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تعمل في إطار إسلامي، تلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وتهدف إلى التنمية و تحقيق الربح على أساس الشريعة الإسلامية الصحيحة بالإضافة إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وتقويم السبل في توظيف الأموال، كما تهدف إلى تدريب الأفراد على ترشيد إنفاقهم وتحفيزهم على الإدخار وتنمية أموالهم على التكافل بين أفراد المجتمع، بالدعوة إلى أداء الوجبات الشرعية عن طريق جمع الأموال وإنفاقها كالزكاة والصدقة.

وللتعريف أكثر بهذه البنوك سوف نتطرق إليها في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة:

- المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
- المبحث الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية
- المبحث الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وصيغ التمويل

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

مع اتساع المعاملات الاقتصادية واختلاف الأفراد وتضاربها حول مطابقة المعاملات مع الشريعة الإسلامية ومدى اتباعها لها في هذه المعاملات وما إذا كانت حلال أم حرام، تجوز أو لا تجوز خاصة في إطار التعامل مع البنوك التقليدية (البنوك التجارية)، وتنامي الحاجة لبنوك تتعامل وفق للشريعة الإسلامية، ظهرت هذه البنوك- البنوك الإسلامية ومن خلال هذا المطلب سوف نتناول فيها تعريف البنوك الإسلامية وأنواعها وكيفية نشأة وأول ظهور لها وجدورها.

• المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية:¹

لقد ظهرت البنوك الربوية في البلدان العربية منذ أكثر من قرن ونصف حيث تقوم على الربا والمعاملات المحرمة شرعا ما جعل التعامل معها يكون محرما، إلى أن ظهرت أول ردة فعل من جمهور العلماء والفقهاء في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ضد الربا وآثاره السلبية و مخاطره الاجتماعية والاقتصادية ومنافاة للدين والعقيدة والعدل ولقوله تعالى " الذين يأكلون الربى لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا" (سورة البقرة - الآية 275). ولقد حاول العلماء فتح باب الإجتهد ودراسة مستجداته المعاصرة، وبه أن تجربة البنوك الإسلامية في مدينة " ميت غمر " التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر سنة 1963 إلا أنها انتهت عام 1967، ولقد تمثلت في إنشاء بنك الإدخار المحلي، وفي عام 1971 تأسس بنك ناصر الإجتماعي والذي لا يتعامل بالربى أخذ، وعطاء.

وفي عام 1973 نوقشت الجوانب النظرية والعلمية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات مصرفية متكاملة وذلك في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية وانتهى الإجتماع بتنفيذ الفكرة: وفي عام 1975 أنشيء أول مرة بنكان إسلاميان:

الأول: البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو مؤسسة دولية للتمويل وتنمية التجارة الخارجية وتوفير وسائل التدريب والقيام بالأبحاث اللازمة، و تشارك فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي لشعوب دول الأعضاء وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الثاني: بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الفعلية للعمل المصرفي الإسلامي لتقديمه كل الخدمات المصرفية وتبعته في العام 1977 إنشاء بنك فيصل المصري، و" بن فيصل السوداني" وبيت التمويل الكويتي"، ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار عام 1978 وهكذا ازداد عدد البنوك إلى أن بلغ عددها أكثر من 170 بنك تنتشر في كل البلدان العربية تقريبا مع نهاية العام 1999م.

¹محمد لكريم احمد رشيد، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان 2008 ص11

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

هذا بالإضافة إلى افتتاح فروع المعاملات الإسلامية لبعض البنوك التجارية وأيضاً البنوك العالمية الكبرى لقبول ودائع العملاء الراغبين في هذا النوع من التعامل، ولقد سلك هذا التطور مجالا آخر حيث قامت بعض الدول الإسلامية بتحويل كافة وحدات الجهاز المصرفي فيها إلى وحدات لا تتعامل على أساس الفائدة وهي السودان، باكستان، إيران، ظهر أيضاً الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهور البنوك الإسلامية مايلي:

- زيادة الوعي المصرفي لدى كافة شرائح المجتمعات الإسلامية وحاجتهم إلى الكثير من الخدمات المصرفية.
- زيادة الوعي والوازع الديني لدى الأفراد.
- ضرورة وجود المصارف في ضل الحياة الإقتصادية المعاصرة دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وضرورة تخليص الناس عموماً والمسلمين خصوصاً من التعامل بالفوائد المصرفية، لأنها هي الربا الحرام بعينه حسب ما أجمع عليه أهل العلم ومجامع الفقه الإسلامي.
- المحاولات الجادة من قبل جميع الباحثين لإيجاد بدائل المؤسسات المصرفية الربوية.
- التأكد من أن الإسلام بتعاليمه السماوية قبل التطبيق في كل زمان ومكان.
- زيادة حجم الفوائض المالية لدى الدول الإسلامية سواء كانت ذلك على مستوى الأفراد أو على المؤسسات الحكومية.
- ارتفاع عدد المسلمين في العالم والذي يتراوح ما بين 1.3 إلى 1.4 مليار مسلم (خمس سكان العالم) وزيادة حجم الأفراد الذين لا يرغبون بالتعامل الربوي.
- اعتقاد وجوب تطبيق شرع الله في المعاملات المالية سواء مجالات الحياة وجوباً.
- الإيمان بحرمة الربا حرمة قطعية يستوي في ذلك قليل وكثير بجميع صورته.
- التخلص من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن التعامل بالربا والإستثمار فيه.
- الرغبة الأكيدة في تحقيق التنمية الإقتصادية الحقيقية القائمة على استثمارات حقيقية ملموسة موجهة نحو حاجات المجتمع المشروعة.

● المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، في ضل إدارة اقتصادية سليمة باجتتاب التعامل بالفوائد الربوية أخذ وعطاء بوصفه تعاملًا محرماً وباجتتاب أي عمل آخر مخالف لأحكام الشريعة.¹

¹ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجسيد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

إنها البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة بل الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءاً.¹

ويمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.²

ويتضمن مفهوم البنك الإسلامي عناصر أساسية وتتمثل في:

- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والإلتزام بالحلال والإبتعاد عن الحرام.
- حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.
- الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك.
- تنمية الوعي الإدخاري وعدم حبس الأموال واكتنازها والبحث عن مشروعات ذات جدوى إقتصادية للإستثمار فيها.

- تحقيق التوازن في مجالات الإستثمار المختلفة وفق الأولويات الإسلامية.
- أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة أموال و نتائج أعمال البنك الإسلامي.
- **خصائص البنوك الإسلامية:** هناك عدة خصائص ويمكن تلخيص أهمها في عدة نقاط وتتمثل في:
 - تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والإستثمارية.
 - تطبيق أسلوب المشاركة في الربح والخسارة في المعاملات.
 - الإلتزام بالصفات (التنمية، الإستثمارية، الإيجابية) في معاملاتها الإستثمارية والمصرفية.
 - تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائمة على المشاركة.
 - تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.
 - كما تتميز بتقديم مجموعة من الأنشطة التي لا تقدمها المصارف التقليدية وهي (نشاط القرض المحسن، نشاط صندوق الزكاة، الأنشطة الثقافية المصرفية).
 - البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذ وعطاء، سواء كانت هذه الفائدة ظاهرة أو خفية، ثابتة أو متحركة، وذلك من إلتزامها بالشريعة الإسلامية.
 - البنوك الإسلامية لا تقدم قروض نقدية فحسب بل تقدم تمويل عنها أي أنها بنوك لا تتجار في الإئتمان.

¹ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 93.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

- التقليل من الاكتناز.

• المطب الثالث: أهمية البنوك الإسلامية

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصارف والتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين / الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.

كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الإستثماري في جميع القطاعات الإقتصادية وهي صيغ الإستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإستصناع، التأجير... إلخ) إلى غير ذلك من أنواع الإستثمار التي تصلح للإستخدام في كافة الأنشطة وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى مايلي:¹

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات التعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال تطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق الفصلي لأسس الإقتصاد الإسلامي.

• المطب الرابع: أسباب ظهور البنوك الإسلامية:

ساعد على انتشار المصارف الإسلامية وتوسع نطاق عملها عدد من العوامل من أهمها:²

- طبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء، وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية مما يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الازمات الإقتصادية والمالية، ولقد لاحظ الإقتصاديون والمصرفيون أن المصارف الإسلامية كانت الأقل تأثيرا بالازمات المالية العالمية بسبب موازنتها بين الإستثمار المالي والإستثمار الحقيقي وتقاسمها للمخاطر مع أصحاب الاموال في الحسابات الإستثمارية والصناديق الإستثمارية وصكوك المقارضة التي يحكمها جميعا عقد المضاربة في الفقه الإسلامي.
- قدرة المصارف الإسلامية على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، إذ أن صيغ التمويل الإسلامي تتميز بمرونة عالية، وتناسب كل حالة من حالات التمويل التي تقدم المصرف الإسلامي.
- زيادة حجم الفوائض في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والحكومات.
- ارتفاع عدد المسلمين في العالم والذي يتراوح ما بين 1.3 و 1.4 مليار مسلم وتزايد الذين يفضلون التعامل مع المصارف الإسلامية.

¹ محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 86.

² حسين محمد سمحان، اسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 54، 55.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا وأوروبا والذي تجاوز فيها 20 مليون مسلم، حيث تمثل هذه المنطقة سوقا مربحا وواعدا للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- وقوع الاقتصاد العالمي في أزمة مالية مازالت آثارها موجودة حتى الآن واتفاق معظم الإقتصاديين والمصرفيون بفائدة كانت من أهم أسباب تلك الأزمة.

• المبحث الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية جزء من النظام المالي في بعض البلدان الإسلامية اد تعتبر عنصر فعال و هام لتحقيق التنمية الاقتصادية و توفير التمويل اللازم للأفراد و المؤسسات باختلاف أنواعها و اشكالها و سوف نتطرق في هذا المبحث لبعض العموميات و العناصر المتعلقة بالبنوك الإسلامية .

• المطلب الأول: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وفق مغايرتتمثل فيما يلي:

أ. وفق الأساس الجغرافي: وتحتوي على نوعين هما:¹

•بنوك إسلامية محلية: يقتصر نشاطها داخل الدولة التي تمارس فيها نشاطها، ولا يتعدى عملها خارج هذا النطاق.

•بنوك إسلامية دولية: تنتسج دائرة نشاطها إلى خارج النطاق المحلي.

ب. وفق لحجم النشاط: وتحتوي على ثلاثة أنواع وهي:²

•بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط ويقتصر نشاطها على الجانب المحلي وتأخذ طابع النشاط الأسري أو العائلي يكون عدد عملائها محدود، وتتواجد في القرى والمدن الصغيرة، وينصب عملها في جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل في شكل مرابحات ومتاجرات تنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الكبرى التي تتولى استثمارها في مشاريع كبرى.

•بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي ذات طابع قومي تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها وهي أكبر من البنوك الصغيرة من حيث الحجم وعدد العملاء وهي أكثر خدمات من حيث النوع.

•بنوك إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها اسم بنوك الدرجة الأولى تمتلك فروع لها في اسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذلك مكاتب تتمثل لجميع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعزم افتتاح فروع لها.

¹ محسن أحسن الخضري، البنوك الإسلامية، إتراك للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة، مصر، 1999، ص 61.

² نفس المرجع، ص 62.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

ج. وفقا للمجال التوظيفي: وفق لهذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية ومن بينها بنوك إسلامية صناعية، زراعية، بنوك الإدخار والإستثمار الإسلامي، بنوك التجارة الخارجية الإسلامية، بنوك إسلامية تجارية.¹

● **بنوك إسلامية صناعية:** هي تلك البنوك التي تختص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الإستثمار في هذا المجال لهم.

● **بنوك إسلامية زراعية:** وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي وباعتبار أن لديها المعرفة والدراسة لهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

● **بنوك الإدخار والإستثمار الإسلامي:** تعمل هذه البنوك على نطاقين بنوك الإدخار وصناديق الإستثمار وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد والنطاق الأخير هو نطاق البنوك الإستثمارية حتى يقوم هذا النطاق على إنشاء بنك استثماري يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها وتوجيهها إلى مركز النشاط الإستثماري والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة ومن تم إنعاش الإقتصاد الإسلامي.

● **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية:** تعمل هذه البنوك على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول، كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين الجودة للإنتاج.

● **بنوك إسلامية تجارية:** تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري و بصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفق للأسس والأساليب الإسلامية، أي وفق للمتاجرات، المرابحات، المشاركات أو المضاربات الإسلامية.

د. وفقا للاستراتيجيات المستخدمة: يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين ثلاثة أنواع من البنوك الإسلامية هي: بنوك إسلامية قائدة ورائدة، بنوك إسلامية مقلدة وتابعة، وبنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط، ويمكن شرح كل منها في النقاط التالية:²

● **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** هي بنوك تعتمد على الإستراتيجيات التوسع والتطوير والتجديد وتطبيق أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكثر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية.

¹ كمال المطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد. تخصص مالية دولية، جامعة وهران، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، 2011، 2012، ص 21، 22.

² جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 1993، ص 36.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

● **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:** تقوم هذه البنوك على استراتيجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا أثبتت ربحيتها وكفاءتها، سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها.

● **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** يقوم هذا النوع من البنوك على استراتيجية التكميش أو ما يطلق عليه البعض استراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقدم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت لربحيتها فعلا، وتتسم هذه البنوك بالحذر الشديد وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها. هـ. وفقا للعملاء مع البنك: يتم تقسيم البنوك وفق لهذا الأساس إلى نوعين هما: بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد وبنوك إسلامية غير عادية تقدم خدمات للدول والبنوك الإسلامية العادية وسوف نوضحها في ما يلي:¹

● **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:** هي بنوك تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، سواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العمليات المصرفية العادية والمحددة.

● **بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدمات للدول والبنوك الإسلامية العادية:** هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية و الاجتماعية فيها، إما يقدم دعمه وخدماته إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

لا تختلف وظائف البنوك الإسلامية عن وظائف البنوك التقليدية إلا في عدم استعمالها الفائدة الربوية حيث تتمثل وظائفها فيما يلي:

- قبول الودائع بعيدا عن الفائدة

- اصدار سندات المقارضة

- استثمار أموال البنك

- تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة.

● **قبول الودائع بعيدا عن الفائدة:** ومن أهم هذه الودائع نجد:²

1- **ودائع تحت الطلب:** ويتم فيها استعمال الشيكات

¹ جميل أحمد، الدور المتميز للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2005، 2006، ص 85.

² فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبدالله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر، مصر، 1996، ص 18.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

2- **الودائع الاستثمارية:** وهي ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة سنة أو أكثر أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

3- **الودائع الادخارية:** وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بفرض استثمارها مع حرية التمتع بسجلها عند الطاب، كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الإئتمانية.

• **إصدار السندات المقارضة:** وهي وثائق محدودة القيمة صادرة من البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا وهي نوعين هما: سندات المقارضة المشتركة وسندات المقارضة المخصصة، وسوف نوضح كل منها فيما يلي:

1- **سندات المقارضة المشتركة:** هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح المحققة الاستثمارية لكل سنة تالية للسنة التي تطرح فيها الإكتتاب، وتكون هذه الفترة محددة لا تتجاوز عشرة سنوات.

2- **سندات المقارضة المخصصة:** تختلف عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع أو المشاريع الممول من أموال هذا الإصدار في كل حالة على حدى ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس الإدارة للبنك ويكون المشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.

• **استثمار أموال البنك:** تشكل الوظيفة الإئتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

• **تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة:** تتمثل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك الإسلامية بصفة عامة فيما يلي:²

- عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة.
- إجراء حوالات بأنواعها، وبيع العملات الأجنبية وشرائها.
- تحصيل الكمبيالات من العملاء.
- إصدار الإعتمادات المستندية.
- تحصيل نيابة عن الغير، حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الغير، كأن يقوم البنك بتحصيل فواتير الكهرباء.
- قبول الكمبيالات، حيث تقوم البنوك بضمان عملائها لتسهيل التزاماتهم.

¹ فلاح حسين الحييني، مؤيد عبد الزهن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزي، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص 11..

² فؤاد توفيق، أحمد عبدالله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، مرجع سابق، ص 18

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

●المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

هناك جملة من الاهداف التي يسمى البنك الإسلامي إلى تحقيقها وهذه الاهداف تتبع من كون البنك ، ممثلا عن أصحابه، رب مال بحاجة إلى تحقيق عائد على أمواله، ومن كون البنك مضارب عاملا في أموال المودعين لديه يسعى لتحقيق عائد من عمله وعلى اموالهم ومن كونه متخصصا في النشاطات والأعمال المالية وتتمثل أهداف البنك الإسلامي في مايلي:

أولاً: الأهداف المالية: وتتمثل في مايلي:¹

- جذب أصحاب رؤوس الاموال من أجل تنحيتهما بدل أن تتم اكتنازها وتعطيلها عن عملية التنمية في المجتمع وتعتبر عملية إيداع تلك الاموال في تلك المصارف الخطوة الاولى في عملية التنمية الشاملة التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها، وتتم عملية الجذب من خلال دعوة أصحاب رؤوس الأموال في البلاد الإسلامية للإستثمار في المشاريع طويلة الأجل في البلاد الإسلامية بدل من استثمارها في الخارج.

- استثمار الاموال التي تم جذبها من اجل تحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بطرق شرعية، لابد والحالة تلك من استثمار تلك الأموال، وبما ان عملية إيداع الاموال من المصدر الرئيسي للأموال فإن عملية استثمارها هي المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح لطرفي المعادلة الإستثمار (صاحب رأس المال والمستثمر طالب التمويل).

- تحقيق الأرباح وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية وهي نتائج عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال، وكلما زادت تلك الارباح زادت بالتالي أرباح المساهمين في البنك، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الأرباح المودعة وكذلك الارباح التي حققها الشخص الذي قام باستثمار تلك الاموال.

ثانيا: الهدف التنموي: تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، إنسانية في إطار المعايير الشرعية وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها:²

- تسعى البنوك الإسلامية إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي.

- تعمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية.

- تهتم بتنمية حرفيين و الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة.

- تعمل على توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة من خلال التوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامي.

¹ عبدالرحمن تاعتي قبيبة، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار البادية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 51.

² عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي (النقود، البنوك التجارية ، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 238.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

ثالثا: الهدف الاستثماري: تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الإدخاري بين الافراد وترشيد

سلوكيات الإنفاق بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الاموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الإقتصادية التي

تعظم من عائدها وتحدد معالم الأهداف الإستثمارية البنك الإسلامي من النواحي التالية:¹

- تحقيق زيادات متناسبة مع معدل النمو الإقتصادي بهدف تحقيق التقدم للأمة الإسلامية.

- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة والقضاء على البطالة.

- العمل بكافة الطرق ونشر الوسائل على إنماء وتنشيط الإستثمار (تأسيس شركات جديدة أو المساهمة في

توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة).

- ترويج المشروعات الإستثمارية سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامي.

- توفير خدمات الإستثمارية الإقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة (الترويج، التسعير، دراسات السوق

والعمل).

- تحسين الاداء الإقتصادي للمؤسسات المختلفة سواء التي يشرف عليها البنك أو التي سوف تجد نفسها

مضطرة لتحسين أدائها.

رابعا: الهدف الاجتماعي: تعمل البنوك عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الإقتصادي وبين

تحقيق الربحية الاجتماعية ويتم ذلك من خلال جانبين هما:²

● **الجانب الاول:** التدقيق في مجالات التوظيف والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد

مناسب وضمن عدم ضياع المودعين بالبنك، وإن كان التوظيف يحقق مجالا خصبا لرفع مستوى العمالة

والدخول العاملة في المشروعات الممولة.

● **الجانب الثاني:** يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين عن طريق صناديق الزكاة، وإقامة رعاية المرافق

الإسلامية العامة ودور العبادة، وتوفير سبل التعليم والتدريب وتقديم المنح الدراسية ويستخدم البنك الإسلامي في

هذا المجال عدة وسائل منها:

- العمل على تطوير ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي.

- حصر كافة المستحقين للزكاة والاتصال بهم، وترتيب تلقيهم الأموال.

- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجانا للمسلمين.

- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية التي تقدم خدماتها مجانا لأبناء الأمة الإسلامية.

- تأكيد جماعية العمل الاجتماعي الإسلامي وفتح مجالات الخير أمام أفراد الامة الإسلامية.

- زيادة الالتحام والتكافل والتكاثف بين أفراد الأمة الإسلامية بإيجابية الزكاة من خلال إعطاء كل ذي حق حقه.

- التحقيق عن ويلات المسلمين في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية.

¹ نفس المرجع ص 238، 239.

² عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

خامسا: الأهداف الخاصة بالمتعاملين: تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق رضا المتعاملين معها، وذلك من خلال¹:

- **تقديم الخدمات المصرفية:** يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من الأعمال التي يجب أن تحظى باهتمام المصارف الإسلامية وبالتالي تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين وبهذا تستقطب أكبر عدد من المدخرات التي يمكنها من استغلال مختلف الفرص الإستثمارية المتاحة.

- **توفير التمويل للمستثمرين:** المصارف الإستثمارية جزء من المنظومة المصرفية ومنافس للبنوك التقليدية وبالتالي فهي ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة، تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية وبالتالي تلبية احتياجات العملاء المختلفة.

- **توفير الأمان للمودعين:** يجب على المصارف الإسلامية أن تولي اهتمام كبيرا لتحقيق عنصر الأمان للمتعاملين معها كون أن المخاطر التي يتعرضون إليها في المصارف الإسلامية أكبر مقارنة مع البنوك التقليدية التي تضمن لهم أصل الودائع في حين المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدم عائد محددًا وضمونا لأصحاب الودائع، لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملا مهما كسب ثقته المتعاملين.

سادسا: الأهداف الداخلية: للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:²

- **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، فلا بد من توفير العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن تتوفر لدى هذا الأخير الخبرة المصرفية ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء هذا العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

- **تحقيق معدل نمو:** تمثل المصارف عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى تستطيع الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية.

- **الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق اهدافها السابقة لا بد من الإنتشار، بحيث تغطيه أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر للجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في اقرب الاماكن لهم ولا يتم ذلك إلا من خلال الإنتشار الجغرافي في المجتمعات.

¹ عليمه مقلاتي، بدواني بسمة، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر شعبة القانون الخاص، تخصص القانون الخاص الشامل، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 22،23.

² حربي محمد، العريقات، سعيد سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 123،124.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

سابعاً: الأهداف الابتكارية: تشتد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع الإستثمارية، الجارية أو المستثمرين وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والإستثمارية المقدمة لهم وحتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية فب السوق المصرفية لا بد من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق مايلي:¹

- ابتكار صيغ التمويل: حت يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشارعهم المختلفة، ولذلك يجب على المصرف أن يسعى إلى إيجاد الصيغ الإستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الإستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: بعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي، وعلى المصرف الإسلامي ان يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويجب على المصرف الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية، بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع : أوجه التشابه و الاختلاف بين البنوك الإسلامية و التقليدية

بطبيعة الحال تختلف البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في عدة نقاط كما تشترك أيضا بالاضافة لذلك فهي تشترك في نقاط أخرى و هذا ما نقوم بتوضيحه في هذا المطلب

● أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية التقليدية: من بين اهم العناصر و النقاط التي تشترك فيها البنوك الإسلامية و التقليدية نجد:²

- 1- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الأسهم فكلاهما بنك.
- 2- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الوظيفة إذ أن كلاهما يعمل كوسيط ما بين المدخرين والمستثمرين.
- 3- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال والصرافة وتحصيل الديون بالنيابة عن الدائن وتأجير الخزائن الحديدية وإصدار الشيكات السياحية وعمليات الاكتتاب بالأسهم.

¹ عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 93.

² محمد محمود الفلجوني، مرجع سابق ذكره، ص 120،121.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

- 4- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فائدة حيث يتعهد البنك بردها دون زيادة أو نقصان، مع ما يوافق هذه السلعة من خدمات كإصدار الشيكات واستخدام آلات السحب النقدي (Automated teller Mavhin) وإصدار بطاقات الائتمان.
- 5- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في استثمار بأسهم الشركات دون السندات.
- 6- تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى رقابة البنك المركزي على حد سواء.

الجدول رقم(1-2): أوجه التشابه بين المصارف الإسلامية والتقليدية

المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	/
ظهرت ضمن التطورات ريفي للنظم التقليدية والتي كان آخر همها الصرافة	ظهرت نتيجة تطورات تاريخية، سياسية، اجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية وكان الدافع الأساسي لها دينيا.	النشأة
تقوم على أساس الفائدة المصرفية	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية واستبعاد الفائدة المصرفية في المعاملات.	أساس التعامل
الإيراد المبني مسبقا على أساس الفائدة المصرفية المحددة ومتفق عليها مسبقا	تطبيق قاعدة الغنم بالغرم، هي قبول النتائج سواء كانت ربحا أم خسارة.	الإيراد
سلعة يتم الإيجار بها، ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة. (تأجير النقود).	وسيلة كوسيط في المبادلات ومقياس للقيمة	النقود
على أساس الإقراض في شكل قرض مباشر، أو تسهيلات غير مباشرة	على أساس البيوع، الإجارة، المشاركة... الخ	أشكال التمويل
في صورة تبرعات	في صورة تبرعات وقرض حسن وزكاة	التكافل الإجتماعي
قسم (إدارة) القروض والجاري مدين من أقوى الأقسام في المصرف.	لا يوجد مدين إلا في أضيق الحدود وعلى سبيل الإستثناء قسم بيوع ومشاركات وإجارة لجنة فتوى صندوق قرض حسن	الهيكل التنظيمي

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

	صندوق زكاة صندوق الفارمين	
قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، وقد بدأ مفهوم المصارف الإسلامية ينتشر	يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية	التخصص

المصدر: عاشور 2003، ص 122 أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية و التقليدية

- أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: من بين اهم العناصر و النقاط التي تشترك فيها البنوك الإسلامية و التقليدية نجد¹:
 - 1- يتضمن اسم البنك عقيدته (البنك الإسلامي) بينما لا يشير اسم البنك التقليدي إل منهجية، رأسمالي أو اشتراكي مثلا.
 - 2- يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الإقتراض بالفائدة.
 - 3- يحتل الإستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمراجعة، المشاركة والإيجارة المنتهية بالتملك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي.
 - 4- تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية، إضافة للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي، بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا للرقابة المصرفية من قبل البنك المصرفي.
 - 5- تتطلب استثمارات البنك الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة، بينما يمنع على البنوك التقليدية هذا المسلك خوفا من تجميد أموالها.
 - 6- تتطلب بعض الأعمال المصرفية للبنك الإسلامي ممارسة التجارة في السلع، بينما لا يسمح للبنوك التقليدية بهذه الممارسات خوفا من الإحتكار.
 - 7- لا يتطلب البنك الإسلامي ضمانات من قبل المستثمرين كون التمويل بالمشاركة بالربح والخسارة، وفي غالب الأحيان تكون هذه الضمانات لغايات التعدي أو التقصير في إدارة المشروعات، بينما تتطلب البنوك التقليدية ضمانات على الأصول الثابتة والمنقولة من المستثمرين والمقترضين.
 - 8- للبنوك الإسلامية مسؤوليات تنموية واقتصادية واجتماعية قد لا تكون من أولويات البنوك التقليدية التي ليس لها هدف سوى تحقيق الربح.

¹ نفس المرجع، ص 122، 123.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

9- تأخذ البنوك الإسلامية مبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن السداد ولا يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة عليه، بينما شارع البنوك التقليدية إلى فرض غرامات ربوية على المتخلف عن السداد، ومن تم الحجز على الاموال والرهونات وبيعها بالمزاد العلني.

10- تركز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع ويحسب أولويات الإتفاقية بينما لا تهتم البنوك التجارية سوى بالضمانات والقدرة على تسديد القرض.

الجدول رقم(2-2): أوجه الإختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية

وجه الإختلاف	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
النشأة	نشأة المصارف التقليدية بشكل عام نتيجة نزعة فردية نحو الإنجاز بالأموال والإثراء من خلال التعامل بها	جاءت المصارف الإسلامية لتلبية الحاجة لنظام مالي يجسد التطبيق العلمي للإقتصاد الإسلامي
طبيعة النشاط	يقوم المصرف التقليدي على أساس نظام مصرفي عالمي يقوم على التعامل بالفائدة أخذا وعطاء أي استئجار النقود و تاجيرها ويتمثل بربح البنك في الفرق بين سعري الإستأجار والإيجار.	تقوم فكرة المصرف الإسلامي على ان الأموال وجدت للإتجار بها لا فيها حيث تقوم العلاقة في المعاملات بين المصرف الإسلامي وعملائه على نظام المشاركة في الأرباح والخسارة.
الودائع	تحديد العلاقة بين أصحاب الودائع في المصارف التقليدية وبين المصارف في إطار شروط الوديعة والتي يلتزم فيها المصرف بسداد الوديعة مضاف إليها فائدة محددة في مواعيد محددة بغض النظر عن النتائج الفعلية لاستخدام هذه الأموال.	تعامل الودائع في المصرف الإسلامي في إطار عقد المضاربة بين المصرف ومودعه فالمودع صاحب المال والمصرف المضارب ويوزع ما يتم تحقيقه من نتائج سواء الربح أو الخسارة بين الطرفين حسب الإتفاق المسبق لعقد المضاربة
ظوابط استثمار الأموال تحت الإدارة	لا يضع المصرف التقليدي في الغالب أي اعتبار لكون المشروع المقترض من أجله حلال أم حرام	يضع المصرف الإسلامي في أول اهتماماته أن توظيف أمواله في مشروعات لا تتعارض مع أحكام

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

الشرعية الإسلامية		
يتحقق الربح في المصارف الإسلامية من خلال عمل حقيقي نتيجة الإستثمارات فعلية	يحقق الربح في المصرف التقليدي من خلال الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة، في حين يحتمل المقترض الخسارة وحده سواء كانت الخسارة بسببه أو لأسباب خارجة عن إرادته.	الربح والخسارة
يتمثل الهدف الأساسي للمصرف الإسلامي في وضع المال في موضعه الصحيح خادماً للمجتمع، فضلاً عن إشاعته روح التكامل بين أفراد المجتمع عن طريق تجميع الزكاة المفروضة وانفاقها بصورة مشروعة ومنح القروض الحسنة لمستحقيها من أفراد المجتمع	تعمل المصارف التقليدية على توفير التمويل لرجال الأعمال وأصحاب الشركات مما قد يقضي على التمييز بين صفات المجتمع في الإقتراض وحاباة الأغنياء، فالربح هو المؤشر الوحيد لتشغيل الأموال.	العلاقة بالمجتمع

المصدر: عبد العزيز محارب، المصارف الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص 87-89

•المبحث الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وصيغ التمويل

حتى تتمكن البنوك الإسلامية من اداء دورها بكفاءة وفعالية وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها يجب أن تتوفر على مصادر مالية متنوعة تساعد على القيام بمختلف نشاطاتها، حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

المطلب الاول: المصادر الداخلية:

تشمل المصادر الداخلية كامكوال في البنوك الإسلامية على حقوق المساهمين (رأس المال و الإحتياطات والأرباح المرحلة) والمخصصات وبعض المصادر الأخرى منها التمويل من المساهمين على دمة زيادة رأس المال والقروض المحسنة من المساهمين¹.

¹ سعدية خاطر، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014/2015، ص 64.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

1- حقوق المساهمين: وتتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المرحلة (في حالة تحققها).

1-1. رأس المال: يتمثل رأس المال في البنوك الإسلامية في الاموال المدفوعة من المؤسسين عند إنشائه مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة أو مقابل زيادة رأس المال التسي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما يمكن الإستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل

1-2. الإحتياطيات: وهي عبارة عن أرباح محتجزة من اعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين من أجل تدعيم وتوية المركز المالي للبنك، حيث توجد عدة أنواع منها: الإحتياطي القانوني، الإحتياطي النظامي، وهي تعد مصدر ن مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للبنك وتأخذ نفس الطبيعة الراسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى البنك ونظرا لحدتته نشأة بعض البنوك الإسلامية فمازالت الإحتياطيات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض البنوك الإسلامية.

1-3. الأرباح المرحلة: تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الغدارة وذلك لأغراض مالية واقتصادية

2- المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من اجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة الإلتزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة و المخصص عبئ يجب تحمله على الإيراد سواء تحققت الأرباح أم لا، وتتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك خلال فترة تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها القرض الذي انشأ من اجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، ويجب أن يؤخذ في الإعتبار استثمار تلك المخصصات في الإستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

3- الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستخدمى أو غطاء خطابات الضمان.

وتعد المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت نسبتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبيرة حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الاجل، اما في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية

تشمل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية المختلفة بالمصارف الإسلامية وتتضمن:

1- موارد صناديق الزكاة والصدقات والهبات والتبرعات: هناك عدة أنواع من الصناديق في المصرف الإسلامي تتجمع فيها حصيلة مالية كبيرة وتعتبر من مصادر المصرف الخارجية، ومن أهم هذه الصناديق صندوق الزكاة الذي ينفرد المصرف الإسلامي من غيره من المصارف التقليدية بإدارته ويقطع المصرف أموال هذه الصناديق

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

من نتائج أعماله ومن نتائج استثمارات عملائه فيه بالإضافة إلى الأفراد الآخرين من غير العملاء، ولعل أهم مصادر هذا الصندوق مايلي:

الزكاة الواجبة على أموال المصرف، الزكاة الواجبة على نتائج أعمال المصرف، الزكاة المحصلة من العملاء على أموالهم، الزكاة المحصلة من العملاء على نتائج استثماراتهم، الزكاة على المساهمين، الزكاة من غير العملاء من أفراد المجتمع المحلي.¹

2- المشاركات: ويقصد بها مشاركة الغير للمصرف في تأسيس شركات أو غيرها، فيدفع الشريك جزءا من رأس المال ويدفع المصرف جزء آخر، وقد تأخذ شكل تبادل القروض بين المصارف الإسلامية وقت الحاجة دون فائدة أو زيادة وقد يأخذ شكل المشاركة أو المضاربة وهو الأسلوب الذي يمكن اتباعه بين المصرف والمصرف المركزي أيضا في حالة الحاجة إلى السيولة.²

3- ودائع الإستثمار: وهي أهم المصادر التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الإسلامي بالإستثمار لكل الاموال وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، كما يتم تشغيلها مباشرة على أساس المشاركة في الربح والخسارة.³

4- الودائع الجارية: تسمى الودائع تحت الطلب وفيها يتم الإيداع أو السحب دون قيد أو شرط، بموجب شيكات مسحوبة قصيرة الأجل كما أن استخداماتها في أغراض قصيرة الأجل، ويجب أن يكون بحدر حتى لا يتعرض البنك لأي موقف يحدد قدرته على الوفاء بالتزاماته نحو نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالبنوك التجارية والودائع الجارية يودعها مودعين دون أي فائدة ربوية عليها.⁴

5- الودائع الإيداعية: وهي ودائع يقيد فيها صاحبها إيداعاته ومسحوباته وهذا يضمن للمودع قيمتها من البنك وقد يشرك البنك هذه الودائع في أرباحه.⁵

6- صكوك الإستثمار: هو بديل مناسب للسندات الربوية في المؤتمر العلمي الأول للإقتصاد الإسلامي عام 1976 وتعرف على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية اعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل بالإكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.⁶

¹ محمد محمود العلجوني، مرجع سابق ذكره، ص 201.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

³ محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 108.

⁴ رشيد صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية لبنان. 2000 ص 200.

⁵ نفس المرجع، ص 200.

⁶ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،

2011، ص 44.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

المطلب الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية:

تعتمد البنوك الإسلامية على تعبئة الموارد بغية توجيهها إلى الإستثمارات التي تخدم التنمية الإقتصادية والإجتماعية فهي بذلك تقبل الودائع بهدف استثمارها في مشاريع تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ولأن العلاقة بين البنك الإسلامي ومودعيه تحكمها ابللمشاركة في الربح والخسارة، استلزم عليه أن يأخذ الحيطة والحدر الشديدين عند اقتنائها لها، وهذا يعني ضرورة قيامه بدراسة جدواها مثل القبول بتمويل أي منها أو الإستثمار فيها، وتقوم البنوك الإسلامية هنا بممارسة نشاط الإستثمار وتمويل المشاريع باستخدام صيغ هي في أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي، وتم تكييفها لتلائم مع طبيعة عمل البنك الإسلامي باعتباره وسيطا ماليا، حيث تدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل والتي يمكن تقسيمها إلى مايلي:

- أ. **المشاركة:** هي أن يشترك إثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو خدمية ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسب معلومة من الربح أم الخسارة ونذكر منها عدة أنواع:¹
 - 1- **المشاركة في رأس مال المشروع:** وتسمى بالمشاركة الدائمة، حيث يقوم المصرف بشراء أسهم شركات أخرى، او يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نهاية كل سنة مالية يتم تحديد كل من الأرباح أو الخسائر، ونصيب كل شريك منها.
 - 2- **المشاركة المنتهية بالتملك:** وتسمى بالمشاركة المتناقصة وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيه أن يحل للبنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو عدة دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها.
 - 3- **المشاركة المتغيرة:** وهذا النوع من المشاركة يمكن أن يصبح بديلا لتمويل وأس مال العامل، ويسعى في العرف المصرفي بالجاري المدين، حيث يدخل المصرف كشريك في إحدى الشركات، ويفتح حسابا للشركة، ويسجل فيه مساهماته في رأس المال على أن تحسب الشركة من ذلك الحساب طبقا لحاجاتها ويكون للشركة الحق في رد مساهمة المصرف أو جزء منها في حال عدم الحاجة إليها.
- ب. **صيغ المشاركة:** وهي الصيغ التي يكون العائد عنها متغيرا حيث تتمثل فيما يلي:²
 - 1- **المضاربة:** تعرف على أنها نوع من أنواع المشاركة من صاحب الأموال وصاحب الخبرات، حيث يقدم الاول أمواله والثاني خبرته، ويتقاسمان نتيجة النشاط بنسب متفق عليها مسبقا.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامي في الصرافة الإسلامية ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية 2014، ص 216.

² عيدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية(دراسة حالة) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسويق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2009، ص 31، 32.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

وعليه يمكن القول بأن المضاربة، أو ما يعرف عنها بالقرض وهي متاجرة الإنسان بمال غيره، حيث يقوم فيها شخص بتقديم المال ويسمى (رب المال) لشخص آخر ليتاجر به ويسمى (برب العمل) على أن تكون مشاطرة الأرباح بنسب متفق عليها مسبقاً، إذا كانت النتيجة ربحاً أم كانت خسارة، فإذا كانت خسارة فإن رب العمل هو الذي يتحمل الخسارة بكامل أمواله باعتباره رب المال.

أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى عدة أنواع:

1. حسب عدد المشاركين: وتنقسم إلى:

1- المضاربة الثنائية: وتسمى بالمضاربة الخاصة، ويعني هذا النوع من المضاربة وجود شخص واحد يقوم بالعمل أي العقد يكون بين طرفين بغض النظر أن كان طبيعيين أو اعتباريين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المضاربة يصعب استخدامه في البنوك الإسلامية نظراً لكونها لا تلائم طبيعة عملها التي تستلزم خلط ومزج أموال المضاربة (خلط أموال البنك مع أموال المودعين).

2- المضاربة الجماعية: وتسمى بالمضاربة المشتركة، وفيها تتعدد الأطراف المشاركة في المضاربة سواء من ناحية أصحاب العمل أو أصحاب رأس المال أو كليهما معاً.

II. حسب حرية المضارب في التصرف:

1- المضاربة المطلقة: وتدعى بالمضاربة المفتوحة وتتميز بخلوها من القيود التي يمكن أن يفرضها رب المال على المضارب سواء من حيث نوعية التجارة أو نوعية الأشخاص الذين يتاجر معهم أو زمان ومكان القيام بهذه التجارة، وهذا يعني أن للمضارب الحرية المطلقة في استثمار المال في أي مشروع وبدون تدخل من جانب رب المال، حيث يعتمد في تسييره لهذا المال على إرادته ومعرفته الشخصية وبالطريقة التي يراها مناسبة للحفاظ على المال وتحقيق الأرباح.

2- المضاربة المقيدة: وهي التي يتم فيها تقييد المضارب في عمله، كتحديد نوع العمل، المكان والزمان، نوعية الأشخاص الذين معهم، حيث لا بد وأن يتم الإتفاق على هذه الشروط قبل إبرام عقد المضاربة أو على الأقل قبل صرف مال المضاربة في المشروع وهذا ما يعبر عنه في البنوك الإسلامية بالاستثمار المخصص.

III. حسب مدة المضاربة: وتنقسم إلى:¹

1- مضاربة دائمة: وهي التي لم يتحدد فيها الاجل، فيبقى النشاط الاستثماري متواصلاً طالما لم يفسخ أحد منها العقد.

2- مضاربة مؤقتة: وهي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة ويتفق عليه منذ البداية.

¹ أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2012، ص 39.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

3- مضاربة منتهية بالتملك: وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف والمضارب بحيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها المضارب الحق في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

وهناك أخرى شبيهة بالمضاربة: وتتمثل في كل من المزارعة، المساقات، المغارسة.¹

1- المزارعة: هي شركة بين الطرفين أحدهما يرأس المال الثابت ممثلاً في الأرض وقد يقدم معه أصلاً متداولاً كالبدور، والثاني يبذل الجهد والعمل على المزرع، على أن يشتركا، بجزء مشاع من المحصول الناتج .

2- المغارسة: وهي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي، بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الإتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

3- المساقاة: وهي شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب والعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنص والثلث، ويسمى بالساقى والطرف الآخر يسمى برب الشجر.

1- معوقات المضاربة في البنوك الإسلامية²

- رغبة المودعين في سحب ودائعهم أو جزء منها بسهولة وببسر وهذا ما جعل نشاط البنوك الإسلامية يقتصر على الإستثمارات قصيرة الأجل على الرغم من أن تحقيق أهدافها وأهداف التنمية الاقتصادية و الإجتماعية يعتمد على الإستثمارات طويلة الأجل، ولغرض مواجهة هذه الصعوبات يبقى البنك لديه سيولة بنسب عالية وهذا يعني تعطيل جزء من الودائع عن الإستثمار وبالتالي تأثير على البنك وهو الأخير بذلك.

- تخوف المودعين من إمكانية خسارة ودائعهم وعدم استعدادهم للمخاطرة بذلك خاصة مع سيطرة العقلية الربوية على سلوك غالبيتهم وتأثرهم بها.

- معوقات تتعلق بطبيعة عقد المضاربة، إذ تعتبر من أهم الصعوبات التي تواجه التطبيق العلمي للمضاربة في البنوك الإسلامية ذلك أن صعوبة متابعتها بصورة مباشرة يفتح مجالاً واسعاً للتلاعب في نتائجها كالزيادة في المصارف بشكل أكبر من قيمتها الحقيقية وعلى الرغم من توفر جهاز محاسبي والذي حتى وإن كان فعالاً فإنه من الصعب عليه اكتشاف الكثير من التلاعبات، وهذا فضلاً عن التكاليف المرتفعة التي يتحملها البنك لزيادة مراقبة تلك المشاريع الممولة عن طريقها وهذا يعني أن نجاح المضاربة يتوقف على مدى أمانة الشخص الذي سلمت له أموال المضاربة.

- نوعية المتعاملين أو العملاء وذلك أن نجاح المضاربة يتوقف على نوعية العملاء الذين تتعامل معهم البنوك الإسلامية (أرباب العمل) سواء من الناحية الأخلاقية (الأمانة، المصادقية، الثقة) أو من ناحية الكفاءة والخبرة

¹ نفس المرجع، ص 40.

² نفس المرجع، ص 41.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

العلمية في مجال نشاطهم وما زاد المشكلة تعقيدا هو قصور أجهزة وأساليب المصرف في اختيار النوعيات الملائمة.

2- ضيق التمويل متوسط الأجل: وتتمثل في:¹

أ. الإجارة: عقد لازم وتعرف بأنها عقد على بيع منفعة مباحة معلومة بغرض معلوم، لمدة معلومة وينقسم التمويل بالإيجار إلى :

- الإجارة التشغيلية: عقد بين طرفين على تمليك منفعة، يقوم خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية، ويرجع بعدها الأصل للمصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى وما يميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضمانا لأموال المصرف بما أن الأصل يبقى في ملكية، وقد تكون الإجارة التشغيلية عبارة عن موجودات تتمثل في تأجير الآلات والمعدات ووسائل النقل تقتنيها المصارف من أجل تأجيرها.

- الإجارة المنتهية بالتملك: تكون من عقد بين مستقلين، الأول عقد إجارة يتم ابتداء أو تأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة والثاني عقد تمليك العين عند انتهاء المدة، إما عن الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة.

ب. البيع الأجل والبيع بالتقسيط: يعرف بأنه بيع يتم فيه تسليم السلعة في الحال مقابل ثمن ' تكلفة مضاف إليها ربح يغطيه التكاليف الإدارية) يسدد من قبل المشتري في تاريخ محدد مسبقا، وعليه يعتبر البيع الاجل نوعا من البيوع، حيث يكون فيه المصرف بائعا فيقوم بتسليم السلعة عند التعاقد والعميل مشتريا يسدد ثمن البيع كله، أو على أقساط في تاريخ لاحق يحدد عند التعاقد، فإذا كان تسديد الثمن بالكامل في نهاية المدة المتفق عليها، فإن البيع يسمى بيعا أجلا، أما إذا كان على أقساط محددة خلال مدة معينة فإن البيع يسمى بيعا بالتقسيط.

ج. الإستصناع: يقدم أحد العملاء المستصنع (العملاء) إلى المصرف بطلب الحصول على سلعة أو عقار بمواصفات معينة، ثم يقوم المصرف بدوره بالطلب من عميل آخر بإنجاز السلعة أو العقار بالمواصفات المطلوبة، وعند الإنتهاء من عملية الإنجاز يقوم المصرف ببيع العقار أو السلعة إلى المستصنع وفق العقد المتفق عليه بينهما ويمكن أن يتم التمويل بالإستصناع وفق للصيغتين التاليتين:²

¹ زبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها (دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية مسيلة) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2017، ص 26.

² بدر بن تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012، ص 84.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

- الإستصناع العادي: يتولى المصرف صناعة السلعة محل العقد بنفسه ويستخدم هذا النوع من التمويل في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، أو صورة أن يتم دفع ثمن العملية على أقساط وحسب المراحل التي يتم الدفع لإنجازها.

- الإستصناع الموازي: إذ لم يشترط العميل أي المستصنع على المصرف أن يصنع بنفسه، يمكن للمصرف أن ينتشر عقد استصناع ثانيا بغرض تنفيذ التزامية في العقد الأول، ويعرف هذا العقد الثاني بالإستصناع الموازي.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الإسلامية

خلاصة:

بناء على ما تم التطرق إليه في ثنايا هذا الفصل نستنتج أن المصارف الإسلامية تمثل أهم ملفات الإقتصاد الإسلامي، فهي ليست مجرد مؤسسة إسلامية لا تتعامل بالفائدة فحسب، بل هي مؤسسات مالية استثمارية تنموية و اجتماعية، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها. كما أن الأهداف التي تسعى لتحقيقها تختلف عن تلك الموجودة في المصارف التقليدية، فهدفها ليس تحقيق الربح بالدرجة الأولى، بل هدفها التوسع في الجوانب الإقتصادية من أجل أن تشمل جميع نواحي الحياة وعلى الرفع من كل الصعوبات والمشاكل التي تعيق عملها ، إلا انها استطاعت أن تواجه هذه المشاكل والتي مازالت تعيق عملها، من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات وهذا ما ساعدها على مواصلة نموها وتحقيق نجاحا وتطورا ملحوظا

الفصل الثالث:

انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على مجموعة من
البنوك الاسلامية

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

تمهيد:

لقد تفاقمت الأزمة المالية وأدت لانهيار الكثير من البنوك الأوروبية والعالمية وانخفاض في مؤشر البورصة وانخفاض كبير في القيمة الشرائية للأسهم والسلع في جميع أنحاء العالم مما خلقة أزمة كساد عظيم بل أثارت قضية أكثر أهمية وعمقا، ألا وهي قضية إعادة النظر في النظام الرأسمالي في حد ذاته، ففي ظل الرأسمالية تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد مالي رمزي، أي من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار والعمل إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربة والمقامرة والمخاطرة في المشتقات والخيارات المستقبلية وغيرها.

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية على مختلف دول العالم وخصوصا تلك الدول التي ترتبط اقتصادياتها بدرجة كبيرة بالاقتصاد الأمريكي، الصين واليابان وأوروبا وشكل كبير البنوك العاملة فيها، إلا أن هذا التأثير لم يكن بذلك القدر من الشدة على الدول الإسلامية والبنوك العاملة فيها، فلقد تعرضت البنوك التقليدية لخسائر وأزمة سيولة نتيجة الوهن العقاري، وعكس ذلك نجد ان البنوك الإسلامية تظهر أرقامها المعلقة نموا في الأرباح، وهي ليست بمنأى عن التأثير الأزمة بالرغم من ذلك، فهي بطبيعة الحال يتأثر لما يجري في العالم، ولكن البنوك الإسلامية نستطيع ان نقول أنها نجحت في تخطي الأزمة المالية، وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: بيت التمويل الكويتي

المبحث الثاني: البنك العربي الإسلامي الدولي

المبحث الثالث: مصرف قطر الإسلامي

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

المبحث الأول: بيت التمويل الكويتي

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" رائدا في مجال الصرفة الإسلامية المعروفة باسم "التمويل الإسلامي" او الصرفة المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، عن بيت التمويل الكويتي "بيتك" هو اول بنك إسلامي ثم تأسيسه في دولة الكويت عام 1977، واليوم يعد واحدة من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في العالم.

المطلب الأول: نشأة بيت التمويل الكويتي ونشاطاته

تم إنشاء بيت التمويل الكويتي بتاريخ 3 ربيع الآخر سنة 1397م الموافق لـ 23 مارس سنة 1977م بموجب مرسوم بقانون رقم 72 لسنة 1977م¹.

اما مرحلة العمل مع الجمهور فقد بدأت في صبحه الثامن والعشرين من شهر رمضان المبارك عام 1397م الموافق 1978/07/31م بعد ان اكتمل الحد الأدنى من الإطار الإداري والموضوعي، وقد كان الإقبال شديدا من الجمهور الكرود على بيت التمويل الكويتي منذ اليوم الأول لإفتتاح القاعة المصرفية، حيث تم تسجيل مئة وسبعين حسابا في ذلك اليوم ثم تتابع العمل بنفس الوتيرة².

-من كبار مساهمي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، والأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، والهيئة العامة لشؤون القصر.

بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في بورصة الكويت بالرمز "بيتك" أو « KFH ».

-تقود مجموعة "بيتك" التمويل الإسلامي عالميا، حسب تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وتعمل في مناطق عدة حول العالم ولديها 515 فرعا مصرفيا و 1424 جهاز سحب آلي وحوالي 15.000 موظفا³.

¹ التقرير السنوي الأول 1978 لبيت التمويل الكويتي، ص 01

² نفس المرجع السابق، ص 10

³ التقرير السنوي 2019، ص 10

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: اهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها بيت التمويل الكويتي

تكمن اهم الخدمات المصرفية المقدمة من قبل بنك التمويل الكويتي فيما يلي¹:

1- الخدمات المصرفية للأفراد: تقدم العديد من الخدمات في العديد من الأسواق مثل الكويت وماليزيا والبحرين وتركيا وألمانيا، منتجات الخدمات المصرفية للأفراد كثيرة ومتنوعة وتشمل المدخرات والحسابات الجارية وحسابات الودائع للأجل بالإضافة إلى الحلول المتعلقة بالتمويل الشخصي ومنتجات الاستثمار طويل الأجل، ويمكن للعملاء أيضا الاستثمار في التعليم او الزواج او التقاعد في المستقبل.

2- الخدمات المصرفية للشركات: يعتبر بيت التمويل الكويتي الشريك المفضل للشركات التي تبحث عن أدوات التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة، بالإضافة إلى تقديم أدوات واستثمارات التي تفيد المؤسسة وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من رفع معدل النمو وزيادة في رقم الاعمال، وبالتالي فإن المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك للشركات تعمل على تمويل المشاريع والتجارة ورأس المال العامل بالإضافة إلى تمويل المشاريع للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

3- التمويل: تقديم سلة تمويل الخدمات لتلبية احتياجات العمل، من شراء مواد البناء إلى التعليم، مثل تمويل الإنشاءات، وتمويل التعليم والتمويل الطبي وتمويل افتناء السيارات، والتمويل العقاري محليا ودوليا، وحلول تسوية الديون الداخلية او الخارجية.

4- الاستثمار: تشمل خدمات الاستثمار في بيت التمويل الكويتي الاستثمارات الاستراتيجية والمتوسطة والقصيرة الاجل، إن غالبية الاستثمارات موجودة في الكويت مع غيرها في دول مجلس التعاون الخليجي وبقية العالم، وتتوع قطاعات الاستثمار تشمل الخدمات المصرفية والاستثمارية والتجارية والعقارية والرعاية الصحية وخدمات غدارة الأصول وغيرها.

5- الخدمات المصرفية الخاصة: تقدم فئات أصول جديدة ذات عوائد أعلى وأكثر ربحا لمجموعة من العملاء الذين أصبحوا أكثر تمييزا في اختيارهم لماكن الاستثمار، مع وجود قوى للبنك في الأسواق ذات الاهتمام الواسع للمستثمرين، مدعوما بخبرة واسعة في العديد من القطاعات الرئيسية، يقدم بيت التمويل الكويتي للعملاء الاختيار من بين العديد من الخدمات من بينها خدمات إدارة المحافظ او المنتجات المالية والاستثمارية.

¹ التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي 2018، ص 11.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

6- العقارات: مع أكثر من 30 عاما من الخبرة في القطاع الذي توسعت الآن خارج الكويت إلى السوق الدولية، يقدم بيت التمويل الكويتي التمويل العقاري وخيارات التأجير بالإضافة إلى تطوير العقارات والتسويق والتمويل والإدارة، يقوم بيت التمويل الكويتي بتقديم خدمات عقارية لتلبية طلب السوق المحلي من السكن والاستثمار العقاري المنخفض التكلفة.

المطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي لبيت التمويل الكويتي

يفرض الواقع المعاصر العديد من الاحتياجات في مجال التمويل، ولتلبية هذه الاحتياجات اجتهد الفقهاء المختصون في المعاملات المالية وعملوا على ابتكار العديد من المنتجات والحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي احتياجات الأفراد والشركات على الوجه الأكمل، وفيما يلي بعض أبرز أدوات التمويل الإسلامي التي يعتمد عليها بين التمويل الكويتي¹

1- **المواجهة للواعد بالشراء:** تعرف اختصارا بالمراجعة وتعد من اكثر الأدوات التمويلية شيوعا، نظرا لما توفره من حل عملي لشراء السلع المختلفة، حيث يقوم البنك ببناء على طلب العميل الراغب بشراء سلعة ما بشراء خاص المصدر وإعادة بيعها بالتقسيط على العميل مع مراعاة إضافة ربح البنك على السعر الكلي للبيع، لعملية المراجعة اطراف ثلاثة البائع والمشتري والمصرف، إذا عقد المراجعة يستند إلى عنصرين هما الوعد، والبيع بالأجل، إذ يعد العميل بشراء سلعة ما ويكون ملزما بهذا الوعد، ويقوم المصرف ببيع السلعة بالأجل للعميل ببناء على هما الوعد.

2- **المساومة للواعد بالشراء:** وتعرف اختصارا بالمساومة، وتتشابه إلى حد كبير مع المراجعة مع فارق رئيس هو ان المصرف لا يفصح عن الثمن الذي اشترى به السلعة من المصدر، يعتمد المصرف إلى هذا النوع من العقود عندما يتعذر الإفصاح عن تكلفة السلعة لأي سبب كان.

3- **الإجارة المنتهية بالتملك:** في الإجارة المنتهية بالتملك يدفع العميل مبلغا محددًا من المال كل شهر لقاء الانتفاع بمنتج ما لمدة محددة من الزمن وعند انتهاء المدة المتفق عليها يكون للعميل الحق في إعادة المنتج، أو تملكه من خلال سداد قيمته في السوق عند نهاية مدة الإجارة او ان يحصل على المنتج على سبيل الهبة بالنظر إلى ما سدده من مبالغ خلال فترة الإجارة وتشارك في الإجارة ثلاث أطراف هي المؤجر والمصرف والمستأجر.

¹ موقع بين التمويل الكويتي www.kfh.com

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

4- الاستصناع الموازي: هو المنتج تمويلي يلبي حاجة ملحة في قطاع البناء والإنشاءات وهو عبارة عن عقد استصناع متلازمين كما يلي:

أ- عقد استصناع يبرمه المصرف مع العميل الراغبة في إنشاء بناء معين وفق مواصفات محددة ومدة زمنية محددة لانتهاء من البناء.

ب- عقد مقاوله يبرمه المصرف مع المقاول لإنشاء ذات البناء وفق ذات المواصفات على ان يكون موعد التسليم سابقا للموعد المحدد في العقد ما بين المصرف والعميل وعليه ينال المصرف ربحه من الفرق بين قيمة العقدتين.

5- الأسهم: الأسهم هي سندات تضمن لحاملها حصة محددة في أصول شركة ما ومداخلها ويجوز بحسب الشريعة الإسلامية الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع احكامها وتقسيم الفقهاء شركات المساهمة العامة على ثلاثة أقسام:

- شركات متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

- شركات منافية للشريعة الإسلامية.

- شركات مختلطة الدخل.

6- الصكوك: تعد الصكوك بمثابة شهادة تثبت لحاملها ملكية متساوية في أصل معين وهي بديل شرعي للسندات المالية التي تصدرها البنوك التقليدية، إذ تعد الأخيرة قروضا من حاملها إلى الجهة التي أصدرتها ويلتقي حاملها فوائد مالية بشكل جوري أما الصكوك فيعد حاملها شريكا في الأصل وما يحصل عليه من عوائد دورية يكون ناتجا عن أرباح من المشروع المستثمر فيه او عوائد من تأجير عقار أو ملكية يملكها المصدر ويعيد تأجيرها.

7- صناديق التمويل المشترك الإسلامية: صناديق التمويل المشترك الإسلامية هي وسيلة للاستثمار تتألف من وعاء مالي يجمع أموال عدد من المساهمين لغرض الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها من أدوات السوق المالية، ولا يد صندوق التمويل المشترك الإسلامي كونه صندوقا يلتزم بتعليمات الشريعة الإسلامية في استثمارته وانشطته علاوة على تعيين مشرف شرعي لمراقبة موافقة تلك الاستثمارات والأنشطة لأحكام الشريعة الغراء.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

المطلب الرابع: تطور اعمال بيت التمويل الكويتي وتحليل نتائجه

من خلال هذا المطلب سنقوم باستعراض تطور المؤشرات الرئيسية لبيت التمويل الكويتي والمتمثل في حجم الموجودات وحسابات المودعين (حجم الودائع) بالإضافة إلى تطور أرباح البنك وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور أعمال بيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2006-2010

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	البيان
إجمالي الموجودات	6.313.791	8.797.916	10.544.142	11.290.694	12.548.499	
حسابات المودعين	3.729.930	5.361.155	6.611.556	7.261.827	7649.082	
رأس المال المدفوع	122.525	171.535	205.842	230.542	248.985	
الأرباح	193.230	325.395	174.652	71.820	71780	
حقوق المساهمين	702489	1210.000	1240.283	1.241817	1290.330	
عدد الموظفين	1809	1969	2032	2109	2153	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي 2006-2010.

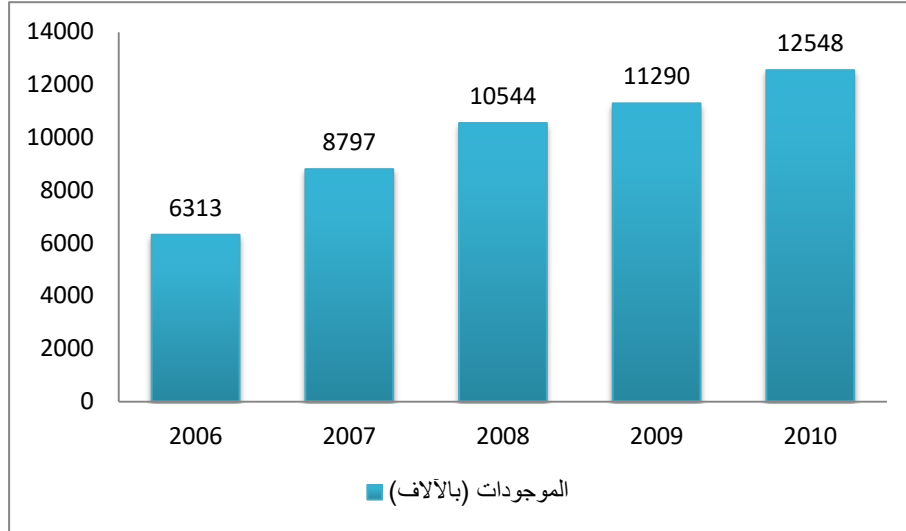
تحليل الجدول:

1- الموجودات: لقد عرفت موجودات بيت التمويل الكويتي زيادة ملحوظة في الفترة الممتدة ما بين 2006-2010 حيث بلغت قيمة الموجودات سنة 2006 بـ 6313.791 ألف دينار كويتي بالمقابل نجد ان إجمالي الموجودات سنة 2010 قد بلغ 12548499 ألف دينار كويتي أي بزيادة بلغت 6234708 ألف دينار كويتي وبنسبة نمو بلغت 98.75 %.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

والشكل الآتي يوضح تطور الموجودات خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (3-1) : تطور حجم الموجودات في بيت التمويل الكويتي في الفترة 2006-2010



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية 2006-2010.

نلاحظ أن حجم الموجودات اتخذ شكل متزايد حيث بلغ حجم الموجودات سنة 2007 بـ 8797916 ألف دينار كويتي أي بزيادة 2484125 ألف دينار كويتي مقارنة بسنة الأساس 2006 الذي بلغ 6313791 ألف دينار كويتي أي بمعدل نمو 39.34 %، كما يلاحظ أن حجم الموجودات سنة 2008 بلغ 10544142 ألف دينار كويتي أي بزيادة ومعدل نمو 19.85 % مقارنة سنة 2007 الذي بلغ حجم الموجودات بـ 8.797916 ألف دينار كويتي، كما واستمر حجم الموجودات بزيادة في السنوات المتبعة سنة 2009-2010 حيث بلغت على التوالي 11290694 دينار كويتي و 12548499 دينار بمعدل نمو 7.08 % و 11.14 %.

ونلاحظه انه أثناء حدوث الأزمة سنة 2008 انخفض معدل نمو الموجودات مقارنة بالسنوات السابقة ثم بدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2010 حيث كان أدنى معدل نمو في إجمالي لموجودات سنة 2009 بـ 7.08 % وبدأ بالتعاضي بعد ذلك حيث سجل ارتفاعا طفيفا حيث بلغ 11.14 % في السنة الموالية أي 2010 م.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

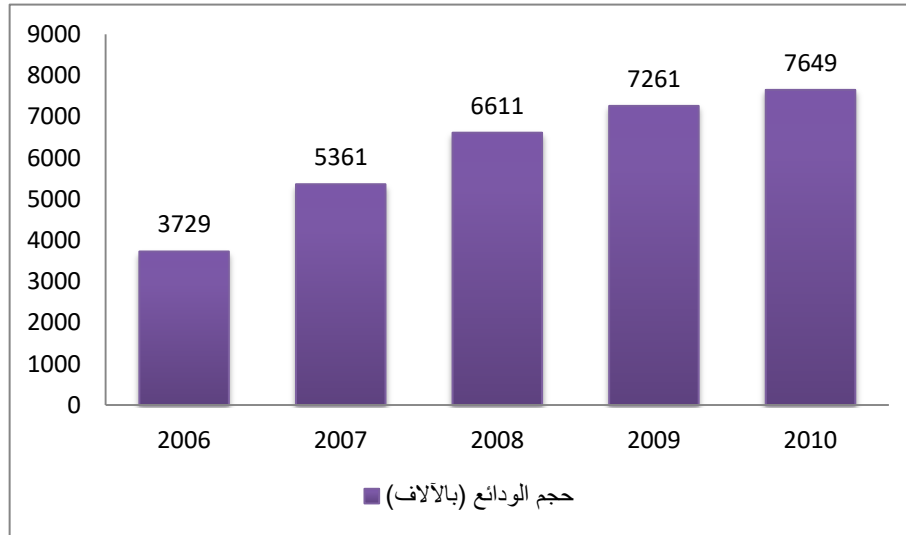
ومنه نستنتج ان موجودات البنك عرفت نمو خلال فترة الأزمة المالية العالمية ولم يكن هناك أي أثر للأزمة على حجم الموجودات، وهذه الزيادة في حجم الموجودات راجعة إلى قدرة البنك على النمو والنجاح من خلال قدرته على خلق الإيرادات.

كما يبين ان موجودات المصرفي عرفت معدلات نمو موجبة ومستمرة نسبيا ويرجع الفضل لذلك إلى السير الحسن للإدارة على مستوى البنك وطريقة تعاملها مع المودعين، وحسن إدارتها للمخاطر وللأزمة المالية والمحافظة على زبائن المصرفي من خلال الأدوات المالية الممنوحة والثقة المتبادلة بين البنك والعميل.

2- حسابات المودعين: استطاع المصرف خلال الفترة من 2006-2010 من جذب حجم كبير من الودائع والشكل التالي يوضح حجم زيادة حسابات المودعين.

الشكل رقم (3-2) : يمثل تطور حجم حسابات المودعين في بيت التمويل الكويتي في الفترة

2010-2006



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية-2006-2010.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

التحليل:

تمثل الودائع ركيزة أساسية التي تمكن المصرفي من مقابلة الطلبات المودعين كما تعبر مورد هام للبنك، ولهذا يجب من وجود طرف واستراتيجيات لتنمية هذه الودائع وجذبها باعتبارها عنصر هام للبنك لتمويل استثماراته.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ زيادة في حجم الودائع وهذا ما نعكسه نتائج السنوات من 2006 حتى 2010 حيث كانت حجم الودائع بـ 536155 دينار كويتي سنة 2007 بمعدل نمو متزايد بلغ 43.73 % مقارنة سنة الأساس 2006 حيث بلغ 3729930 دينار كويتي وهذا مؤشر إيجابي يعكس مدى فاعلية البنك في استقطاب الودائع أما سنة 2008 السنة التي حدثت فيها الأزمة فقد بلغ حجم الودائع 6611556 دينار كويتي ومعدل نمو 23.32 % وما نلاحظه أن معدل النمو قد انخفض مقارنة بمعدل النمو السابق، أما معدل النمو في السنوات التي أتت بعد حدوث النمو السابق، أما معدل النمو في السنوات التي أتت بعد حدوث الأزمة أي سنة 2009 فكان مبلغ حسابات المودعين 7261827 دينار كويتي أي بزيادة في حجم الودائع بمعدل نمو 9.83 % مقارنة بالسنة السابقة، أما حجم الودائع فقد بلغ 7649082 دينار كويتي سنة 2010 بزيادة في معدل النمو 5.33 % بالنسبة للسنة 2009.

ما نلاحظه هناك زيادة في إجمالي حجم الودائع لدى بيت التمويل الكويتي مقابل تراجع معدلات النمو، بالإضافة على ذلك فإن معدلات النمو كانت موجبة وهذا ما يعكس على الدور الكبير الذي قامت به الإدارة في استقطاب الودائع والمحافظة على الثقة المتبادلة بين البنك والذبون.

ومنه نستنتج ان البنك حقق أثرا إيجابيا في تخطي الأزمة المالية العالمية، وذلك راجع لما حققه البنك من زيادة في حجم الودائع خلال السنوات من 2006-2010 وهذا راجع أولا وأخيرا للثقة التي يحظى بها البنك لدى المودعين.

3- الأرباح:

نلاحظ زيادة الأرباح المحققة حيث بلغت 325.395 دينار كويتي سنة 2007 مقارنة بحجم الودائع سنة 2006 حيث بلغت 193230 دينار كويتي بمعدل نمو 68.39 %، أما سنة 2008 عند حدوث الأزمة فقد بلغ حجم الأرباح بـ 174.652 دينار كويتي حيث نلاحظ انخفاض في حجم الأرباح الصافية مقارنة سنة 2007 بمبلغ إجمالي 132165 دينار كويتي بمعدل تغير بلغ 53.67 %.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

- غير ان الأزمة المالية زادت من حدة هذا الانخفاض في سنة 2009 و 2010 أي السنوات التي أعقبت حدوث الأزمة حيث بلغ حجم أرباح على التوالي 71.820 دينار كويتي 71.780 دينار كويتي.

ويرجع سبب هذا الانخفاض في حجم الأرباح الصافية للبنك في زيادة قيمة مخصصات الخسائر المتوقعة لعمليات التمويل بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات المالية.

4- حقوق المساهمين: من خلال الجدول نلاحظ أن حقوق المساهمين عرفت نمو كبيراً خلال السنوات من 2006-2010 حيث بلغت الزيادة المتوسطة لحقوق المساهمين بـ 117568.2 دينار كويتي، حيث بلغ معدل النمو سنة 2007 بزيادة بلغت 72.24 % مقارنة سنة 2006، كما عرفت حقوق المساهمين ارتفاعاً أثناء حدوث الأزمة حيث بلغت 1240283 دينار كويتي سنة 2008 مقارنة سنة 2007 حيث بلغت 1210.000 دينار كويتي بمعدل نمو بلغ 2.5 %، وما نلاحظه أن حقوق المساهمين استمرت في زيادة على طول السنوات التي أعقبت الأزمة حتى وإن كانت زيادة ضعيفة حيث بلغ معدل النمو لحقوق المساهمين سنوات 2009 و 2010 بـ 0.12 % و 0.3 % على التوالي وهذا راجع لقلّة الأرباح وتراجع الاحتياطات والأرباح المحتجزة نتيجة التوزيعات او سبب زيادة مخصصات مخاطر عدم السداد.

5- عدد الموظفين: سجل عدد الموظفين زيادة في الفترة التي امتدت بين 2007 و 2008 تقدر بـ 63 موظف أي بزيادة بلغت حوالي 3.19 %، في حين ارتفاع عدد الموظفين بـ 77 موظف سنة 2009 حيث أصبح 2103 مقارنة بسنة 2008 بـ 2032 أي بنسبة زيادة بلغت 3.78 %، وهو ما يعكس توسع البنك الذي شهد ارتفاعاً في عدد الفروع من 46 فرعاً إلى 48 فرعاً سنة 2009 برغم من وجود الأرض، بالإضافة إلى ذلك زيادة عدد الموظفين بـ 44 موظف سنة 2010 بنسبة زيادة بلغت 20 %.

ومنه نستنتج ان البنك لم يتأثر بالأزمة المالية من حيث عملية التوظيف وتوسيع إمكانيات البنك.

المطلب الخامس: تحليل المركز المالي لبيت التمويل الكويتي

في هذا المطلب سنقوم بتحليل المركز المالي للبنك بالاعتماد على مجموعة من النسب والمعدلات المهمة التي تعطينا صورة واضحة على وضعية البنك.

1- نسب الربحية: تعتبر نسب الربحية من اهم النسب التي يتم حسابها من طرف البنك، وهي تعبر عن مدى كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استخدامه لموارده المالية والربحية بالنسبة للبنك

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الإسلامي، إذن فهي لا تتعلق بالمساهمين فقط وإنما تتعلق أيضا بأصحاب الودائع الاستثمارية على عكس البنوك التقليدية فإن الربحية تتعلق بالمساهمين فقط، وتمثل نسب الربحية فيما يلي:¹

$$\text{*معدل العائد على حقوق الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{*معدل العائد على الأصول} = 100 \times \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{الأصول}}$$

2-نسبة ملاءة رأس المال: نهوض هذه النسبة إلى توضيح العلاقة بين مصادر رأس المال للمصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

إذن تعمل هذه النسبة على توفير أموال ذاتية كافية للمصرف لتغطية نسب الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرة تتناسب مع طبيعة التمويل والاستثمارات وتحتسب بالعلاقة التالية:

(الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) رأس المال

$$\text{*معدل كفاية رأس المال لمقارنة مخاطر الائتمان} = 8 \leq 100 \times \frac{\text{عناصر الأصول والتزامات العريضة مرجحة}}{\text{بأوزان مخاطرها}}$$

عناصر الأصول والتزامات العريضة مرجحة
بأوزان مخاطرها

¹ عدنان تايه النعيمة وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 106.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

3-نسبة الربحية:

تعتبر نسبة الربحية عن مدى كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استخدامه لموارده المالية، ومن هذا المنطلق سوف نقوم بتقديم نسبة الربحية من خلال هذا الجدول في الفترة الممتدة من سنة 2010-2006.

الجدول رقم (3-2): تغير نسب ربحية بيت التمويل الكويتي من 2010-2006

البيان	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الأرباح		193230	325.395	174.652	71820	71780
حقوق الملكية		839932	1406.094	1594829	1565955	1602329
إجمالي الموجودات		6313791	8797916	10544142	11290694	12548499
معدل العائد على حقوق الملكية		%23.14	%23.14	%10.95	%4.58	% 4.47
معدل العائد على الموجودات		%3.06	%3.69	%1.65	%0.63	% 0.57

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي 2010-2006

التحليل:

يعبر معدل العائد على حقوق الملكية عن مدى مقدرة البنك على تحقيق مردودية وعائد من خلال الأموال الخاصة التي قام باستثمارها حيث يلاحظ ان البنك حقق أرباحا من خلال وظيفة لأمواله الخاصة حيث حقق معدل العائد على حقوق الملكية ارتفاع طفيفا يقدر 23.14 % سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 والذي بلغ 23 % ويرجع سبب الارتفاع إلى زيادة في حقوق الملكية وفي مساهمة البنك في مختلف الأنشطة الاستثمارية مع أصحاب الودائع، كما عرف معدل العائد على حقوق الملكية انخفاضا سنة 2008 حيث بلغ 10.95 % وهي السنة التي حدثت فيها الأزمة ليستمر في الانخفاض في السنوات

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الموالي 2009 و 2010 حيث بلغ 4.58 %، و 4.47 % على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في الأرباح مقارنة مع السنوات السابق 2006-2007-2008.

- يلاحظ كذلك ان معدل العائد على الموجودات سجل ارتفاعا سنة 2007 حيث بلغ 3.69 % مقارنة سنة الأساس 2006 الذي بلغ 3.06 % وهذا الارتفاع الطفيف في معدل العائد على الموجودات راجع إلى زيادة نشاط البنك في مشاريع استثمارية وزيادة حجم الموجودات، حيث عرف انخفاضا ملحوظا سنة 2008 حيث بلغ 1.65 % وهي نسبة حدوث الأزمة واستمر هذا الانخفاض في السنوات التي تلت الأزمة أي سنة 2009 و 2010 حيث بلغ معدل العائد على الموجودات 0.63 % و 0.57 % على التوالي ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض في صافي الأرباح برغم من ارتفاع في إجمالي الموجودات.

3- نسبة ملائمة رأس المال: تهدف هذه النسبة إلى توضيح العلاقة بين مصادر رأس المال للمصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف والجدول التالي يوضح نسبة ملاءة رأس المصرف من 2006 إلى 2010.

الجدول رقم (3-3): تغير نسب ملاءة رأس المال ببيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2006-2010

البيان	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
رأس المال الشريحة الأولى		754165	1294594	1512704	1372935	1415691
رأس المال الشريحة الثانية		21677	25245	961	11432	6772
إجمالي رأس المال		775842	1319839	1513665	1384367	1422463
الموجودات حسب المخاطر		4110.003	5674430	6961343	9103591	10003152
معدل إجمالي رأس المال		19 %	23 %	22 %	15.08 %	14.15 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي 2006-2010.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

تعد مراقبة مدى كفاية رأس المال القانوني واستخدام رأس المال بنظام من قبل إدارة المجموعة ويتم التحكم فيها من تعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقا لما يطبقه بنك الكويتي المركزي¹.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدل كفاية رأس المال سنة 2007 حيث بلغ 23 % مقارنة بنسبة الأساس 2006 حيث بلغ 19 % وهي السنوات التي سبقت حدوث الأزمة وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع إجمالي رأس المال حيث بلغ 1319839 ألف دينار كويتي سنة 2007 مقابل 775842 ألف دينار كويتي سنة 2006 أي بفارق 543997 ألف دينار كويتي.

وفي سنة 2008 سنة حدوث الأزمة فقد بلغت نسبة ملاءة رأس المال 22 % أي انخفضت مقارنة بسنة 2007 بـ 1 %، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي بلغت 6961343 ألف دينار كويتي سنة 2008 مقابل 567443 ألف دينار كويتي سنة 2007 كما هو موضح في الجدول وذلك برغم من الارتفاع المستمر في إجمالي رأس المال.

وما نلاحظه كذلك ان نسبة ملاءة رأس المال استمرت في الانخفاض خلال السنوات التي أتت بعد حدوث الأزمة أي سنة 2009 و 2010 حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 15.08 % و 14.15 % على التوالي وهذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع حجم الأصول المرجحة بالمخاطر.

لكن على الرغم من الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال خلال السنوات 2008، 2009، 2010 مقارنة بسنوات السابقة، إلا انها تعتبر مقبولة وجيدة حسب مقررات لجنة بازل التي أقرت الحد الأدنى لها 8 % وهو مؤشر جيد على أداء البنك ومدى فاعليته في تغطية المخاطر الناجمة على نشاط البنك.

المبحث الثاني: البنك العربي الإسلامي الدولي

يعتبر البنك العربي الإسلامي الدولي شركة مساهمة عامة محدودة وهو بنك أردني يمارس اعماله وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لتلبية الطلب المتناهي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

¹ التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي، 2010، ص 85.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

المطلب الأول: نشأة البنك العربي الإسلامي الدولي

انطلاقاً من الآية الفضيل بين الحلال والحرام "واحل الله البيع وحرم الربا" وإيماناً برسالة الإسلام في الاقتصاد المبنية على العدالة والمشاركة، وبكفاءة مصرفية تجارية واستثمارية ومالية، مدعومة بخبرات مصرفية مميزة، بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال عام 1418 هـ الموافق للتاسع من فيفري عام 1998، واليوم يعد البنك العربي الإسلامي الدولي واحد من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن والمنطقة.

-تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 1997/03/30¹.

المطلب الثاني: أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك الإسلامي الدولي

حرصت إدارة البنك ومنذ بدايات التأسيس على تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية الموجهة للأفراد من خلال فروع المنتشرة في كافة انحاء المملكة نذكر منها:²

- قبول الودائع والحسابات بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية من خلال حسابات الودائع بأنواعها، وحسابات التوفير والاستثمار المشترك والاستثمار المخصص.
- التمويل المباشر للعملاء في مجالات بيوع المرابحة والمساومة والاستصناع والصرف، والإجازة بنوعيتها التشغيلية والمنتھية بالتمليك والمشاركة والمضاربة ووكالات الاستثمار.
- بيع وشراء العملات الأجنبية والحوالات المالية الصادرة والواردة وصناديق الأمانات وتلقي اكتتاب الشركات وغيرها.

ولم يغفل البنك عن تقديم باقة من المنتجات وأدوات الاستثمار الإسلامية تلي متطلبات واحتياجات قطاع الشركات والتي منها: نيوع المرابحة والمساومة والاستصناع، والإجازة المنھية بالتمليك، والمشاركة والمضاربة واعتمادات المشاركة والمرابحة والحوالات ووكالات الاستثمار والبوالص وخطابات الضمان والكفالات بأنواعها.

¹ موقع البنك العربي الإسلامي الدولي www.iibank.com.jo

² التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي العربي، ص 20.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

- إن الاستثمار المالي هو الأساس الذي يعتمد عليه البنك لبناء استراتيجياته نحو الأفراد والمؤسسات من خلال تقديم خدمات مالية ومصرفية مستدامة متوافقة مع أحكام الشريعة بشروط مسيرة وتكاليف معقولة الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ في زيادة الحصة السوقية للبنك والذي انعكس بشكل إيجابي على النتائج المالية والتشغيلية أيضا ومن بينها:¹

أ- الخدمات المصرفية للشركات:

يقدم البنك العربي الإسلامي باقة من الحلول المصرفية والمالية المتكاملة التي تقدم التسهيلات للشركات الكبرى وللشركات التجارية والمالية المتكاملة التي تقدم التسهيلات للشركات الكبرى وللشركات التجارية والمشاريع الاقتصادية الكبرى والتي تلعب دورا هاما في خفض نسبة البطالة وتحسين الواقع الخدماتي وتشمل هذه الحلول المصرفية والمالية في ضيق التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية والتي تتناسب مع كافة الاحتياجات التمويلية، سواء لتمويل شراء أصول ثابتة أو لتمويل رأس المال العامل، كما توفر شبكة البنوك المراسلة التي تمتد لتصل البنك بقرارات العالم الخمس لتساهم في شكل فعال في تنمية التجارة الخارجية للمملكة وتعزيز الصادرات.

ب- الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

خلال السنوات الماضية تمكن البنك العربي الإسلامي من إثبات دوره الرائد في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال مجموعة من صيغ التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية والتي تقدم من قبل كوادر بمؤهلات وخبرات عالية قادرة على تهمم احتياجات عملائهم، ومن خلال مراكز اعمال منتشرة في كافة انحاء المملكة لتسهل الوصول إلى التمويل، ويعتبر البنك تكوين من البنوك السابقة بالانضمام إلى البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي (انهض) والذي يستهدف بشكل رئيسي فئة الشباب لمساعدتهم على إطلاق المشاريع الريادية وقد تم إطلاق البرنامج بتوجيهات ملكية سامية وبتدبير البرنامج بإشراف الديوان الملكي العامر والبنك المركزي الأردني وعدد من الجهات المحلية.

ج- الخدمات المصرفية للأفراد:

قنوات خدمة العملاء: إن شبكة فروع البنك العربي الإسلامي 45 وصرافاته الآلية 101 المنتشرة في كافة محافظات المملكة، هدفها تسهيل وصول العملاء الحاليين والمستقبليين لخدمات ومنتجات البنك، وتتميز بتصميمها الذي يعكس هوية البنك الحضاري وتوفر الجو المريح والخصوصية لكافة المتعاملين، وقد قام

¹ نفس المرجع، ص 28.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

البنك بنقل اعمال فرعه النزهة إلى الاستقلال مول محافظة العاصمة، بهدف شمول شريحة أوسع من سكان المنطقة بخدمات البنك وتقديم الحزمة طول أيام الأسبوع ولساعات عمل ممتدة.

وقد أطلق البنك تطبيقه للهاتف الذكي (IAB Mobili) والمتوفر من خلال متجر APP STORE و Google Play ليقدم مجموعة كبيرة من الخدمات والتي تغني العميل عن زيارة الفرع لإنجاز معظم معاملاته المصرفية.

المنتجات والحملات التسويقية: قام البنك بتنفيذ حملة "بيتك كامل مكمّل" خلال صيف 2019 بهدف التسهيل على العملاء امتلاكهم منزل احلامهم وتضمنت الحملة تقديم عرض خاص على عائد الإجارة ابتداء من 6.99 % بالإضافة إلى إمكانية تقسيط الأثاث والكهربائيات لغاية 36 شهر مع فرض لربح سيارة KIA MIRO 2020 وقسائم تسوق مجانية.

شكاوي العملاء: يتم التعامل مع جميع شكاوى العملاء بمهنية عالية وبشكل فعال، حيث يتم متابعة الشكاوى والاستفسارات الواردة مع الأقسام والدوائر المعنية بالبنك حال ورودها وذلك لضمان إيصال ملاحظات، شكوى العملاء لهذه الدوائر، وبالتالي معالجتها والعمل على إيجاد حلول جذرية لها وتجنب تكرار حدوثها مع العملاء الآخرين.

الطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي للبنك العربي الإسلامي الدولي

يعتمد البنك على أدوات لتمويل نشاطه واستمرارية عمله من بينها:¹

1- عقود المرابحة:

هي بيع السلعة أو المنفعة بما قامت به وزيادة، وقد يكون البيع مرابحة عادية وستبقى المرابحة البسيطة ويمكن فيها البنك التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها من العميل، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه، او يكون البيع مرابحة مقترنة بوعد من العميل أي ان البنك لا يشتري السلعة إلا بعد تحديد العميل لرغبته ووجود مسبق بالشراء وتسمى عندئذ (المرابحة للأمر بالشراء).

¹ التقرير السنوي 2019 للبنك العربي الإسلامي الدولي، ص 69.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

2- الجعالة:

عقد يلتزم فيه احد طرفيه (وهو الجاعل) بتقديم عوض معلوم (وهو الحجل/مسرة) لمن يحقق نتيجة معينة في زمن معلوم او مجهول (وهو العامل) (أجرة على عمل مضمون قد تم).

3- الاستصناع:

هو عقد بيع موصوف بالدمة شرط فيه العمل، ويجوز أن يكون (الثنن حالا أو مقسطا (مؤجلا).

- تشمل تكاليف الاستصناع التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بعقود (الاستصناع ولا يدخل في هذه التكاليف المصروفات الإدارية والعمومية والتسويقية وتكاليف البحوث والتطوير.

- يتم إثبات تكاليف عملية الاستصناع وتكاليف ما قبل التعاقد في السنة المالية تحت بند استصناع تحت التنفيذ بالمبالغ المصرفية من قبل البنك، ويتم قيد الفواتير المرسلة من البنك للمستصنع (المشتري) على حساب دم الاستصناع ويتم حسمها من حساب استصناع تحت التنفيذ في قائمة المركز المالي.

- يتم إثبات إيرادات الاستصناع وعند إتمام تنفيذ العقد وذلك بانتهاء التنفيذ او انتهاء العقد أيهما أقرب.

4- التمويل بالمضاربة:

عقد شركة بالربح بين طرفين احدهما ويقدم رأس المال والثاني العمل، وتتعدد بين أصحاب حسابات الاستثمارات (أرباب العمل) والبنك (المضارب) الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها، وأقسام الربح حسب الاتفاق، وتحمل الخسارة لرب المال إلا في حالات تعدي البنك (المضارب) او تقصيره او مخالفته للشروط فإنه يتحمل ما ينشأ بسببها، وتتعدد أيضا بين البنك بصفة صاحب رأس المال بالأصالة عن نفسه او بالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار وبين العرفين وغيرهم من أصحاب الأعمال من راغبين وتجاوز صناعيين.

5- التمويل بالمشاركة:

هي تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية او متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد او المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملا حصة في رأس المال بصفة ثابتة او متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتقسّم الخسائر على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصبح اشتراط خلاف ذلك.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

6-الإجارة المنتهية بالتمليك:

هي عقد تمليك منفعة بعوض ينتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة (بيع تدريجي مع الإجارة).

7-دمم البيوع من خلال قائمة الراحل-ذاتي:

هي عبارة عن ذمة بيوع (مرابحات دولية) نتيجة قيام البنك بشراء سلع بغرض بيعها في المستقبل القريب، يتم إثبات هذه بالقيمة العادلة عند البيع ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال المؤشرات السوقية لهذه النمو، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

- يمكن للبنك التخلص من هذه الدمم بموجب حوالة دين لشخص آخر ويصافي قيمتها الاسمية او الدفترية بحيث يتم تسجيل الفرق في قائمة الدخل.

8- الاستثمارات في العقارات: هي اقتناء عقارات تهدف الحصول على ايراد دوري او لتوقع زيادة في قيمتها او كلاهما، وتم الاعتراف مبدئياً بالاستثمارات في العقارات بالكلفة مضافاً عليها التكلفة المباشرة، ويتم قياسها لاحقاً اعتماداً على تطبيقها فيما إذا كانت بغرض الاستخدام (نموذج التكلفة او القيمة العادلة) او بعرض البيع، علماً بأنه لدى اعتماد البنك لأي من النماذج يجب عليه تطبيقه لجميع الاستثمارات في العقارات.

المطلب الرابع: تطور أعمال البنك العربي الإسلامي الدولي وتحليل نتائجه

من خلال هذا المطلب سنقوم باستعراض تطور المؤشرات الرئيسية للبنك والمتمثل في حجم الموجودات وحقوق المساهمين وحجم الودائع... إلخ بالإضافة إلى تطور أرباح البنك وهذا في الفترة الممتدة من 2006-2010.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الجدول رقم (3-4): تطور اعمال البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة من 2006-2010

السنة البيان	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الموجودات	574758562	593987017	907628014	1040778297	1133111480
إجمالي الودائع	541721614	595670007	666067639	855293667	961612291
حقوق المساهمين	62788193	74083055	93524698	117600288	124345882
التمويل والاستثمار	326514407	354498159	581696988	931181019	1038302961
الأرباح الصافية	7990691	10870118	7823727	2596472	7009544

المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي سنة 2010، ص 41.

تحليل الجدول:

1-الموجودات:

ما نلاحظ من خلال الجدول ان بالسنوات التي سبقت الأزمة ارتفاع إجمالي الموجودات ارتفاعا طفيفا حيث بلغ سنة 2007 ما مقدار 593987017 دينار أردني مقارنة بسنة الأساس سنة 2006 وذلك بلغ إجمالي الموجودات بما 57475862 دينار أردني أي بمعدل نمو بلغ 3.37 % اما سنة 2008 يلاحظ ان هناك زيادة في حجم الموجودات والتي قدرت بـ 907628014 دينار أردني مقارنة بسنة 2007 التي قدرت بما 5993987017 دينار أردني بمعدل نمو بلغ 52.8 %، كما عرفت حجم الموجودات نمو خلال السنوات التي أتت بعد الازمة سنة 2009 و 2010 حيث بلغ حجم الموجودات بها 104.077.827 دينار اردني سنة 2009 بمعدل نمو 14.6 % مقارنة بسنة 2008، كما بلغ حجم الموجودات سنة 2010 ما مقدار 1133111480 دينار أردني بمعدل نمو بلغ 8.87 % مقارنة بـ 2009، ويتضح لنا تطور حجم الموجودات خلال الخمس السنوات من خلال الشكل التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الشكل رقم (3-3): تطور موجودات البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010
(بالمليون دينار أردني)



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي 2010، ص 31.

ومنه نستنتج ان حجم الموجودات عرفت نموا مستقرا ونسب متزايدة لا بأس بها خلال الفترة من 2006-2010، وبالتالي بإمكاننا ان نقول أن أثر الأزمة المالية العالمية على موجودات البنك هو أثر إيجابي، كما يمكن إرجاع أسباب الزيادة السنوية في موجودات البنك خلال سنوات الدراسة بصفة عامة وعند حدوث الأزمة المالية بصفة خاصة راجع إلى السير الحكيم بالإضافة إلى ذلك راجع أيضا إلى فعالية الإدارة في تسيير الأزمات وطرق وأساليب التعامل مع العملاء والزبائن بالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف البنك.

2- إجمالي الودائع:

تعتبر ودايع العملاء من مصادر الأموال المهمة في البنك، ومن خلال الجدول نلاحظ ان محفظة ودايع العملاء بمختلف أنواعها الجارية منها أو حسابات الاستثمار المشترك والمخصص حققت نمو جيدا في الممتدة من 2006-2010 والجدول التالي يبين تطور الإيجابي بودائع العملاء للبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة من 2006-2010.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

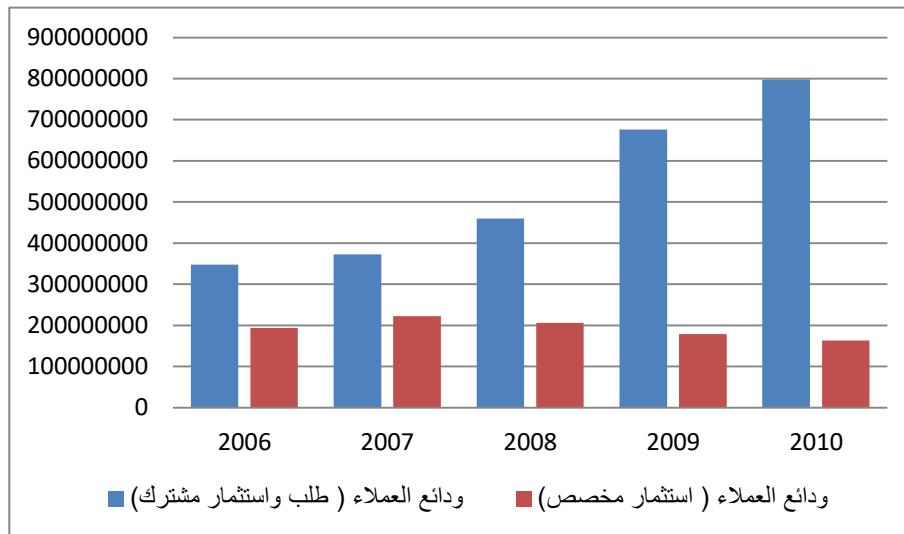
الجدول رقم (3-5) : تطور ايجابي لودائع العملاء للبنك العربي الاسلامي الدولي خلال الفترة
2010-2006

البيان	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
ودائع العملاء (طلب واستثمار مشترك)		347786087	372512868	460257755	676292094	797892743
ودائع العملاء استثمار مخصص		194090846	222157139	205809884	179001566	163719548
المجموع		541721614	595670007	666067639	855293667	961612291

المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي سنة 2010، ص 30.

والشكل التالي يوضح التطور الإيجابي لودائع العملاء البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة من
2010-2006، وذلك بالاعتماد على الجدول السابق.

الشكل رقم (3-4): تطور وداائع العملاء للبنك العربي الإسلامي الدولي من 2010-2006



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي سنة 2010، ص 31.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

من خلال الجدول نلاحظ ان ودائع العملاء (طلب واستثمار مشترك) عرفت زيادة على طول الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 حيث قدر إجمالي الودائع (الطلب واستثمار المشترك) سنة 2007 ما مقداره 372512868 دينار أردني مقارنة سنة الأساس 2006 والتي قدرت بها 347.786.087 دينار أردني أي بزيادة بلغت 24726781 دينار أردني وبمعدل نمو بلغ 7.1 % وبلغ مقدار الودائع الطلب والاستثمار المشترك سنة 2008 ما مقداره 460.257.755 دينار أردني بزيادة مقارنة سنة 2007 قدرت بـ 877.744887 دينار أردني وبمعدل نمو بلغ 23.55 % وهي سنة حدوث الأزمة، واستقرت هذه الزيادة في السنوات التي أعقبت الأزمة أي سنة 2009 و 2010 حيث بلغ مقدار الودائع الطلب والاستثمار المشترك 676.292.094 دينار أردني و 797892743 دينار أردني على التوالي وبمعدل نمو سنة 2009 بلغ 46.93 % مقارنة 2008 ومعدل نمو سنة 2010 بلغ 17.98 % مقارنة سنة 2009.

وبالنسبة لودائع العملاء (استثمار المخصص) عرفت زيادة وانخفاض في الفترة الممتدة بين 2006 و 2010 حيث بلغ مقدار ودائع العملاء (استثمار مخصص) سنة 2007 ما مقداره 222157.193 دينار أردني مقارنة سنة الأساس 2006 حيث قدر حجم الودائع بها بـ 194.090846 دينار أردني وبمعدل نمو بلغ 14.46 %، حيث عرفت الودائع العملاء (استثمار المخصص) انخفاضا طفيفا في سنة 2008 أي سنة حدوث الأزمة حيث قدر حجم الودائع بها ما مقداره 2058098840 دينار أردني وبمعدل انخفاض بلغ 7.94 % مقارنة سنة 2007 حيث بلغ مقدار هذا الانخفاض 16347255 دينار أردني واستمر هذا الانخفاض في السنوات التي أعقبت الأزمة أي سنة 2009 و 2010 حيث بلغ مقدار ودائع العملاء (استثمار المخصص) بـ 179001566 دينار أردني و 163719548 دينار أردني.

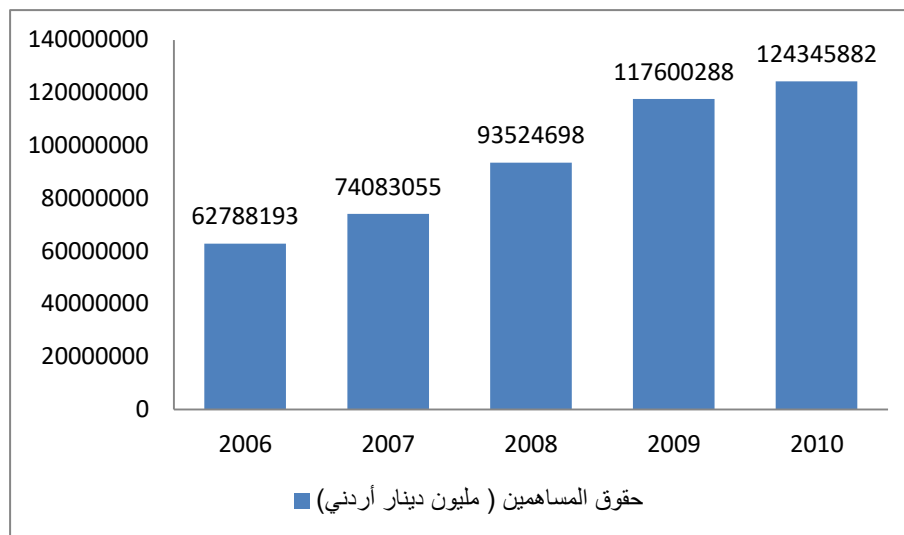
إذن عند مقارنة هيكل ودائع العملاء (الطلب واستثمار المشترك) نجدها أكبر بكثير من حجم الودائع العملاء (استثمار مخصص) خلال السنوات الممتدة من 2006 إلى 2010، بالإضافة إلى ذلك فإن ودائع العملاء (الطلب واستثمار المشترك) عرفت زيادة معتبرة على طول سنوات الدراسة ولم تتأثر بالأزمة المالية من قريب أو من بعيد وهذا يدل على نجاح البنك في استقطاب حجم كبير من الودائع لأجل المشاركة في الأرباح والخسائر (ومنه نستنتج ان المشاركة المصرفية لها دورا كبيرا وهاما في زيادة حجم الودائع).

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

أما بالنسبة للودائع العملاء (استثمار مخصص) فنلاحظ تأثر البنك العربي الإسلامي الدولي سلبا بالأزمة المالية العالمية إذ انخفض حجم الودائع خلال الازمة المالية 2008 واستمر هذا الانخفاض سنوات 2009 و 2010 وهذا مؤشر يدل على انخفاض استثمارات البنك العربي الإسلامي الدولي.

3- حقوق المساهمين: إن إدارة حقوق الملكية تقع بشكل أساسي على عاتق الإدارة العليا للبنك التي تعمل على تنمية هذه الأموال بشكل يضمن تحقيق عائد مجد للمساهمين والشكل التالي يوضح تطور حقوق المساهمين في الفترة الممتدة في 2006-2010.

الشكل رقم (3-5) : تطور حقوق المساهمين البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006-2010 (بمليون دينار أردني)



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي 2010، ص 34.

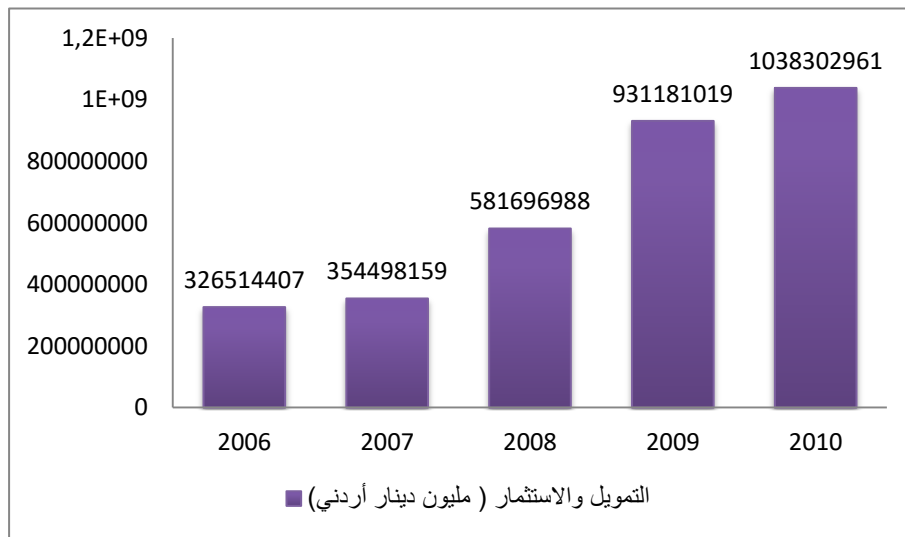
سجلت حقوق المساهمين ارتفاعا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010، حيث قدر مبلغ إجمالي لحقوق المساهمين سنة 2007 بـ 74.083.055 دينار أردني بزيادة بلغت 11294862 دينار أردني وبمعدل نمو بلغ 17.98 % مقارنة سنة 2006 التي بلغت حقوق المساهمين بها 62.788.193 دينار أردني، واستمرت هذه الزيادة سنة 2008 والذي بلغ إجمالي حقوق المساهمين بها 93524698 دينار أردني مقارنة بـ 2007 وبمعدل نمو بلغ 26.43 % واستمرت هذه الزيادة في السنوات 2009 و 2010 والتي كان مقدار حقوق المساهمين بها 117600288 دينار أردني و

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

1243455582 دينار أردني على التوالي وتعود هذه الزيادة إلى الزيادة في رأس المال المدفوع للمصرف.

4-التمويل والاستثمار: سجلت تذبذب ملحوظ في أرصدة التمويل والاستثمار والشكل التالي يوضح تطور محفظة التمويل للبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010.

الشكل رقم (3-6): تطور محفظة التمويل للبنك العربي الإسلامي الدولي من 2006-2010



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، ص 28.

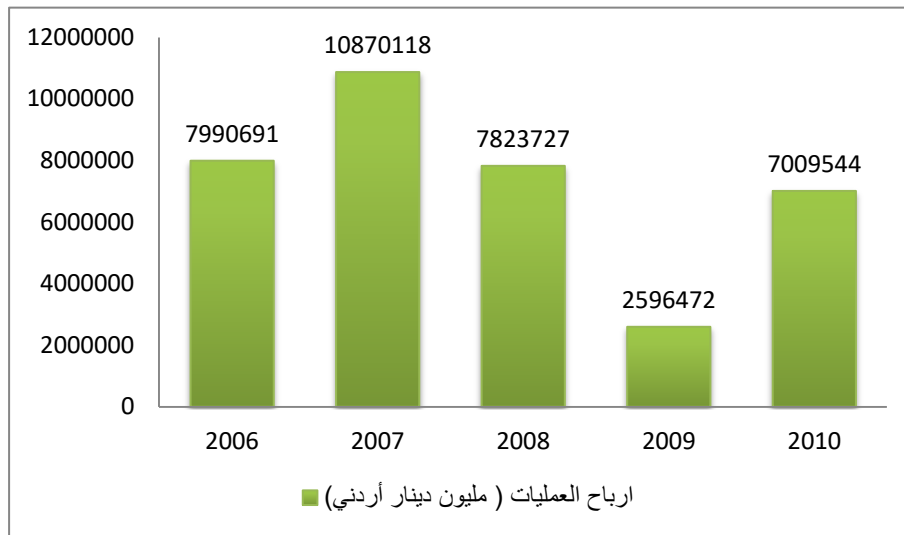
سجلت زيادة في أرصدة التمويل والاستثمار خلال الفترة الممتدة من الدراسة بصفة عامة وحدوث الأزمة المالية بصفة خاصة، حيث قدر حجم التمويل والاستثمار بـ 354.498.153 دينار أردني سنة 2007 مقارنة بحجم التمويل والاستثمار سنة 2006 والتي قدر بها بـ 326514107 دينار أردني أي بزيادة بلغت 27983752 دينار أردني وبمعدل نمو 8.57 %، كما سجلت زيادة أيضا سنة 2008 حيث بلغ حجم التمويل والاستثمار بها 581696988 دينار اردني بمعدل نمو بلغ 64.09 % مقارنة سنة 2007 واستمرت الزيادة خلال السنوات من 2003 و 2010 حيث بلغ حجم التمويل والاستثمار بها ما مقداره 9311810190 دينار أردني و 1038302961 دينار أردني، ومنه يتضح ان الزيادة في حجم التمويل والاستثمار يرجع إلى الزيادة في حجم الدم والأنشطة الاستثمارية للمصرف من مرابحات وإجازة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

5-الأرباح الصافية:

سجل صافي الأرباح ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة الدراسة والشكل التالي يبين تطور صافي الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010.

الشكل رقم(3-7): تطور أرباح العمليات للبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة من 2006-
2010



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي سنة 2010، ص 32.

سجل صافي الأرباح ارتفاعا لا بأس به قدر بـ 2879427 دينار أردني ونسبة زيادة 36 % سنة 2007 فقارنت سنة 2006 حيث بلغ صافي الأرباح سنة 2007 بـ 10.870.118 دينار أردني مقارنة بسنة 2006 الذي بلغ صافي الأرباح بها 7990.691 دينار، كما عرف صافي الأرباح انخفاض خلال سنة حدوث الأزمة حيث بلغ صافي الأرباح سنة 2008 ما مقداره 7.823727 دينار أردني مقارنة سنة 2007 الذي بلغ صافي الأرباح بها 10.870.118 دينار أردني أي نسبة انخفاض بلغت 38.93 % واستمر هذا الانخفاض لسنة 2009 حيث قدر صافي الأرباح بها 2596472 دينار أردني مقارنة بـ 2008، ليرتفع صافي الأرباح سنة 2010 والذي بلغ فيها 7009544 دينار أردني بمعدل نمو 69.96 % مقارنة سنة 2009.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

ويرجع الانخفاض في صافي الأرباح سنة 2008 و 2009 إلى الانخفاض في الإيرادات الاستثمارية للمصرف من مرابحات وتأجير وغيرها وقد لاحظنا ذلك عند تجليل عنصر الودائع حيث سجل انخفاض في حجم الودائع العملاء (استثمار المخصص) بالإضافة إلى يرجع السبب أيضا إلى الانخفاض في الخدمات المصرفية المرتبطة بالجانب الاستثماري للمصرف بالإضافة إلى الزيادة في المخصصات لمواجهة المخاطر وبرغم من ذلك يمكن القول ان المصرف حقق نتائج إيجابية من خلال تحقيق أرباح صافية.

المطلب الخامس: تحليل المركز المالي للبنك العربي الإسلامي الدولي

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل المركز المالي للبنك بالاعتماد على مجموعة من النسب والمعدلات المهمة التي تعطينا صورة واضحة على وضعية البنك.

1-نسبة الربحية:

وهي النسبة التي تحدد عن مدى كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استخدامه لموارده المالية.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الجدول رقم (3-6): تغيير نسب ربحية البنك العربي الإسلامي الدولي من سنة 2006 على 2010

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البيان
7.009544	2596472	7823727	10870118	7.990.691	صافي الأرباح
124345882	117600288	93524698	74.083.055	62.788.133	إجمالي حقوق الملكية
1133111480	1040778297	907628014	593987017	574758562	مجموع الموجودات
%5.63	% 2.2	% 8.36	% 14.67	%12.72	معدل العائد على حقوق الملكية
%0.61	% 0.25	% 0.86	%1.83	% 1.39	معدل العائد على الموجودات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي سنة 2010، ص 41.

التحليل:

يعبر معدل العائد على حقوق الملكية عن مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال أمواله الخاصة، ويتضح من الجدول ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية سنة 2007 حيث بلغ 14.67 % مقارنة بسنة الأساس 2006 والتي بلغ فيها 12.72 % وهذا الارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية راجع إلى الزيادة في حقوق الملكية (الأموال الخاصة) في حين انه سجل انخفاض سنة 2008م والذي بلغ ما مقداره 8.36 % ويرجع سبب الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية في هذه السنة إلى الانخفاض في أرباح البنك على الرغم من تسجيله ارتفاعا في الأموال الخاصة.

واستمر هذا الانخفاض للمعدل العائد على حقوق الملكية سنة 2009 حيث بلغ فيها 2.2 % مقارنة بسنة 2008 الذي بلغ فيها 8.36 % ويرجع سبب الانخفاض في المعدل لهذه السنة لانخفاض الأرباح حيث بلغت سنة 2009 ما مقداره 2596.472 دينار أردني مقارنة سنة 2008 والتي بلغ مجموع

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الأرباح بها بـ 7823727 دينار أردني، وخلال سنة 2010 بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 5.63 % محققا بذلك ارتفاعا مقارنة بسنة 2009 فيها المعدل بـ 2.2 % وهذا الارتفاع ناتج لزيادة الأرباح في هذه السنة.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الموجودات فهو يعبر عن مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال سنة 2007 حيث بلغ 1.83 % مقارنة بنسبة الأساس سنة 2006 والتي بلغ معدل العائد على الموجودات بها 1.39 % ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الموجودات لدلا البنك وممارسة لأنشطة استثمارية متعددة، لتعرف معدل العائد على الموجودات انخفاض ملحوظ أثناء حدوث الأزمة المالية أي سنة 2008 حيث بلغ فيها 0.86 % واستقر هذا الانخفاض سنة 2009 حيث بلغ معدل العائد الموجودات فيها 0.25 % وذلك على الرغم من الارتفاع في حجم الأصول لدى البنك، ويرجع سبب الانخفاض في معدل العائد على الموجودات إلى طبيعة ونوعية المشاريع الاستثمارية وبالتالي انخفاض في حجم الأرباح المحققة، كما عرف معدل العائد على الموجودات ارتفاعا طفيفا سنة 2010 حيث بلغ في هذه السنة ما مقداره 0.61 %.

3-دراسة نسبة ملاءة رأس المال:

تهدف هذه السنة إلى توضيح العلاقة بين مصادر رأس المال المصرفي والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف والجدول التالي يوضح سنة ملاءة رأس المصرف خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى سنة 2010.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الجدول رقم (3-7) : تغير نسب ملاءة رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي من 2007-2010

السنوات	2007	2008	2009	2010	البيان
	75361	91596	115065	120867	رأس المال التنظيمي
	360514	461606	530299	385642	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
	%20.90	% 19.42	% 21.70	% 31.34	نسبة كفاءة رأس المال

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي سنوات 2008 و 2010.

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أن نسبة ملاءة رأس المال انخفضت سنة 2008 حيث بلغت 19.42 % مقارنة بسنة الأساس 2007 والتي بلغت بها 20.90 % لكنها ارتفعت بعد ذلك سنوات 2009 و2010 والتي بلغت بها سنة ملاءة رأس المال على التوالي 21.70 % و 31.34 %، وبالتالي تعتبر نسبة ملاءة رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي مقبولة وجيدة على طول فترة الدراسة حسب مقررات لجنة بازل II التي أقرت الحد الأدنى 8 % وهو بالنسبة لها مؤشر جيد على أداء البنك ومدى فاعليته في تغطية المخاطر الناجمة على نشاط البنك.

المبحث الثالث: مصرف قطر الإسلامي:

يعتبر مصرف قطر الإسلامي من البنوك الإسلامية التي نجح في بناء مكانة مرموقة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي مما اهله ليصبح مصرفاً رائداً في هذا القطاع إقليمياً ودولياً.

المطلب الأول: نبذة تعريفية¹

¹ موقع مصرف قطر الإسلامي www. Qib.com.qa/ar/

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

مصرف قطر الإسلامي هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 13% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية

- يقوم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. كما تقوم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء، مراكز الخدمات المصرفية الخاص، مراكز خدمات التميز على جانب المراكز الخاصة بالسيدات. بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف، و الخدمات المصرفية عبر الأنترنت. وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITm، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على حائز على عدة جوائز.

- يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية وتتماشى الاستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي، ويعد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتمتلك مجموعة المصرف حصص في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وللمجموعة حضورها في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرف قطر الإسلامي

يقوم مصرف قطر الإسلامي بتقديم خدمات مصرفية للأفراد بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية كذلك للبنوك من بينها¹

¹ التقرير السنوي 2006 لمصرف قطر الإسلامي الصفحة 22

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

أولاً: الخدمات المصرفية للأفراد:

ومن أهم الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه من الافراد:

- خدمة الحسابات المصرفية وما يرتبط بها من ودائع طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.
- التمويل للأفراد والذي يشمل تلبية احتياجات العميل مثل تمويل شراء السيارة والاثاث والمنزل وتذاكر السفر وكافة احتياجات الفرد.
- الخدمات الإلكترونية حيث يقوم المصرف مجموعة متكاملة من خدمات البطاقات المصرفية (بطاقات فيزا العالمية، وبطاقة السير للتقسيم الإئتماني وبطاقة الصراف الآلي)، هذا بجانب الخدمات الإلكترونية الأخرى مثل خدمات الرسائل القصيرة وخدمة المصرف نث.
- خدمة الصراف الآلي عبر شبكة تضم أكثر من 85 جهاز للصراف الآلي تعمل على مدار الساعة.
- الحوالات المصرفية حيث يوفر المصرف هذه الخدمة لعملائه تلبية لاحتياجاتهم للتحويل عبر العالم من خلال مجموعة من البنوك المراسلة
- خدمات التكافل العائلي.
- هذا بجانب العديد من الخدمات المصرفية الأخرى التي يحتاجها العملاء.

ثانياً: خدمة تمويل الشركات:

ويقوم مصرف قطر الإسلامي بخدمة الشركات عبر ويقوم مصرف قطر الإسلامي بخدمة الشركات عبر إدارات متخصصة حسب كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، مثل الدائرة العقارية وإدارة تمويل المقاولات والعقارات وإدارة تمويل الشركات وإدارة العمليات التي تقوم بتنفيذ عمليات التمويل عبر إصدار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وغيرها من المعاملات ومن أهم القطاعات التي تدخل في دائرة خدمة الشركات

أ- تمويل القطاع العقاري: ويشمل مشروعات المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية بالإضافة إلى الإنشاءات الخاصة بالأفراد والمشروعات العقارية التجارية

ب- تمويل شركات الخدمات الصناعية: ومثال على ذلك النقل والمواصلات (السفن، الخطوط الجوية... الخ) بالإضافة على الخدمات الصحية والقطاع الرياضي، الكهرباء والماء وتمويل التجارة.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: أدوات التمويل الإسلامي لمصرف قطر الإسلامي:

نشأ المصرف منذ التأسيس على أنه مصرف إسلامي يعتمد الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة والإسلامية ولهذا يعتبر المصرف من السباقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلبي احتياجات العملاء ومتوافقة مع الشريعة¹

أ- بيع المساومة:

ويتمثل بيع المساومة في طلب العميل من المصرف أن يشتري سلعة معينة، يشتريها المصرف من طرف ثالث بسعر لا دخل العميل للعميل بتحديدته، وبربح لا يعلمه العميل تبعاً لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للمصرف بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه، ويقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي.

ب- بيع المراجعة:

يوفر المصرف لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المراجعة التي تمكن من الحصول على بعض السلع والأجهزة والمعدات من الخارج، ويتم ذلك من خلال تقديم العميل طلباً للمصرف للاسترداد سلعة ما مبينا وصفها وكميتها وسعرها، فيقوم المصرف باستيرادها لنفسه من الخارج على بيعها للعميل بعد وصولها سعر تكلفتها مع زيادة ربح يتم الاتفاق عليه.

ج- الإستصناع:

يتمثل أسلوب الإستصناع في قيام المصرف بالتعاقد مع العميل (المستصنع) على القيام بتنفيذ مشروع معين، وتحمل جميع، التكاليف من الخامات والأجور ثم تسليمه كاملاً إلى العميل بمبلغ محدد وفي تاريخ معين وحيث لا يملك المصرف حالياً شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات.

¹ مصرف قطر الإسلامي / www.qib.com.qa/ar

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

د- الاستثمار بالمضاربة:

يقوم المصرفي بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطيه احتياجاته استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو تمويل المناقصات أو غيرها.

هـ - الاستثمار بالمشاركة :

يعتبر نظام الاستثمار بالمشاركة المميز الرئيسي للمصرف على أساس تقديم المصرف حصته من المال الذي يطلبه بقصد إنشاء مشروع مشترك أو شراء بضاعة بيعها حيث يشارك المصرف في النتائج المحتملة (ربحا أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية يتفق عليها مسبقا.

و- الإجارة:

يقوم المصرف بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير، وهذه*** مثل العقارات والمعادن أو الأجهزة المتنوعة، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى والتأكد من ربحيتها وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية

- يملك مصرف قطر الإسلامي رؤية واستراتيجية استثمارية واضحة وبعيدة المدى وينظر لمحيطه الإقليمي والعالمي كوحدة متكاملة، من منطلق أن عصر العولمة المالية لم يعد فيه مكان لمصرف*** على الداخل، ولهذا فإن المصرف يتبنى استراتيجية للتوسع خارجيا عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ويتولى المصرف رئاسة مجالس إدارات هذه البيوت التمويلية حرصا على تطبيق المفاهيم والضوابط الشرعية الإسلامية التي يطبقها باعتباره الشركة الأم.

المطلب الرابع: تطور أعمال مصرف قطر الإسلامي:

سنقوم باستعراض تطور المؤشرات للمصرف من خلال هذا الجدول في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأزمة المالية على اعتبارها محور دراستنا.

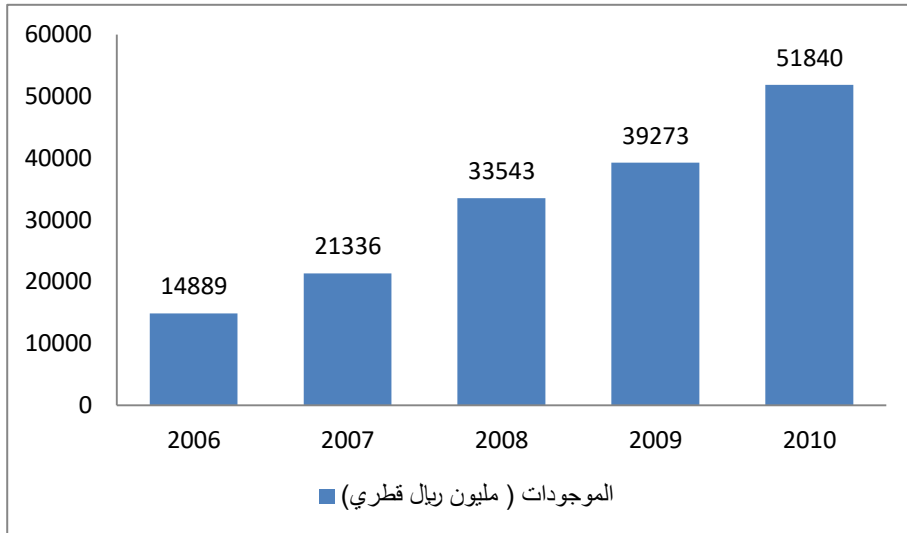
الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الجدول رقم (3-8): تطور أعمال مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة من 2006-2010
(مليون ريال قطري)

2010	2009	2008	2007	2006	السنة البيان
51840	39273	33543	21336	14889	للموجودات
30.258	20361	16592	12201	8786	إجمالي الودائع
9124	9005	7143	4629	4246	حقوق المساهمين
35479	27303	25155	15882	10.100	التمويل والاستثمار
1334	1322	1643	1255	1003	الأرباح الصافية

المصدر: التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي سنة 2010 ص 52

الشكل رقم (3-8) : تطور موجودات مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة من 2006-2010



المصدر: التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي سنة 2010 ص 53

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

-تحليل الجدول:

- **الموجودات:** نلاحظ من خلال الجدول الزيادة المستمرة لإجمالي الموجودات لمصرفي قطر الإسلامي على طول فترة الدراسة من 2006-2010. ويتضح ذلك أيضا من خلال الشكل التالي:

الشكل الرقم 3-8: تطور موجودات مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة من 2006-2010 (بالمليون ريال قطري). التحليل:

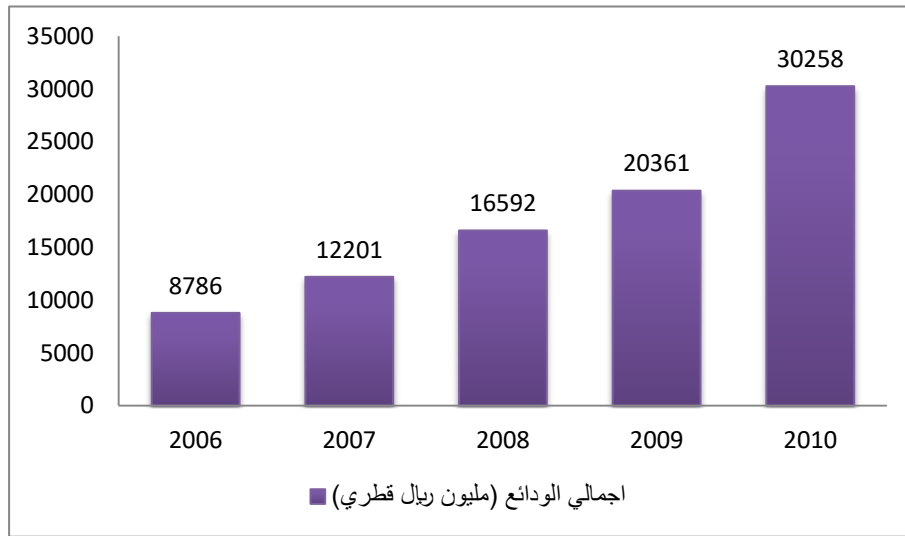
نلاحظ من خلال الشكل أن حجم الموجودات سنة 2007 بلغ مامقداره 21336 مليون ريال قطري بمعدل نمو 43.3% عن 2006 الذي كان حجم الموجودات لها 14889 مليون ريال قطري واستمر حجم الموجودات في الارتفاع حيث بلغ سنة 2008 ما مقداره 33543 مليون ريال قطري بمعدل نمو 57.21% مقارنة بسنة 2007 حيث كان مقدار حجم الموجودات لها 21336 مليون ريال قطري، كما عرف زيادة في السنوات الموالية أي سنة 2009 حيث بلغ مقدار الموجودات لها 39273 مليون ريال قطري بمعدل نمو 17.08% مقارنة بسنة 2008 **** حدوث الأزمة المالية واستمر حجم الموجودات بالارتفاع حيث بلغ سنة 2010 ما مقداره 51840 مليون ريال قطري بمعدل نمو 32.98%.

إذا فإن الأزمة المالية 2008 لم تؤثر على حجم الموجودات بل استمر البنك في زيادة حجم الموجودات لديه بالرغم من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية ويرجع الأثر الايجابي الذي حققه البنك في حجم الموجودات بالرغم من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على فعالية الإدارة في تسيير الأزمات المالية وطرق وأساليب التعامل مع العملاء والزبائن والسير الحكيم لموارد البنك.

2- إجمالي الودائع: سجل نمو في حجم الودائع خلال الفترة الممتدة من 2006-2010 وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الشكل رقم (3-9): تطور حجم الودائع لمصرف قطر الإسلامي في الفترة 2006-2010



المصدر: التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي سنة 2010 ص 53

- نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي حجم الودائع استمر في الارتفاع خلال الفترة قيد الدراسة حيث بلغ إجمالي الودائع سنة 2007 ما مقداره 12201 مليون ريال قطري بمعدل نمو 38.85% عن سنة 2006 الذي بلغ بها إجمالي الودائع 8786 مليون ريال قطري، كما بلغ حجم الودائع سنة 2008 ما مقداره 16592 مليون ريال قطري بمعدل نمو 35.98% عن سنة 2007 واستمر إجمالي الودائع في الزيادة والارتفاع سنة 2009 و 2010 حيث بلغ إجمالي الودائع سنة 2009 ما مقداره 20361 مليون ريال قطري بمعدل نمو 22.71% مقارنة بسنة 2008 كما بلغ إجمالي الودائع سنة 2010 ما مقداره 30258 مليون ريال قطري بمعدل نمو 48.60% مقارنة بسنة 2009.

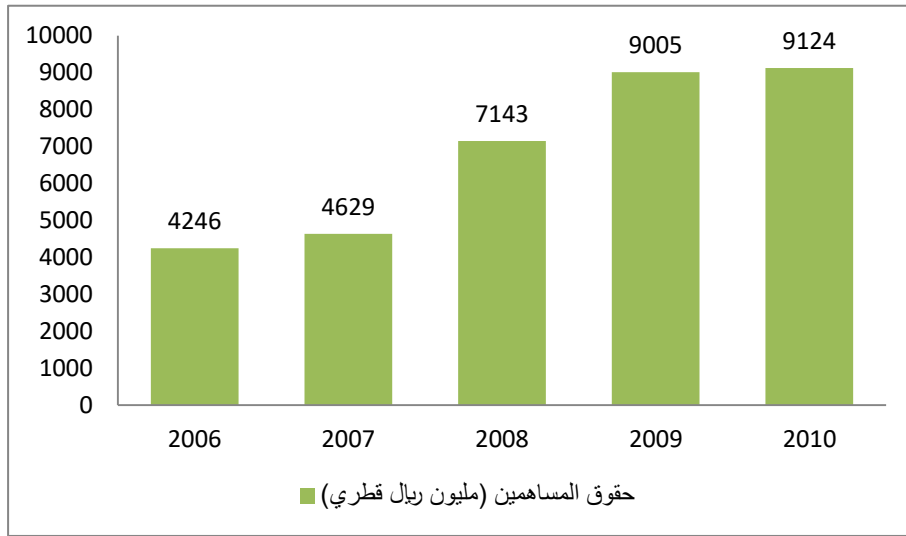
ومنه نستنتج أن البنك القطري الإسلامي حقق معدلات نمو موجبة وهذا ما يعكس على الدور الكبير الذي قامت به إدارة البنك في استقطاب المزيد من الودائع والمحافظة على ثقة المودعين بالرغم من وجود الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وهذا ما يعكس زيادة حجم الاستثمارات وزيادة نشاط البنك بالرغم من الأزمة العالمية.

3- حقوق المساهمين: نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حجم حقوق المساهمين خلال الفترة الممتدة من 2006-2010 وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الشكل رقم(3-10): تطور حجم حقوق المساهمين لمصرف قطر الإسلامي، خلال الفترة

من 2006-2010



المصدر: التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي سنة 2010 ص 53

التحليل:

لقد عرفت اجمالي حقوق المساهمين زيادة مستمرة على مدار فترة الدراسة من 2006 إلى 2010 حيث بلغ حجم حقوق المساهمين 4629 مليون ريال قطري سنة 2007 بمعدل نمو 9.02% مقارنة بسنة 2006، كما بلغ حقوق المساهمين ما مقداره 7143 مليون ريال قطري سنة 2008 بمعدل نمو 54.3% مقارنة بسنة 2007، واستمر حجم حقوق المساهمين في الارتفاع في السنوات المقبلة حيث بلغ سنة 2009 ما مقداره 9005 مليون ريال قطري بمعدل نمو 26.06% مقارنة بسنة 2008 سنة حدوث الأزمة، كما بلغ حجم حق المساهمين سنة 2010 ما مقداره 9124 مليون ريال قطري بمعدل نمو بلغ \$1.32 مقارنة بسنة 2009، ويعد سبب الزيادة في حقوق المساهمين على طول فترة الدراسة إلى الزيادة في رأس المال المدفوع للمصرف حيث قدرت الزيادة السنوية المتوسطة لرأس المال ب 354.25 مليون ريال قطري بالإضافة إلى الزيادة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

4- التمويل والاستثمار:

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في أرصدة التمويل والاستثمار حيث قدرت أرصدة التمويل والاستثمار ما مقداره 15882 مليون ريال قطري سنة 2007 بمعدل نمو 57.24% مقارنة بسنة 2006

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

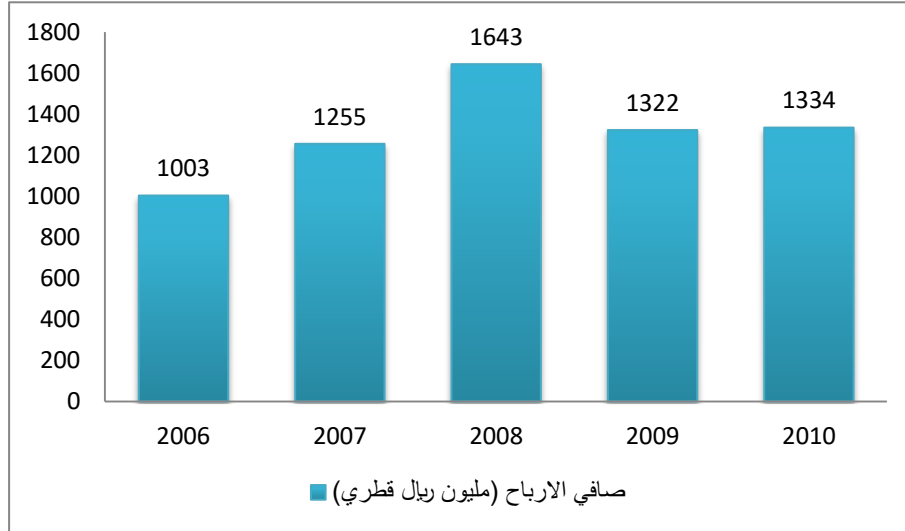
الذي بلغ ما مقداره 10100 مليون ريال قطري، كما بلغت أرصدة التمويل والاستثمار سنة 2008 ما مقداره 25155 مليون ريال قطري بمعدل نمو بلغ 88.38% مقارنة بسنة 2007، كما بلغ أرصدة التمويل والاستثمار سنة 2009 ما مقداره 27303 مليون ريال قطري بمعدل نمو 8.53% مقارنة بسنة 2008، واستمرت أرصدة التمويل والاستثمار في الارتفاع حيث قدرت سنة 2010 ما مقداره 35479 مليون ريال قطري بمعدل نمو 29.94% مقارنة بسنة 2009، إذا ومن خلال الجدول اتضح أن هناك زيادة في حجم الرسم والأنشطة الاستثمارية للمصرف من مرابحات وإجارة و... الخ من صيغ التمويل الإسلامية والمصرف لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية.

5- الأرباح الصافية:

حقق المصرف أرباح موجبة على طول فترة الدراسة من 2006 الى 2010 حيث عرف المصرف ارتفاعا في صافي الأرباح خلال السنوات الثلاثة من الدراسة من 2006 الى 2008 ولكن سجل انخفاضا سنة 2009 وهي سنة التي تلت الأزمة المالية العالمية ليحقق صافي الأرباح ارتفاعا طفيفا سنة 2010 والشكل التالي يوضح تطور أرباح المصرف.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الشكل رقم(3-11): تطور صافي الأرباح لمصرف قطر الإسلامي خلال الفترة من 2006-2010.



المصدر: التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي سنة 2010 ص 53

نلاحظ من خلال الشكل أن المصرف حقق قيم موجبة على طول فترة دراسته حيث عرف نمو في الأرباح من 2006 إلى 2008، حيث بلغ صافي الأرباح سنة 2008 ما مقداره 1643 مليون ريال قطري بمعدل نمو 30,91% مقارنة بسنة 2007 التي بلغ صافي الأرباح بها 1255 مليون ريال قطري، وفي سنة 2009 عرف صافي الأرباح انخفاض حيث بلغ 1322 مليون ريال قطري بمعدل انخفاض 24,28% مقارنة بسنة 2008، ليعرف صافي الأرباح سنة 2010 ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغ ما مقداره 1334 مليون ريال قطري بمعدل نمو 1% مقارنة بسنة 2009، إذن فبالرغم من الأزمة المالية العالمية 2008 وما نتج عنها من سلبيات ومشاكل إلا أن المصرف الإسلامي القطري حقق صافي ربح موجب وهذا إن دل إنما يدل على التحكم الجيد في إدارة المخاطر والأزمات.

المطلب الخامس: تحليل المركز المالي لمصرف قطر الإسلامي

سنقوم من خلال هذا المطلب تحليل المركز المالي للبنك بالاعتماد على مجموعة من النسب والمعدلات المهمة التي تعطينا صورة واضحة على وضعية البنك.

1- **نسب الربحية** : وهي النسبة التي تحدد عن مدى كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استخدامه لموارده المالية.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

الجدول رقم(3-9): تغير نسب ربحية مصرف قطر الإسلامي في الفترة 2006-2010

السنة البيان	2010	2009	2008	2007	2006
صافي الأرباح	1334	1322	1463	1255	1003
إجمالي حقوق الملكية	9124	9005	7143	4629	4246
مجموع الموجودات	51840	39273	33543	21336	14889
معدل العائد على حقوق ملكية	%14.62	%14.68	%23	%27.11	%23.62
معدل العائد على الموجودات	%2.57	%3.36	%4.9	%5.88	%6.73

المصدر: من إعداد طالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي لسنة 2010

ص52

التحليل:

معدل العائد على حقوق الملكية يعبر عن مدى قدرة البنك على الربح بالاعتماد على أمواله الخاصة، من خلال الجدول نلاحظ سنة 2007 أن معدل العائد على حقوق الملكية قد ارتفع حيث بلغ %27.11 مقارنة بسنة 2006 الذي بلغ بها %23.62 وهذا راجع لزيادة في الأموال الخاصة أما سنة 2008 فقد بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 23 أي انخفض مقارنة بسنة 2007 الذي بلغ ب %27.11 واستمر معدل العائد على حقوق الملكية في الانخفاض سنة 2009 و 2010 حيث بلغ على التوالي 14.68 % و 14.62% ويرجع سبب الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية إلى الانخفاض في صافي الأرباح.

- معدل العائد على الموجودات يعبر عن مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال ما يملكه المصرف من أصول، ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل العائد على الموجودات استمر في الانخفاض على طول فترة الدراسة حيث بلغ 6.73% سنة 2006، وبلغ معدل العائد على الموجودات 5.88% سنة 2007 أي انخفض مقارنة بسنة الأساس 2006 واستمر معدل العائد على الموجودات في الانخفاض

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

سنوات 2008 و 2009 و 2010 حيث بلغ على التوالي 4.9% و 3.36% و 2.557% ويرجع هذا الانخفاض بالرغم من الزيادة في حجم الأصول إلى نوعية الاستثمارات والمعاملات التي يقوم بها البنك.

2- نسبة ملاءة رأس المال:

تهدف هذه النسبة إلى ابراز العلاقة بين مصادر رأس المال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف والجدول التالي يوضح نسبة ملاءة رأس مال مصرف قطر الإسلامي في الفترة 2010-2006

الجدول رقم (3-10): تغير نسب ملاءة رأس مال مصرف قطر الإسلامي في الفترة 2010-2006

البيان السنوات	2010	2009	2008	2007	2006
رأس المال التنظيمي	6517517	6639288	5723451	4381716	323047
مجموع الموجودات مرجحة بالمخاطر	37563287	38314098	33591467	23360642	155335058
نسبة كفاءة رأس المال	%17.37	17.33	%17	%18.76	%21.11

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي سنوات 2008-2010.

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أن نسبة ملاءة رأس المال قد انخفضت سنة 2007 والتي قدرت ب 18.76% مقارنة بسنة الأساس سنة 2006 التي بلغت 21.11% واستمر هذا الانخفاض في السنوات المقبلة حيث بلغت سنة 2008 ما مقداره 17% مقارنة بسنة 2007 التي بلغت بها نسبة كفاءة رأس المال 18.76%، وبالرغم من هذا الانخفاض سنة 2007 و 2008 إلا أنها تعتبر جيدة مقارنة بالحد الأدنى الذي يقره البنك المركزي والذي يبلغ 10% وتعتبر ممتازة مقارنة بالحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل والمقدر ب 8% كما عرفت نسبة كفاءة رأس المال ارتفاعا طفيفا سنة 2009 و 2010 حيث بلغت

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الإسلامية

على التوالي 17.33% و 17.37%، وهي السنوات التي عقبها الأزمة، إذن فإن الانخفاض المستقر في نسبة كفاءة رأس المال راجع إلى تحسين رأس المال التنظيمي لمواجهة الارتفاع المستقر في الأصول المرجحة بالمخاطر وهذا ما لاحظناه من خلال الجدول.

الفصل الثالث: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مجموعة من البنوك الاسلامية

خلاصة :

خلصت الدراسة التي قمنا بها الى ابراز تأثر البنوك الاسلامية محل الدراسة بالأزمة المالية العالمية 2008 وهذا ما لاحظناه من خلال انخفاض حجم صافي الارباح اثناء وبعد الازمة المالية العالمية 2008 وذلك بالرغم من الزيادة في اجمالي الموجودات وحسابات الموديعين والزيادة في راس المال المدفوع للبنوك محل الدراسة (بيت التمويل الكويتي ، البنك العربي الاسلامي الدولي ، مصرف قطر الاسلامي) وهذا ما يعكس انخفاض حجم الارباح مقارنة بالسنوات السابقة، كما لخصت الدراسة الى انخفاض نسبة الربحية للبنوك اثناء وبعد الازمة المالية العالمية وهذا ما يدل على ان البنوك الاسلامية ليست بمنأى على الصدمات والأزمات المالية خاصة عندما تتجاوز هذه الاخيرة إطارها المالي وتنتقل الى القطاع الحقيقي، الامر الذي يستدعي المزيد من الحيطة والحذر ويستلزم المزيد من المجهودات بغية تطوير أدوات وبناء استراتيجيات جديدة لإدارة المخاطر الحديثة وفيما يتعلق بأثر الازمة المالية العالمية 2008، فقد تأثرت بشكل غير مباشر بسبب انتقال الازمة الى القطاع الحقيقي، وباعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام المالي العالمي وهذا ما لاحظناه ايضا في انخفاض نسبة ملاءة رأس المال اثناء وبعد الازمة العالمية مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ما يدل على ارتفاع حجم كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل الناتج عن تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على الاسواق المالية العالمية وبالتالي على البنوك الاسلامية.

وبالرغم من ذلك فإن البنوك الاسلامية محل الدراسة قد احتفظت بالحد الأدنى المحدد من قبل البنوك المركزية التابعة لهذه الدول والحد الأدنى المقدر وفق لجنة بازل2 فيما يتعلق بنسبة ملاءة راس المال، وهذا ما يبرز على أن الأزمة المالية العالمية 2008 كان تأثيرها ضعيفا على البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية الاخرى والتي تعرض بعضها للإفلاس وهذا نظرا لطبيعة التمويل والإدارة المحكمة التي تميز بها البنوك الاسلامية على البنوك التقليدية.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الازمة المالية العالمية 2008 احد اسوء الازمات التي مرة على اقتصاديات العالم فقد مست مختلف القطاعات و المؤشرات الاقتصادية و كان اكبر المتضررين هو القطاع المالي و المصرفي و اقتصاديات الدول المتقدمة و ذلك لارتباطها بالأسواق العالمية و البورصة ، و برغم من مجموعة الحلول و الخطط التي تم وضعها لتقليل و التخفيف من اثارها إلا أن الاضرار الجسيمة التي مست الدول المتقدمة لا تبعد الانعكاسات السلبية التي تكبدها مجموعة الدول النامية من بينها الدول العربية و القطاع المصرفي لهذه الدول في وقت القت فيه الازمة العالمية بظلالها السلبية على مختلف البنوك التقليدية و العالمية و كبدها خسائر فادحة ، أظهرت البنوك الإسلامية صمودا ملموسا و بدا تأثرها بالازمة ضعيف مع احتفاظها بموجوداتها و سيولتها بشكل ملحوظ .

1_ نتائج الدراسة

خلصت الدراسة النظرية و التطبيقية الى مجموعة من النتائج نعرضها فيما يلي :

- _ يرجح اغلبية الاقتصاديين ان الازمة المالية العالمية 2008 هي اسوء ازمة في القرن العشرين التي مرة على الاقتصاد العالمي و هي تعبر عن هشاشة النظام الرأسمالي
- _ اتضح من الازمة المالية العالمية ضعف و كلات التصنيف الائتماني بالإضافة الى ضعف الرقابة و الضوابط على الأسواق المالية الامريكية اد تعتبر من بين اهم الأسباب التي خلقت ازمة الرهن العقاري
- _ كشفت الازمة المالية العالمية عن ابتكار أدوات جديدة لزيادة حجم الإقراض و التي تعرف بالمشنقات المالية و التي كانت سببا في زيادة الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي و تحقيق أرباح وهمية جراء ذلك
- _ ان وصول العالم الى هذا المستوى من الركود و الكساد ترجع أسبابه الرئيسية الى ضعف النظام الراس مالي والتوسع في الاقتصاد المالي
- _ يعتبر التمويل الإسلامي وسيلة فعالة لمواجهة الازمة المالية العالمية وذلك لارتباطه بالاقتصاد الحقيقي، حيث تأثرت المصارف الإسلامية بالأزمة المالية لكن بدرجة اقل من المصارف التقليدية التي وصل حال البعض منها للإفلاس

_ عرف معدل كفاية راس المال في البنوك الإسلامية ارتفاعا في السنوات التي سبقت حدوث الازمة المالية ليعرف انخفاضا ملحوظا سنة 2008 و 2009 و هذا الانخفاض راجع لانتقال الازمة من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي بسبب ارتفاع اجمالي المخاطر المصرفية

_ لم تتأثر البنوك الإسلامية سلبا في بداية الازمة المالية العالمية الى المدى و الحد التي شهدته البنوك التقليدية ، لكن عندما أصبحت الازمة المالية ازمة اقتصادية في عام 2008 و 2009 ، تضررت المصارف الإسلامية بشكل الذي أدى الى انخفاض الأرباح برغم من زيادة حجم الأصول و يرجع ذلك الى زيادة مخصصات الديون المشكوك فيها و المشكوك في تحصيلها

_ انخفضت مؤشرات و معدل الربحية و سجلت ادنى مستويات العوائد خلال سنة 2008 و 2009

_ تعمل الأدوات المالية الإسلامية على زيادة التدفقات في الاستثمارات الإسلامية ، الامر الذي يؤدي الى انفتاح سوق المال الإسلامية عالميا ، و المساهمة في حملة الإصلاح المالي

_ ان النظام الاقتصادي الإسلامي قادر على ان يقدم صيغا تمويلية متعددة ، و قائمة على الاستثمار الحقيقي و ليس الوهمي و بالتالي فهو يبني على اقتصاد عادل من حيث النزاهة و تكافؤ الفرص

_ ان المصارف الإسلامية لم تكن بمأمن عن تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 فقد تأثرت على غرار نظيرتها التقليدية إلا أن تأثيرها كان أقل، حيث ان المصارف الإسلامية كانت أكثر استعدادا لمجابهة تداعيات الأزمة المالية من البنوك التقليدية خصوصا انها تبدو أكثر ربحية وأقل انكشافا على المخاطر من البنوك التقليدية، بالإضافة الى تمتعها بوفرة السيولة، بالإضافة فان النظام المالي الإسلامي يمتلك مبدئيا المقومات الأساسية التي تؤهله ليكون منافسا للنظام المالي التقليدي شريطة مجابهته التحديات التي تواجهه الصناعات المالية الإسلامية ككل و هذا ما يبرز صحة الفرضية الأولى

_ المصارف التي تأثرت بصفة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي وهذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك انه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة او مستثمرة في محافظ او صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا ان تلك الاستثمارات كانت محدودة ولم تؤثر على مراكزها المالية كما لم تؤثر على ربحيتها كثيرا.

اما القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الازمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة إلا ان القطاع المالي والمصرفي كان اكثر القطاعات تأثر بالأزمة ومن تم فقد شملها مثل أي مؤسسة اقتصادية التي تأثرت

بالوضع العام من الازمة إلا أن الامر الذي يمكن التأكيد عليه هو ان تأثيرها كان محدودا كما ان أي منها لم يتعرض للإفلاس او صعوبات مالية استدعت تدخلا من طرف المصارف المركزية بسبب الأزمة و هذا ما يبرز صحة الفرضية الثانية

_ بالنسبة لحجم الموجودات او الأصول فالبنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة لم تتأثر حجم موجوداتها بالأزمة المالية العالمية حيث شهدت ارتفاعا في معدلات النمو على طول فترة الدراسة و هذا ما يبرز صحة الفرضية الثالثة

_ تعد البنوك الإسلامية اكثر استقرارا ماليا في مواجهة الازمة المالية العالمية 2008م و عليه يمكن تأكيد هذه الفرضية بالرجوع الى الدراسة التطبيقية التي قمنا بها و المتعلقة بالبنوك الإسلامية الثلاثة و هذا ما يبرز صحة الفرضية الرابعة

2_ الاقتراحات و التوصيات

وفيما يلي نورد بعض التوصيات و الاقتراحات لتمكن المصارف الإسلامية من مواجهة تحدياتها بعد الأزمة المالية من بينها :

_إنشاء مجلس اعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء دون المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع بالمعاملات المصرفية، ليسهموا في إثراء القرارات الشرعية.

- ضرورة ان تفصل البنوك الإسلامية على تنوع وظائفها سواء كان ذلك على أساس الأجال، او على أساس جغرافي، بهدف إدارة المخاطر ومن ثم الربحية.

- العمل على تطوير الأسواق المالية الإسلامية لزيادة فرص البنوك الإسلامية في الحصول على السيولة وتوظيف المزيد من الموارد.

- تشجيع الدول العربية الإسلامية على تعميم تجربة البنوك الإسلامية والتخلي عن البنوك الإسلامية.

- تفعيل دور المؤسسات التي تتولى التحقق في الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية.

- تحسين وتطوير منظومة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

- ضرورة مسايرة وتطبيق البنوك الإسلامية لمعايير الرقابة الدولية، بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات المحتملة واكتساب المزيد من التنافسية والمصدقية على المستوى الدولي.

3_ افاق الدراسة :

- من خلال قيامنا بهذه الدراسة تبين ان هناك مجالات واسعة في مجال اثر الازمة المالية العالمية 2008 على البنوك الإسلامية من بينها :
- _ أدوات التحليل المالي و دورها في تقييم أداء البنوك الإسلامية في ظل الازمة المالية العالمية 2008
 - _ دور التمويل الإسلامي في تجنب تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 في البنوك الإسلامية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، 2008.
2. بلال خلف السكارنة، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
3. جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
4. جواد كاظم الكربي، فخ الاقتصاد الأمريكي والأزمة المالية، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011.
5. حدة راسي، دور البنك المركزي في إعادة تجسيد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
6. حربي محمد العريقات، سعيد سعد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7. حسين محمد سمحان، أساس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
8. حيدر يونس الموسى، المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي، دار النهضة، لبنان، 2000.
10. صلاح الدين فهمي محمود وآخرون، الأزمة الاقتصادية المالية، دار هبة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
11. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
12. عبد الحميد عبد المطلب، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر 2014.
13. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامية في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
14. عبد الرحمان العاني قبية، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار البادية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

15. عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات المالية، للدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
16. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي [النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية-الأسواق المالية-الأزمة المالية]، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
17. عدنان السيد حسين، قضايا دولية والأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مجد، لبنان، 2010.
18. عدنان تايه النعيمة وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
19. عصام احمد مندور، البنوك والوضعية الشرعية (النظام المصرفي نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية) دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2015.
20. علي عبد الفتاح أبو شرارة، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة (أحداثها، أسبابها، تداعياتها)، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
21. علي فلاح المناضير وآخرون، الأزمة المالية العالمية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2008.
22. غسان القلقاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، لماذا، كيف، دار المكتبي للنشر والتوزيع، دمشق (سوريا)، 1998.
23. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2006.
24. فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
25. محسن أحسن الخضري، البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية اترك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
26. محمد احمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
27. محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
28. محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية (أحكامها، مبادئها، وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2008.
29. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
30. محمود عبد الكريم واحمد رشيد، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
31. مرتضى محمد صلاح الدين عبد اللطيف أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمصارف، مصر، 2014.
32. هيثم يوسف عريضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

2. المجالات والمقالات:

33. عبد الله إبراهيم القويز، الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية، الجزائر، 2010.

34. محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد السادس، الجزائر، 2010.

3. الاطروحات والمذكرات:

35. امال لهمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات شاملة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

36. امينة بوغابة، أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على الأسواق المالية العربية، دراسة حالة بورصة قطر للأوراق المالية خلال الفترة (2005-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل (2015/2016).

37. باسمة يونقيب، أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل كفاية وأسس المال، دراسة تحليلية لمجموعة من البنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2017/2018.

38. بدرة بن تومي، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصاريف الإسلامية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

39. حاتم بودور وبوالخظرة عمر، أثر الازمة المالية العالمية 2008 على أداء البورصات العربية، دراسة حالة بورصة كل من قطر والسعودية مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016/2017.

40. جميل احمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2006.

41. زبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية وآليات تطويرها (دراسة لعينة من البنوك التجارية بولاية مسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2018.

42. سعدية خاطر، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد بن احمد وهران 2014-2015.
43. عبدو عشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية (دراسة حالة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسويق، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
44. عليمه مقلاتي، بدواني بسمة، البنوك الإسلامية في الجزائر، (بنك البركة نموذجاً)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015/2014.
45. فوزية العيفون، دليلة لعوير، سبل معالجة الأزمة المالية العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2013/2012.
46. فاطمة الزهراء ديش، الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على البلدان النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2011.
47. كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران (2011، 2012).
48. لبنى كعواش، فاتن عزورة، مكانة مجموعة البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الازمة المالية العالمية 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2019/2018.
49. مريامة بن عزيزة، دور التمويل الإسلامي في تجنب آثار الأزمات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تقدير وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2018/2017.
50. منال بوكريش، نبيلة لعور، أثر الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول، دراسة مقارنة ازمة دبي واليونان، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود والمالية الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2017/2016.
- 4. الملتقيات والمؤتمرات:**
51. محمد حامدي، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي حول الأزمات المالية الاقتصادية الدولية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20، 21 أكتوبر 2009.

52. يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، المؤتمر العلمي الرابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.

5. التقارير:

53. التقرير السنوي 2006 لمصرف قطر الإسلامي.
54. التقرير السنوي 2006-2007-2008-2009-2010 للبنك التمويل الكويتي.
55. التقرير السنوي 2010 لبنك التمويل الكويتي.
56. التقرير السنوي 2019 لبنك التمويل الكويتي.
57. التقرير السنوي 2019 للبنك العربي الإسلامي الدولي.
58. التقرير السنوي الأول 1978 لبنك التمويل الكويتي.
59. التقرير السنوي لبنك العربي الإسلامي 2006-2007-2008-2009-2010.
60. التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي.
61. التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي 2006-2007-2008-2009-2010.

6. المواقع الالكترونية:

62. موقع بنك التمويل الكويتي

www.kfh.com

63. موقع البنك العربي الإسلامي الدولي

www.iiabank.com.jo

64. موقع مصرفي قطر الإسلامي

www.qib.com.qa/ar/

ملخص الدراسة :

لقد استهدفنا من خلال هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية و المتمثل في انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على البنوك الإسلامية حيث اقتصرنا هذه الدراسة على بعض البنوك الإسلامية وذلك خلال الفترة (2006-2010) و من أجل الإتمام أكثر بجوانب الموضوع تم التوصل الى طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على البنوك و استعراض آليات وخطط الانقذ للخروج من هذه الأزمة و أيضا تحليل انعكاساتها على البنوك الإسلامية وذلك من خلال تحليل نسب الربحية ، تطور أعمال المصرف ، و إبراز مدى تأثير معدل العائد على حقوق الملكية و المساهمية و أيضا مدى تأثير معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية محل الدراسة وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

تعتبر الممارسات المالية العالمية المخاطر هي السبب الرئيسي في حدوث وتفاقم الأزمة المالية العالمية 2008 و لقد خلفت خسائر كبيرة للبنوك .

أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حيث عرفت انخفاضا ملحوظ سنة 2009/2008 وهذا الانخفاض راجع للانتقال الأزمة من القطاع المالي إلى الحقيقي و رغم هذا الانخفاض حافظت البنوك على قيم موجبة .

أثرت الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل الربحية و سجلت البنوك انخفاض ملحوظ حيث سجلت أدنى مستويات خلال سنة 2009/2008 و رغم ذلك حافظت البنوك على قيم موجبة

الكلمات المفتاحية :

الأزمة المالية العالمية 2008، البنوك الإسلامية، الربحية في البنوك، معدل العائد على الأصول، نسب ملائمة رأس المال .

Summary :

We have targeted, through this study, a very important topic represented in the implications of the 2008 global financial crisis on Islamic banks, as this study was limited to some Islamic banks during the period (2006-2010). For the sake of completing more aspects of the topic, the main question was reached. Next: how much the repercussions of the 2008 global financial crisis on banks are represented,

review the mechanisms and plans for relief from this crisis, and also analyze its repercussions on Islamic banks by analyzing profitability ratios, the bank's business development, and highlighting the extent of the impact of the rate of return on equity and equity. Also, the extent of the impact of the rate of return on assets for the Islamic banks under study, the following results were reached:

Global financial practices consider risks being the main reason for the occurrence and exacerbation of the 2008 global financial crisis, which left banks with huge losses.

The global financial crisis of 2008 affected the rate of capital adequacy in Islamic banks, as it witnessed a significant decrease in 2008/2009. This decrease is due to the transition of the crisis from the financial sector to the real, and despite this decrease, the banks' portfolio of positive values.

The global financial crisis of 2008 affected the rate of profitability, and the banks recorded a noticeable decline, as they recorded the lowest levels during the year 2008/2009, despite this, the banks' portfolio of positive values

key words :

2008 global financial crisis, Islamic banking, profitability in banks, rate of return on assets, capital adequacy ratios.